بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد

سياسات تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية
" دراسة نظرية تطبيقية للفترة ١٩٧٦-١٩٩٢ "

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب
محمد فضل محمد خليل

بإشراف الأستاذ الدكتور
خليل حمـــاد

تشرين أول - ١٩٩٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سياسات تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية
"دراسة نظرية تطبيقية للفترة ١٩٧٦-١٩٩٢"

محمد فضل محمد خليل

(بكالوريس إقتصاد من جامعة اليرموك - ١٩٩١)

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في جامعة اليرموك - قسم الاقتصاد

الأستاذ الدكتور خليل حمـــاد .....(رئيسا)
الأستاذ الدكتور حسين طلافحة .....(عضوا)
الأستاذ الدكتور عبد الرزاق بني هاني .....(عضوا)

تشرين أول -١٩٩٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا

صدق الله العظيم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهـــــداء

الى أبـي وأمـي

أصـل كيانـي

الـى زوجتـي

رفيقـة حياتـي

الى ولدي " معاذ "

امتداد وجودي

أهدي هذا الجهد المتواضع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكر وتقدير

يسرني بعد ان فرغت من كتابة هذه الرسالة، ان اسجل خالص شكري وتقديري العميقين للأستاذ الدكتور خليل حماد لتفضله مشكورا بالاشراف على هذه الاطروحة .فكان لملاحظاته وارائه التي ابداها حول هذه الرساله الاثر الكبير في اخراج هذا الجهد بشكله الحالي.

كما ويطيب لي، ان اتقدم بعميق شكري وصادق تقديري لعضوي لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور حسين طلافحة والأستاذ الدكتور عبد الرزاق بني هاني اللذين تفضلا بقبول مناقشة الرساله وعلى الاراء القيمة التي ابداياها على الاطروحة.

كما واود ان اشكر اسرة مركز اشبيلية لدراسات الكمبيوتر ، ومؤسسة بيتا لتكنولوجيا الحاسوب ، وبشكل خاص السادة سامي الشلبي وخليل عايش والآنسة منى العلي على ما بذلوه من جهد مضني في طباعة هذه الرسالة .

واخيرا ، ارى لزاما على ان اتقدم بجزيل حبي واحترامي لوالدي وزوجتي وشقيقاتي واشقائي على ما احاطوني به من تشجيع في اي من الاشواط التي قطعتها هذه الدراسة ، لعلي بذلك اوفي من الدين بعضه .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
- الاهداء	أ
- شكر وتقدير	ب
- محتويات الدراسة	ت-ج
- قائمة الجداول	ح-خ
- قائمة الملاحق	د
- ملخص الدراسة باللغة العربية	ذ-ز
- المقدمة:	١-٦
١. هدف الدراسة	٢
٢. مشكلة الدراسة	٣
٣. اهمية الدراسة	٣
٤. منهجية الدراسة ومصادر معلوماتها	٤
٥. فرضيات الدراسة	٥
٦. تسلسل الدراسة	٥
الفصل الاول: تطور الصادرات الوطنية	٧-٣٣
١. مقدمة	٧
١-١. التركيب السلعي للصادرات	٨
١-٢. التوزيع الجغرافي للصادرات.	١٤
١-٣. معدلات التبادل التجاري للصادرات الوطنية.	٢٠-٢٦
١-٣-١. الارقام القياسية لاسعار وكميات الصادرات الوطنية	٢٠
١-٣-٢. قياس معدلات التبادل الدولية للصادرات الوطنية	٢٢
١-٤. دور الصادرات الوطنية في الاقتصاد الاردني.	٢٦
الفصل الثاني : عدم استقرار الصادرات الوطنية	٣٤-٦٧
٢. مقدمة.	٣٤
٢-١. اسباب عدم استقرار الصادرات في الدول النامية:	٣٦-٤١
٢-١-١. عدم استقرار الصادرات في الآجل القصير.	٣٦
٢-١-٢. عدم استقرار الصادرات في الآجل الطويل	٣٩
٢-٢. عدم استقرار الصادرات الوطنية.	٤١
٢-٣. التركيز السلعي والجغرافي للصادرات الوطنية:	٤٤-٥٠
٢-٣-١. التركيز السلعي للصادرات الوطنية.	٤٤
٢-٣-٢. التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية.	٤٨
٢-٤. الاطار النظري للنماذج القياسية:	٥١-٥٦
٢-٤-١. الدراسات السابقة.	٥١
٢-٤-٢. طرق القياس.	٥٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموضوع	الصفحة
٢-٥. نتائج تقدير النماذج القياسية:	٥٦-٦١
٢-٥-١. اثر التركيز السلعي والجغرافي للصادرات على عدم استقرار الصادرات الوطنية	٥٦
٢-٥-٢. اثر التركيز السلعي لصادرات المواد الاولية والمواد المصنعة على عدم استقرار الصادرات الوطنية.	٥٨
٢-٥-٣. اثر عدم الاستقرار في الصادرات على النمو الاقتصادي في الاردن.	٦٠
الفصل الثالث: دور الصادرات الوطنية في عملية التنمية الاقتصادية	٦٨-١٠٧
٣. مقدمة	٦٨
٣-١. دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية	٧٠
٣-٢. محددات الطلب على الصادرات الاردنية	٧٤
٣-٣. سياسات التجارة الخارجية:	٧٧-٩٤
٣-٣-١. السياسات التجارية في الدول النامية.	٧٨
٣-٣-٢. السياسات التجارية في الاردن.	٨٢
٣-٣-٢-١. سياسة احلال المستوردات.	٨٦
٣-٣-٢-٢. سياسة تشجيع الصادرات الوطنية.	٩٣
٣-٤. اثر الصادرات الوطنية على النمو الاقتصادي:	٩٥-٩٩
٣-٤-١. الدراسات السابقة.	٩٥
٣-٤-٢. قياس اثر الصادرات الوطنية على النمو الاقتصادي	٩٨
الفصل الرابع: سياسات وسبل تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية	١٠٨-١٥٢
٤. مقدمة.	١٠٨
٤-١. انظمة التبادل التجاري في الاردن.	١١٠
٤-٢. تمويل وضمان الصادرات الوطنية.	١١٤
٤-٣. الاجراءات الاقتصادية.	١٢٢-١٣٢
٤-٣-١. الاجراءات المالية.	١٢٦
٤-٣-٢. الاجراءات النقدية	١٢٩
٤-٤. المواصفات والمقاييس وضبط الجودة.	١٣٢
٤-٥. الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الدولية.	١٤٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تابع محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	١٥٣ -١٦٥
٥-١. النتائج.	١٥٣
٥-٢. التوصيات.	١٦٣
- الملاحق الاحصائية .	١٦٦
- المراجع العربية.	١٧٧
- المراجع الاجنبية.	١٨٤
- ملخص الدراسة باللغة الانجليزية.	I - IV

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١-	التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الاغراض الاقتصادية خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢).	١٠
٢-	مكونات الصادرات الوطنية من السلع الاستهلاكية واهميتها النسبية من صادرات السلع الاستهلاكية خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢).	١١
٣-	الصادرات من الفوسفات واهميتها النسبية من اجمالي الصادرات الوطنية والصادرات من المواد الخام خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢).	١٣
٤-	التوزيع الجغرافي لإجمالي الصادرات موزعة على اهم الدول والتكتلات الاقتصادية الدولية خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢).	١٨
٥-	الاهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢).	١٩
٦-	الارقام القياسية لسعر الوحدة ووحدة الكمية للصادرات الوطنية والمستوردات ومعدلات التبادل التجاري للأردن خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢).	٢٥
٧-	الصادرات الوطنية والناتج القومي الاجمالي خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢).	٣١
٨-	مؤشرات عدم الاستقرار للصادرات الاردنية ومكوناتها حسب التصنيف الدولي(SITC) خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢).	٤٦
٩-	التركيز السلعي للصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي والتركيز الجغرافي للصادرات الوطنية حسب اهم المجموعات المستوردة خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢).	٥٠
١٠-	مستويات احلال المستوردات لاهم الصناعات الاردنية خلال الفترتين (١٩٧٩-١٩٨٣) و (١٩٨٣-١٩٨٧).	٩٠
١١-	توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة(١٩٧٦-١٩٩٢).	١٢٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تابع قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الص
١٢-	اعداد وتوزيع المواصفات الجديدة الصادرة خلال عام ١٩٨٩ و ١٩٩٠.	٣٨
١٣-	الميزان التجاري بين الاردن والتكتلات الاقتصادية الدولية التي يرتبط معها الأردن باتفاقيات اقتصادية وتجارية خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢).	٤٥
١٤-	الفائض في الميزان التجاري بين الاردن والدول التي يرتبط معها باتفاقيات اقتصادية وتجارية خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢).	٤٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
١-	التركيب السلعي لاهم الصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢)	١٦٦
٢-	الرقم القياسي لسعر وحدة اهم الصادرات حسب التصنيف الدولي خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢)	١٦٧
٣-	الرقم القياسي لوحدة كمية اهم الصادرات حسب التصنيف الدولي خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢).	١٦٨
٤-	الدوال المقدرة والمستخدمة في حساب مؤشرات عدم الاستقرار للصادرات الاردنية ومكوناتها حسب التصنيف الدولي خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢).	١٦٩
٥-	اثر المتغيرات الاقتصادية المختلفة على عدم استقرار حصيلة الصادرات الوطنية خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢).	١٧١
٦-	التركيب السلعي لبعض الصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢)	١٧٢
٧-	الناتج القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي ومعدل سعر صرف الدولار بالدينار خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢).	١٧٣
٨-	قيم الانتاج والمستوردات لاهم الصناعات الاردنية خلال الاعوام ١٩٧٩، ١٩٨٣، و ١٩٨٧.	١٧٤
٩-	نسبة النمو في قيم الانتاج والمستوردات لاهم الصناعات الاردنية خلال الفترتين (١٩٧٩-١٩٨٣) و (١٩٨٣-١٩٨٧).	١٧٥
١٠-	نسبة المستوردات الى العرض الكلي خلال الاعوام ١٩٧٩، ١٩٨٣ و ١٩٨٧.	١٧٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملـخّص

هدفت هذه الاطروحة وبشكل رئيسي الى القاء الضوء على عنصر هام من عناصر التجارة الخارجية الاردنية وهو الصادرات . وذلك من خلال تحليل وتقييم سياسات تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢). كما وهدفت هذه الدراسة الى قياس اثر عدم الاستقرار في الصادرات الوطنية على النمو الاقتصادي من ناحية، واثر الصادرات الاردنية على النمو الاقتصادي من ناحية ثانية خلال الفترة نفسها، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام العديد من المعادلات والنماذج القياسية.

لقد بينت الدراسة السياسات الحكومية المتبعة لتشجيع الصادرات الوطنية وتنويع أسواقها خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢).وأول هذه السياسات هي سياسة إجراءات التصدير ،إذ أن انجاز معاملة التصدير يتطلب فترة زمنية طويلة قبل الحصول على رخصة التصدير نتيجة لما تحتاجه هذه العملية من اجراءات و معاملات وتواقيع روتينية مما يترتب على ذلك من تأخير وكلفة سيتحملها المصدر المحلي قبل الحصول على رخصة التصدير .

كما وبينت الدراسة أنه وبالرغم من وجود بعض المؤسسات التي تختص في تنمية الصادرات الوطنية ، إلا ان الأردن مازال يفتقر إلى وجود مؤسسة متخصصة لتمويل وضمان الصادرات الوطنية لتقديم التسهيلات الإئتمانية المختلفة . إذ اقتصر تمويل البنك المركزي الأردني والبنوك التجارية على سلف تشجيع الصادرات والتسهيلات الإئتمانية قصيرة الأجل. وكانت معظم هذه التسهيلات تتركز في تمويل قطاعي الانشاءات والتجارة العامة. هذا وقد تطور حجم هذه التسهيلات خلال فترة الدراسة (١٩٧٦-١٩٩٢) من حوالي (٢٠٧,١) مليون دينار عام (١٩٧٦) الى حوالي (١٢٧٤,٤) مليون دينار عام (١٩٨٥) ، ثم وصلت الى حوالي (٢٢١٨,٣) مليون دينار في نهاية عام (١٩٩٢) .

اما بالنسبة لحزمة الاجراءات الاقتصادية (المالية والنقدية) التي اتخذتها الحكومة الاردنية لحفز الصادرات الوطنية فقد تميزت بالغموض احيانا. فالاجراءات الاقتصادية تطرقت الى الغاء الحماية الاخلاقية واستبدالها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالحماية الجمركية بغية اجبار الصناعات التي كانت تتمتع بحماية اغلاقية بالتوجه نحو تحسين نوعية انتاجها لزيادة قدرتها على منافسة الاسواق التصديرية . كما واعطت الاجراءات الاقتصادية ومنذ بدايتها الحق لكل مستثمر بفتح باب الاستثمار الصناعي الذي يريده دون الحاجة الى اية تراخيص، ولكن مثل هذا الاجراء له عواقب كبيرة في الامد البعيد ، اذ ان ذلك قد يؤدي بالنهاية الى هدر العملات الصعبة في شراء واستيراد معدات لصناعات ومشاريع غير مستندة الى اية دراسة.

اما الاجراءات المالية فقد تضمنت وجود اسلوب الدعم غير المباشر للصادرات الوطنية وتمثل هذا الدعم في تخفيض اسعار بعض مواد الصناعات المختلفة ، أو إعادة مبلغ معين لبعض الصناعات على أساس مقدار الكمية التي تصدرها تلك الصناعات من انتاجها . اما بالنسبة للاجراءات النقدية فقد تمثلت في تحقيق الاستقرار النقدي من ناحية وتخفيض سعر صرف الدينار مقابل العملات الاخرى من ناحية ثانية. الا ان عدم فعالية هذه السياسة أدى الى قيام البنك المركزي الاردني بربط الدينار بسلة من العملات الاجنبية الرئيسية بهدف تثبيت سعر الصرف.

اما على صعيد المواصفات والمقاييس فقد لعبت وزارة الصناعة والتجارة–مديرية المواصفات والمقاييس–دورا هاما في وضع المواصفات القياسية للمنتجات الاردنية، اذ تم خلال العامين (١٩٨٩) , (١٩٩٠) اصدار (١٨٤) مواصفة جديدة . هذا ومن مظاهر التطور الذي وصل إليه الأردن في تطبيق المواصفات والمقاييس هو اصدار علامة الجودة من ناحية ووجود رقابة دائمة للسلع المصدرة للتأكد من توفير المواصفات القياسية التي تنسجم مع المواصفات القياسية العالمية من ناحية ثانية. وبالرغم من هذا التطور في مجال المواصفات والمقاييس الا انه ما زال يعترض جهود مديرية المواصفات والمقاييس صعوبات في تطبيق المواصفات القياسية منها عدم ادراك العديد من الصناعات لأهمية المواصفات ودورها في تحسين نوعية وجودة المنتجات المحلية ، وعدم المشاركة الفعالة من قبل المؤسسات الصناعية في اللجان الفنية لاعداد المواصفات القياسية الوطنية.

اما في مجال الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التي عقدت مع العديد من بلدان العالم، فقد تبين ان الميزان التجاري لم يمل لصالح الاردن نهائيا على مستوى التكتلات الدولية التي يرتبط معها الاردن باتفاقيات تجارية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واقتصادية خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢) . وتبين ان مقدار العجز في الميزان التجاري بين الاردن والدول العربية حوالي (١,٩) مليار دينار ، وحوالي (٦,٢) مليار دينار بين الاردن والدول الاوروبية ، و(٢,٢) مليار دينار بين الاردن والدول الاسيوية غير العربية، واخيرا بلغ مقدار العجز التجاري بين الاردن ودول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي (٦٨٥,٤) مليون دينار .

لقد اظهرت الدراسة باستخدام النماذج القياسية، اثر عدم الاستقرار في الصادرات الاردنية على النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢). حيث وجد ان اثر عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات الوطنية كان سلبيا على النمو الاقتصادي في الاردن، اذ بلغ المعامل المقدر نحو (٢,٣). كما تبين ايضا ان اثر عدم الاستقرار في اسعار وكميات الصادرات الوطنية على النمو الاقتصادي في الاردن كان سلبيا ، اذ بلغت المعلمتان المقدرتان نحو (١,١) و (١,٧) على التوالي .

كذلك تبين من الدراسة ان اثر الصادرات الوطنية على الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢) كان موجبا. وقد بلغ التأثير الحدي (المعامل المقدر) حوالي (٠,٨٩) .

وأخيرا ،توصلت هذه الدراسة الى عدد من التوصيات والتي من شأنها زيادة حصيلة الصادرات الوطنية ، وتطوير المنتجات الأردنية من خلال مراقبة نوعيتها وذلك لزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية . ومن أهم هذه التوصيات:تسهيل إجراءات التصدير ، والتوسع في اقامة المعارض المحلية والدولية ، والشاء مؤسسة وطنية لتمويل وضمان الصادرات الوطنية وتضم هذه المؤسسة بعضويتها القطاعين العام والخاص على حد سواء ، كما ويوصي الباحث بالتعجيل في وضع قانون وطني للمواصفات والمقاييس بما يضمن توفير أعلى مستويات المواصفة القياسية بحيث تصبح منتجاتنا الوطنية أكثر قدرة على منافسة الأسواق التصديرية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقدمة

مما لا شك فيه ان قطاع التصدير في اية دولة كانت يعد من القطاعات الاقتصادية الهامة والحيوية ، خاصة انه لا يوجد دولة من دول العالم تستطيع ان تعيش بمنعزل عن بقية الدول الاخرى . وعلى هذا الاساس ، فحتى تستطيع اي دولة من استيراد ما تحتاج اليه من سلع وخدمات – خاصة التي لا تستطيع ان تنتجها محليا او ليست لديها ميزة نسبية في انتاجها – فإنه لابد وان يتوفر لديها قطاع تصديري للمنتجات المحلية لتغطية حاجاتها المختلفة من الاستيرادات.

والاهم من ذلك هو ان القطاع التصديري يلعب دورا بارزا في تقليل التبعية الاقتصادية للخارج بالاضافة الى تقليل العجز في ميزان السلع كجزء اساسي من الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

اما بالنسبة لأهمية الصادرات الوطنية في الاقتصاد القومي الاردني فتتبع في ان عملية تنمية الصادرات تساهم في عملية النمو الاقتصادي بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص وذلك من خلال قدرة قطاع التصدير على تنمية الحصيلة الذاتية من العملات الاجنبية لسداد فاتورة الاستيراد من سلع التنمية – استهلاكية وانتاجية – اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية من ناحية وتشغيل الايدي العاملة عن طريق استغلال الموارد المحلية المعطلة ولم يكن لها أن تستغل لولا زيادة حصيلة المملكة من العملات الاجنبية واقامة مشاريع انتاجية جديدة من ناحية ثانية.

ومن هنا، فإن تنمية وتشجيع الصادرات الوطنية يصبح مطلبا من المطالب الاساسية لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة . اذ أن تنمية الصادرات الوطنية لا تأتي بمنعزل عن تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة تنمية القطاع الصناعي . لذلك فإن نجاح الاردن في مجال تنمية صادراته الوطنية يعتمد على امور كثيرة ، نذكر منها:

١–وجود تنوع في اصناف السلع المصدرة من ناحية وتنوع الاسواق المصدر اليها من ناحية ثانية.

٢–عقد الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية والتجارية الثنائية أو الاقليمية أو الدولية.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٣-قدرة قطاع التصدير على تطبيق المواصفات والمقاييس وبرامج ضبط الجودة - الوطنية والدولية-التي تجعل من صادراتنا سلعا منافسة .

٤-وقدرة قطاع التصدير على حفز المستثمرين للاستثمار في مشاريع الانتاج الموجهة نحو التصدير،وذلك من خلال تقديم التسهيلات المختلفة - التسهيلات الائتمانية والجمركية ، تقديم الاعانات والاعفاءات .... الخ.

إن توفر مثل هذه الامور او المزايا ستجعل من صادراتنا الوطنية اكثر قدرة على ارتياد الاسواق الخارجية وبالتالي منافستها.

مما تقدم يتضح أن للصادرات دورا بالغ الاهمية من حيث توفير العملات الاجنبية لتمويل المستوردات من السلع اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ، وخلق فرص عمل جديدة ، وتحسين اوضاع ميزان المدفوعات . ولكي تستطيع اية دولة من النجاح في مجال التصدير لا بد من توفر بعض الامور أو المزايا في السلع المراد تصديرها للخارج.

١.هدف الدراسة:

من المعروف بأن الصادرات تشكل احد المكونات الاساسية للناتج القومي الاجمالي ، وانها تساهم ايجابيا في تنمية الاقتصاد القومي . لذلك تهدف هذه الدراسة وبشكل رئيسي الى بحث وتحليل سياسات وسبل تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية ، لما لذلك من اهمية في :

١-تمويل المستوردات من السلع المختلفة وخاصة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية .

٢-استيعاب اعداد من القوى العاملة الاردنية .

٣-حفز الصادارت الوطنية على منافسة الاسواق الخارجية.

كما وتهدف هذه الدراسة الى تحليل الاجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية التي اتخذتها الحكومة لتشجيع القطاع التصديري في الاردن وبالتالي الخروج بالتوصيات والمقترحات التي من شأنها أن تعمل على تنمية وتشجيع الصادارت الوطنية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢.مشكلة الدراسة:

لقد رأى العديد من الاقتصاديين أن للصادرات دورا كبيرا يمكن ان تلعبه في الاقتصاد القومي من خلال تأثيرها على الناتج القومي وبالتالي تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي ، الا أن الاقتصاد الاردني يواجه بشكل عام مشكلة عدم الاستقرار في حصيلة صادراته وبتبعيته الاقتصادية الكبيرة للخارج بالاضافة الى مشكلة انخفاض حجم وقيم الصادرات بالمقارنة مع الواردات والتركيز على تصدير المواد الاولية بنسبة اكبر من التركيز على تصدير المواد المصنعة . مما يعني أن القطاع التصديري في الاردن قد لا يكون قد ساهم في تحقيق معدلات النموالاقتصادي المطلوبة وتقليل العجز المزمن في الميزان التجاري . واذا كان الاردن كغيره من الدول النامية يسعى لخوض غمار عملية التنمية الاقتصادية فهل باستطاعته تحقيق اهم الاهداف المتمثلة في زيادة دخول الافراد ورفع المستوى المعيشي لهم . ومن هنا تحاول هذه الدراسة البحث في دور الصادرات الوطنية ومدى مساهمتها في الاقتصاد القومي واثرها على النمو الاقتصادي من ناحية ووضع واقتراح السبل والوسائل الكفيلة بتنمية وتشجيع الصادرات الوطنية لتعزيز احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية من ناحية ثانية.

٣.اهمية الدراسة:

يكتسب موضوع هذه الدراسة "تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية " اهمية اقتصادية خاصة نتيجة للدور الفعال الذي يمكن ان تؤديه الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفيرها للعملات الاجنبية وتعزيزها للقدرة الاستيرادية ونمو الناتج القومي الاجمالي الذي تعتبر الصادرات احد مكوناته الاساسية ، وكذلك خلق فرص العمل من خلال الاستخدام الامثل للطاقات الانتاجية المتاحة.

ومما يجعل هذه الدراسة ذات اهمية خاصة انها تأتي في وقت يواجه فيه الاردن تحديات قاسية تتمثل في مقدرة الاقتصاد الاردني على تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات من خلال تقليل الوادرات وزيادة الصادرات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبالتالي تقليل العجز في الميزان التجاري ، بالاضافة الى تقليل حجم المديونية الاردنية للخارج ، وتقليل معدلات البطالة والتضخم.

ونتيجة لهذه التحديات القاسية ،بينت هذه الدراسة وجوب اعادة النظر في الكثير من السياسات والاجراءات الاقتصادية والتجارية المتبعة في الاردن من ناحية والعمل على وضع وصياغة استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات الوطنية ، لتمكننا من تحقيق اهدافنا وطموحاتنا ، من خلال اقتراح السبل والوسائل الاقتصادية والتجارية التي من شانها أن تعمل على تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية.

٤.منهجية الدارسة ومصادر معلوماتها :

اعتمدت هذه الدراسة في مجملها على الاسلوب العلمي التطبيقي وذلك من خلال التحليل العملي . وقد اعتمد التحليل في هذه الدراسة على المعلومات والبيانات الاحصائية والتقارير والابحاث والدراسات والمؤلفات المختلفة ، كالتقارير السنوية والنشرات الاحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الاردني ، والنشرات السنوية الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة في الاردن ، بالاضافة الى خطط التنمية الاقتصادية الصادرة عن وزارة التخطيط في الاردن.

كما واعتمدت الدراسة على الاسلوب القياسي والاحصائي في التحليل الاقتصادي وذلك لتسهيل عملية قياس المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في النماذج القياسية .إذ تم استخدام نماذج الانحدار البسيط ونماذج الانحدار المتعددة (Simple and Multiple Regression Models) بالصيغتين الخطية واللوغاريتمية لإظهار اثر المتغير أو المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في النماذج القياسية المستخدمة . هذا وتجدر الاشارة هنا الى أن جميع المعادلات التي تم تقديرها في هذه الدراسة قد قدرت باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLSQ) وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥.فرضيات الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

١–ان عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات الوطنية يعتمد على عوامل عدة اهمها : التركيز السلعي والجغرافي للصادرات الوطنية .اذ يتوقع – حسب النظرية الاقتصادية – أن يساهم التركيز في تصدير عدد محدود من السلع والتصدير الى عدد محدود من الاسواق ايجابيا في تقلبات حصيلة الصادرات الوطنية . مما يستدعي وجود تنوع في اصناف السلع المصدرة ووجود تنوع في الاسواق التصديرية.

٢–من المتوقع ان يؤثر عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات الوطنية سلبيا على النمو الاقتصادي من ناحية ، وأن عدم الاستقرار في اسعار (سعر وحدة الصادرات الوطنية) وكميات (وحدة كمية الصادرات الوطنية) الصادرات الوطنية يؤثران سلبيا على النمو الاقتصادي من ناحية ثانية.

٣–ان السياسات والاجراءات الاقتصادية والتجارية المختلفة ، كالاجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية وتطبيق المواصفات القياسية والدولية الى جانب تطبيق برامج ضبط الجودة وعقد الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية ، قد ساهمت وبشكل ايجابي في تنمية حجم الصادرات الوطنية .

٦.تسلسل الدراسة :

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول رئيسية ، يتناول الفصل الاول تطور الصادرات الوطنية ومن خلال اربعة مباحث رئيسية سيتناول الاول منها التركيب السلعي للصادرات ، في حين سيتناول المبحث الثاني التوزيع الجغرافي للصادرات ، وسيوضح المبحث الثالث معدلات التبادل التجاري للصادرات الوطنية ، اما بالنسبة للمبحث الرابع فسيتناول دور الصادرات الوطنية في الاقتصاد الاردني.

وسيتناول الفصل الثاني التحليل الاقتصادي لعدم الاستقرار في الصادرات الوطنية ، حيث سيتضمن هذا الفصل ستة مباحث رئيسية كانت موزعة على النحو التالي : اسباب عدم استقرار الصادرات في الدول النامية ، وعدم استقرار الصادرات الوطنية، والتركيز السلعي والجغرافي للصادرات الوطنية ، واثر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التركيزالسلعي والجغرافي للصادرات على عدم استقرار الصادرات الوطنية ،واثر التركيز السلعي لصادرات المواد الاولية والمواد المصنعة على عدم استقرار الصادرات الوطنية، واخيرا اثر عدم الاستقرار في الصادرات الوطنية على النمو الاقتصادي .

وخصص الفصل الثالث لدراسة دور الصادرات الوطنية في عملية التنمية الاقتصادية وقد تضمن هذا الفصل اربعة مباحث رئيسية، خصص الاول لدراسة دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية ، وخصص الثاني لدراسة محددات الطلب على الصادرات الاردنية ، اما المبحثين الثالث والرابع فخصصت لدراسة سياسات التجارة الخارجية واثر الصادرات الوطنيةعلى النمو الاقتصادي على التوالي .

وسيتم في الفصل الرابع دراسة سياسات وسبل تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية من خلال خمسة مباحث رئيسية هي :انظمة التبادل التجاري في الاردن، تمويل وضمان الصادرات الوطنية ، الاجراءات الاقتصادية ، المواصفات والمقاييس وضبط الجودة، والاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الدولية .

اما بالنسبة للفصل الخامس والاخير في هذه الدراسة فسيتضمن مبحثين اولهما النتائج التي توصلت اليها الدراسة من الفصول الاربعة السابقة ، وثانيهما التوصيات والمقترحات التي خرجت بها الدراسة والتي يأمل الباحث أن تكون مفيدة وعملية في ظل افتراض صحة ودقة البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من المصادرالمختلفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

تطور الصادرات الوطنية

١ ـ مقدمة :

تمثل الصادرات – الإنفاق الخارجي او الأجنبي على السلع والمنتجات المحلية – أحد مكونات التجارة الخارجية ، لأن قيمة الصادرات تشكل نسبة هامة من الناتج المحلي الإجمالي للكثير من الدول ، وعلى الأخص ، تلك الدول التي تعمل على دفع عجلة التنمية الإقتصادية .فمن خلال الصادرات يمكن سداد ثمن المستوردات ،وتوفير الجزء الأكبر من الدخل القومي ،بالإضافة الى توفير العملات الصعبة وتوسيع القاعدة الإنتاجية، ومن ثم تحسين مستويات الرفاهية الإقتصادية المختلفة .

والأردن كغيره من الدول النامية يقوم بانتاج السلع الأولية وتصديرها ، مما جعله عرضة للتقلبات التي تطرأ على الأسواق الدولية . وتلعب الصادرات الوطنية دورا بارزا في قطاع التجارة الخارجية إذ تشكل صادرات الأردن جزءا لابأس به من الدخل القومي إذ بلغت في عام ١٩٩٢ حوالي (٢٠ ٪) ، ناهيك عن الدور الذي تقوم به في تمويل وارداتها وتوفير العملات الصعبة .

أما بالنسبة لتطور الصادرات في الأردن فتشير الأرقام في الجدول رقم (١) الى تضاعف قيمة الصادرات الوطنية خلال الفترة ١٩٧٦–١٩٩٢ أكثر من (١٢) مرة ،حيث ارتفعت من (٤٩,٥) مليون دينار في عام ١٩٧٦ الى(٦٣٣,٧) مليون دينار في عام ١٩٩٢ ،أي بزيادة قدرها (٥٨٤,٢) مليون دينار.

ويلاحظ أن قيمة الصادرات الوطنية قد ظلت تنمو بمعدلات متفاوتة ما بين عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٩٢ . فقد ارتفعت بمعدلات ملموسة في الأعوام ١٩٨٠،١٩٨٤، و١٩٨٩ اذ بلغت هذه المعدلات (٤٥,٥٪)،(٦٣,١٪)،(٦٤,٤٪) على التوالي . في حين شهدت هذه المعدلات انخفاضا حادا في الأعوام ١٩٨٣،١٩٨٥،١٩٨٦،و ١٩٩١ إذ بلغ هذا الإنخفاض (١٣,٧٪)،(٢,٢٪)،(١١,٦٪)،و (٢,٢٪) على التوالي. ويعود السبب في تذبذب حصيلة الصادرات الوطنية ، ومعدلات نموها ، الى التقلبات الدائمة وغير المستقرة في الأسواق الدولية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١-١. التركيب السلعي للصادرات :

يعبر الهيكل السلعي للصادرات عن مستوى تطور الهيكل الإقتصادي فكلما كان الهيكل الإنتاجي متطورا تنوعت السلع المصدرة ومن ثم قلت المخاطر الإقتصادية التي يمكن أن يتعرض لها الإقتصاد الوطني [١] .ولتحليل التركيب السلعي للصادرات الوطنية تم تقسيم الصادرات الى ثلاث مجموعات رئيسية (حسب الأغراض الإقتصادية) هي : الصادرات من السلع الإستهلاكية، الصادرات من سلع المواد الخام ، والصادرات من السلع الرأسمالية ، بالإضافة الى الصادرات من المواد غير الداخلة في مكان آخر.

ويشير التركيب السلعي للصادرات الوطنية (الجداول ١-٣) الى الحقائق التالية:-

١- بشكل عام احتلت الصادرات من السلع الإستهلاكية المركز الأول من مجمل الصادرات الوطنية (الجدول رقم ١) ، حيث زادت حصيلتها من (٢٥,٤) مليون دينار عام ١٩٧٦ الى (٢٥٥,٥) مليون دينار عام ١٩٩٢ ، محققة زيادة مقدارها (٢٣٠,١) مليون دينار خلال سنوات الدراسة . هذا ويلاحظ أيضا أن الأهمية النسبية للصادرات من السلع الإستهلاكية قد ارتفعت من (٥١,٣٪) عام ١٩٧٦ الى(٦٠,٤٪) عام ١٩٨٨ مع وجود تراجع كبير في أهميتها النسبية في الأعوام ١٩٨٩،١٩٩٠،١٩٩١،١٩٩٢ حيث وصلت أهميتها النسبية الى(٢٤,٨٪) ،(٢٨,٣٪) ، (٣٣,٥٪) ، و(٤٠,٣٪) على التوالي ويعود السبب في ذلك الى زيادة الأهمية النسبية للصادرات من المواد الخام خلال تلك السنوات التي ارتفعت قيمتها الى (٧٢,٧٪) عام ١٩٨٩و (٦٩,٠٪) عام ١٩٩٠و (٦٥,٠٪) عام ١٩٩١و (٥٧,٤٪) عام ١٩٩٢.

هذا واذا ما نظرنا الى مكونات الصادرات من السلع الإستهلاكية (الجدول رقم ٢) لوجدنا بأنها تنقسم الى ثلاث مجموعات هي : المواد الغذائية وسلع الإستهلاك الجاري وسلع الإستهلاك الدائم ، حيث كانت تشكل المواد الغذائية الجزء الأكبر من مجمل الصادرات من السلع الإستهلاكية خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٢ ، في حين كانت سلع الإستهلاك الجاري تشكل الجزء الأكبر منها خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٢، اذ بلغت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأهمية النسبية للمواد الغذائية أعلى مستوى لها عام ١٩٧٦ حيث وصلت الى(٦٤,٦٪) وبدأت بعد ذلك بالإنخفاض لتصل الى (١٢,١٪) عام ١٩٨٨ وهو أقل مستوى تصل اليه خلال سنوات الدراسة .على العكس من ذلك نجد بأن الأهمية النسبية لسلع الإستهلاك الجاري قد وصلت الى (٢٨,٣٪) في عام ١٩٧٦ في حين أخذت هذه الأهمية بالزيادة فيما بعد لتصل الى أعلى مستوى لها عام ١٩٨٨ وهو (٨٠,٧٪) . أما بالنسبة لسلع الإستهلاك الدائم فقد شكلت نسبة ضئيلة جدا من اجمالي السلع الإستهلاكية المصدرة وهذا بالطبع العكس على أهميتها النسبية التي وصلت في اقصاها الى (٢٢,٤٪) عام ١٩٨٩.

٢- تحتل الصادرات من المواد الخام المركز الثاني من حيث أهميتها النسبية في الصادرات الوطنية (الجدول رقم ١)، حيث بلغت حصيلة الصادرات من المواد الخام ما مقداره (٤٢٢,٧) مليون دينار عام ١٩٩٠ وهو أعلى مستوى لها خلال فترة الدراسة ، في حين وصلت ادنى مستوى لها عام ١٩٧٧ اذ بلغت (٢٠,٥) مليون دينار . أما بالنسبة للأهمية النسبية من مواد الخام المصدرة فقد ارتفعت من (٤٤,٥٪) عام ١٩٧٦ لتصل الى (٧٢,٧٪) في عام ١٩٨٩. ويعود السبب في ذلك الى زيادة الكميات المصدرة من الفوسفات والبوتاس خلال عام ١٩٨٩ حيث شهدت الصادرات من هاتين المادتين ارتفاعا ملحوظا بلغت نسبته(٩٠,٧٪) و (٥,٨٪) على التوالي [٢] .

هذا ومن الجدير ذكره بان الصادرات من المواد الخام الأردنية قد احتلت المركز الأول من اجمالي الصادرات خلال الأربع سنوات الأخيرة من فترة الدراسة ، اذ زادت أهميتها النسبية عما هي عليه بالنسبة للصادرات من السلع الإستهلاكية ، حيث بلغت هذه الأهمية بالنسبة لمواد الخام المصدرة (٧٢,٧٪) ، (٦٩,٠٪) ، (٦٥,٠٪) ، و(٥٧,٤٪) على التوالي ، في حين بلغت الأهمية النسبية للصادرات من السلع الإستهلاكية (٢٤,٨٪) ، (٢٨,٣٪) ، (٣٣,٥٪) ، و (٤٠,٣٪) على التوالي ، وهذا ناتج عن النسبة العالية التي تشكلها صادرات الفوسفات من اجمالي الصادرات الوطنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١)

التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الأغراض الإقتصادية

خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٢

(مليون دينار)

السنة	الصادرات الوطنية	صادرات السلع الإستهلاكية	صادرات السلع المواد الخام	صادرات السلع الرأسمالية	صادرات مواد غير داخلة في مكان آخر
١٩٧٦	٤٩,٥٥٢	٢٥,٤٠٩	٢٢,٠٥٥	٢,٠٨٤	٠,٠٠٤
١٩٧٧	٦٠,٢٥٣	٣٢,١٦٧	٢٠,٥٥٩	٧,٥٢٤	٠,٠٠٣
١٩٧٨	٦٤,١٢٩	٣٢,٦٣٠	٢٣,٣١٩	٨,١٧٩	٠,٠٠١
١٩٧٩	٨٢,٥٥٦	٤١,٩٩٤	٢٩,٦٨٠	١٠,٨٧٥	٠,٠٠٧
١٩٨٠	١٢٠,١٠٧	٥٤,٢٣٣	٥١,٢٤٤	١٤,٦٣٠	صفر
١٩٨١	١٦٩,٠٢٦	٧٦,٧١٧	٧٦,٦٩٨	١٥,٥٢٩	٠,٠٨٢
١٩٨٢	١٨٥,٥٨١	٨٨,١٥٢	٧٨,٩٧٢	١٨,٤٢٦	٠,٠٣١
١٩٨٣	١٦٠,٠٨٥	٩٤,٢٤٤	٥٩,٥٠٠	٦,٣٤١	صفر
١٩٨٤	٢٦١,٠٥٥	١٦٧,٧٠٧	٨٢,٦٨٤	١٠,٦٦٤	صفر
١٩٨٥	٢٥٥,٣٤٦	١٦٠,٤٩٢	٨٠,٧٦٨	١٤,٠٨٦	صفر
١٩٨٦	٢٢٥,٦١٥	١٣٨,٥٤٣	٧٦,٥٣٣	١٠,٥٣٩	صفر
١٩٨٧	٢٤٨,٧٧٣	١٤٢,٢٤٨	٨٧,٣٢٠	١٩,٢٠٥	صفر
١٩٨٨	٣٢٤,٧٨٨	١٩٦,١٣٩	١١٢,٥٤٩	١٦,٠٩٠	٠,٠١٠
١٩٨٩	٥٣٤,١٠٦	١٣٢,٣٢٥	٣٨٨,١٨٥*	١٣,٥٨٦	٠,٠١٠
١٩٩٠	٦١٢,٢٥٢	١٧٣,٤٨٤	٤٢٢,٧٤١*	١٦,٠٢٣	٠,٠٠٤
١٩٩١	٥٩٨,٦٢٧	٢٠٠,٥٠٠	٣٨٨,٨٤٥*	٩,٢٨٢	صفر
١٩٩٢	٦٣٣,٧٥٥	٢٥٥,٥٨٨	٣٦٣,٥٢٧*	١٤,٦٤٠	صفر

المصدر:

البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ - ١٩٨٩ ، عدد خاص ،جدول رقم (٢٤) .

البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ،النشرة الإحصائية الشهرية ،المجلد ٢٩، جدول رقم ٣٦ ، العدد ١ ،كانون ثاني ١٩٩٣ .

* تشتمل على مواد البناء.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٢)

مكونات الصادرات الوطنية من السلع الإستهلاكية وأهميتها النسبية(*) من صادرات السلع الإستهلاكيةخلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٢

(مليون دينار)

السنة	المواد الغذائية	الأهمية النسبية (٪)	سلع الإستهلاك الجاري	الأهمية النسبية (٪)	سلع الإستهلاك الدائم	الأهمية النسبية (%)
١٩٧٦	١٦,٤١١	٦٤,٦	٧,١٩٤	٢٨,٣	١,٨٠٤	٧,١
١٩٧٧	١٨,٥٣٧	٥٧,٦	١١,١٥٧	٣٤,٧	٢,٤٧٣	٧,٧
١٩٧٨	١٦,٨٩٢	٥١,٨	١٠,٩٩٨	٣٣,٧	٤,٧٤٠	١٤,٥
١٩٧٩	٢١,٥٥١	٥١,٣	١٤,١٩٣	٣٣,٨	٦,٢٥٠	١٤,٩
١٩٨٠	٢٤,٢٩٣	٤٤,٨	٢٢,٥٥٢	٤١,٦	٧,٣٨٨	١٣,٦
١٩٨١	٣٤,٠٤٠	٤٤,٤	٢٨,٨٩١	٣٧,٧	١٣,٧٨٦	١٨,٠
١٩٨٢	٤٠,٠٨٨	٤٥,٥	٣١,٥٧٤	٣٥,٨	١٦,٤٩٠	١٨,٧
١٩٨٣	٣٦,٠٨٠	٣٨,٣	٤٣,٠٧٨	٤٥,٧	١٥,٠٨٦	١٦,٠
١٩٨٤	٣٥,٠٢١	٢٠,٩	١٠٨,٦٧٩	٦٤,٨	٢٤,٠٠٧	١٤,٣
١٩٨٥	٣٦,٧٦٨	٢٢,٩	١٠٥,٥٣٠	٦٥,٨	١٨,١٩٤	١١,٣
١٩٨٦	٢٩,٤٢٤	٢١,٢	١٠١,٠٧٦	٧٣,٠	٨,٠٤٣	٥,٨
١٩٨٧	٣١,٨٠٠	٢٢,٤	١٠٢,٦٩٨	٧٢,٢	٧,٧٥٠	٥,٤
١٩٨٨	٢٣,٦٩٤	١٢,١	١٥٨,٣٨١	٨٠,٧	١٤,٠٦٤	٧,٢
١٩٨٩	٤٠,٨٤٤	٣٠,٩	٦١,٨٢٢	٤٦,٧	٢٩,٦٥٩	٢٢,٤
١٩٩٠	٦٢,١٩٣	٣٥,٨	٩٣,١٣٦	٥٣,٧	١٨,١٥٥	١٠,٥
١٩٩١	٨٠,٣٠٧	٤٠,١	٩٤,٠٠١	٤٦,٩	٢٦,١٩٢	١٣,١
١٩٩٢	٨٣,٠٧٠	٣٢,٥	١٣٨,٤٩٩	٥٤,٢	٣٤,٠١٩	١٣,٣

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم(١).

(*)النسب المئوية استخرجت من قبل الباحث وهي مقربة الى رقم عشري واحد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذا ويتضح لنا من الجدول رقم (٣) أن الفوسفات يعد أهم سلع المواد الخام المصدرة اذ بلغت حصيلة المصدر منه في عام ١٩٧٦ ما قدره (١٩,٢) مليون دينار ، وأخذت هذه الحصيلة بالزيادة خلال معظم سنوات الدراسة لتصل الى أعلى مستوى لها عام ١٩٨٩ والتي بلغت(١٤٦,٢) مليون دينار وقد أدت هذه الزيادة في قيمة المصدر من مادة الفوسفات الى زيادة الأهمية النسبية من مجمل الصادرات الوطنية و المصدر من المواد الخام حيث بلغت أهميته النسبية في عام ١٩٨٠ ذروتها إذ شكل ما نسبته (٣٩,٣٪) من مجمل الصادرات الوطنية و (٩٢,١٪) من المواد الخام المصدر ، ويعود السبب في ذلك لبدء الإنتاج في منجم وادي الأبيض في عام ١٩٨٠ علاوة على ذلك زيادة الطلب العالمي عليه وخاصة من مجموعة الدول الإشتراكية [٣] .

وتجدر الإشارة هنا الى ان معدل النمو السنوي في قيمة المصدر من مادة الفوسفات قد تذبذب خلال سنوات الدراسة اذ بلغت في اقصاها الى (٩٠,٧٪) عام ١٩٨٩ ، في حين انخفض هذا المعدل بنسبة (١١,٢٪) عام ١٩٩١ ، نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على الفوسفات وما ترتب على ذلك من هبوط في أسعاره [٤] ، وكذلك انخفض خلال السنوات ١٩٧٧،١٩٨٣،١٩٨٥،١٩٨٦،١٩٨٧،١٩٩٠،١٩٩٢ بما نسبته (١٠,٣٪) ، (٩,٧٪) ، (٥,١٪) ، (١,٩٪) ، (٥,٩٪) ، (٥,٢٪) ، و (٠,٥٪) على التوالي وكان ذلك نتيجة لإنخفاض حصيلة الصادرات من مادة الفوسفات خلال السنوات المذكورة سابقا.

٣- أما بالنسبة لحصيلة الصادرات الوطنية من السلع الرأسمالية فقد احتلت المركز الثالث (الجدول رقم ١) اذ بلغت حصيلة الصادرات من هذه السلع (١٤,٦) مليون دينار عام ١٩٩٢ بعد أن كانت (٢,٠) مليون دينار عام ١٩٧٦ ، أي بزيادة مقدارها (١٢,٦) مليون دينار ونتيجة لهذه الزيادة المنخفضة في هذا النوع من الصادرات فإن اهميتها النسبية من مجمل الصادرات الوطنية كانت متدنية جدا اذ بلغ أعلى مستوى لها(١٣,٢٪) عام ١٩٧٩ في حين وصل ادنى مستوى لها (١,٦٪) في عام ١٩٩١.

هذا وتتكون صادرات السلع الرأسمالية من آلات ومعدات وسلع رأسمالية أخرى [٥] ، حيث تشكل الصادرات من مواد البناء أعلى نسبة من اجمالي صادرات السلع الرأسمالية في حين تساهم السلع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٣)

الصادرات من الفوسفات وأهميتها النسبية(*) من اجمالي الصادرات الوطنيةوالصادرات من المواد الخام خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٢

(مليون دينار)

السنة	قيمة الفوسفات المصدر	معدل النمو السنوي (٪)	الأهمية النسبية للفوسفات المصدر من اجمالي الصادرات الوطنية(٪)	الأهمية النسبية للفوسفات المصدر من المواد الخام المصدرة (٪)
١٩٧٦	١٩,٢٣٣	-	٣٨,٨	٨٧,٢
١٩٧٧	١٧,٢٥٧	١٠,٣-	٢٨,٦	٨٣,٩
١٩٧٨	١٩,٤١٠	١٢,٨	٣٠,٣	٨٣,٥
١٩٧٩	٢٦,٢٨٢	٣٥,١	٣١,٨	٨٨,٦
١٩٨٠	٤٧,١٩٩	٧٩,٦	٣٩,٣	٩٢,١
١٩٨١	٥٤,٧٩٢	١٦,١	٣٢,٤	٧١,٤
١٩٨٢	٥٧,١٤٥	٤,٣	٣٠,٨	٧٢,٤
١٩٨٣	٥١,٦١١	٩,٧-	٣٢,٢	٨٦,٦
١٩٨٤	٦٩,٦١٣	٣٤,٩	٢٦,٧	٨٤,٢
١٩٨٥	٦٦,٠٨٤	٥,١-	٢٥,٩	٨١,٨
١٩٨٦	٦٤,٨٠٥	١,٩-	٢٨,٧	٨٤,٧
١٩٨٧	٦١,٠٠٢	٥,٩-	٢٤,٥	٦٩,٩
١٩٨٨	٧٦,٦٨٢	٢٥,٧	٢٣,٦	٦٨,١
١٩٨٩	١٤٦,٢٧٠	٩٠,٧	٢٧,٤	٣٧,٧
١٩٩٠	١٣٨,٦٦٨	٥,٢-	٢٢,٦	٣٢,٨
١٩٩١	١٢٣,٠٩٢	١١,٢-	٢٠,٦	٣١,٧
١٩٩٢	١٢٢,٤٦٤	٠,٥-	١٩,٣	٣٣,٧

المصدر:

البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات ،بيانات احصائية فصلية ١٩٦٤-١٩٨٩، عدد خاص ، جدول رقم ٢٢.

البنك المركزي الأردني ،دائرة الأبحاث والدراسات ،النشرة الإحصائية الشهرية ، المجلد ٢٨، الجدول رقم ٣٨، العدد ٧ ، تموز ١٩٩٢.

البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ،النشرة الإحصائية الشهرية ، المجلد ٢٩ ،الجدول رقم ٣٧،العدد ١ ،كانون ثاني ١٩٩٣.

(*)النسب المئوية استخرجت من قبل الباحث وهي مقربة الى رقم عشري واحد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرأسمالية الأخرى بنسب منخفضة جدا ، ففي عام ١٩٨٩ نمت الصادرات من مواد البناء بما نسبته (١٥٣,٣٪) [٦] ، ونمت في عام ١٩٩٠ بنسبة (٣١,٥٪) [٧] .

٤- أما بالنسبة للمجموعة الأخيرة من مكونات الصادرات الوطنية فهي الصادرات من مواد غير داخلة في مكان آخر، فكما تلاحظ من الجدول رقم (١) أن مساهمتها من اجمالي الصادرات الوطنية منخفضة جدا ، اذ بلغت أعلى حصيلة لهذه المجموعة (٨٢) ألف دينار فقط خلال عام ١٩٨١، في حين لم تساهم بشيء يذكر خلال الفترة ١٩٨٣ -١٩٨٧ .

١-٢. التوزيع الجغرافي للصادرات :

توضح دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات طبيعة الأسواق الخارجية التي تستوعب السلع المصدرة ، كما تعكس درجة المخاطرة التي تهدد الصادرات ، فكلما تنوعت الأسواق الخارجية ، قلت درجة الخطورة التي تصيب الصادرات [٨] ، وهذا أهم ما يميز الصادرات الأردنية اذ ان البعد الجغرافي الذي يتميز به الأردن جعله منفتحا على أسواق الدول المختلفة ، والأردن كغيره من الدول النامية يتاثر التوزيع الجغرافي لصادراته بعوامل كثيرة أهمها موقعه الجغرافي ، مدى التنوع في صادراته ، مدى تقدمه الصناعي ، وعلاقاته السياسية مع الدول الأخرى بالإضافة الى الإتفاقيات الإقتصادية والتجارية التي يعقدها مع دول العالم المختلفة.

هذا وتجدر الإشارة هنا الى أن الإقتصاديات التي تعتمد على مادة خام واحدة تتجه صادراتها الى الدول التي تتفوق عليها صناعيا ، أما الصادرات الصناعية لأية دولة نامية فتتجه عموما الى دول أقل تقدما منها صناعيا لذلك يمكن القول أن صادرات الأردن من الفوسفات ستتجه نحو دول أكثر تقدما من الناحية الصناعية مثل تركيا والهند ودول اوروبا المتقدمة صناعيا ،في حين ان صادرات الأردن من السلع الإستهلاكية ستتجه نحو أسواق الدول العربية المجاورة [٩] . وبتحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية يمكننا التعرف على أبرز وأهم الدول والتكتلات الإقتصادية العربية والدولية التي يتعامل معها الأردن في مجال التصدير . ومن خلال

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النظر الى الجدولين (٤) و (٥) اللذين يوضحان التوزيع الجغرافي لصادرات الأردن خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢ يتضح لنا المناطق المستوردة للصادرات الأردنية ، واهم هذه الدول والتكتلات :-

١- مجموعة الدول العربية :

تمثل الدول العربية مجتمعة السوق الرئيسية للصادرات الأردنية ، نتيجة لقرب هذه الدول من الأردن ، اذ بلغت حصيلة الصادرات الأردنية الى الدول العربية خلال فترة الدراسة حوالي(٢,١) مليار دينار ، وبلغت نسبة الصادرات بالمتوسط الى الدول العربية من اجمالي الصادرات الوطنية خلال الفترة نفسها حوالي(٥٢,٠٪) ، أي أكثر من نصف الصادرات الوطنية . وتجدر الإشارة الى أن معظم صادرات الأردن للدول العربية تتكون من السلع المصنعة كالسجاير والورق والأقمشة والأثاث والسلع الزراعية كالخضراوات والفواكه . هذا وتنقسم مجموعة الدول العربية الى قسمين :

أ- دول السوق العربية المشتركة :

وتعد العراق وسوريا ومصر أهم هذه الدول ، اذ تشكل هذه الدول أبرز سوق لتصريف الصادرات الأردنية حيث بلغ مجموع ما استوردته هذه الدول من الأردن خلال فترة الدراسة حوالي(١,١) مليار دينار ، كما بلغت نسبة الصادرات الأردنية نحو هذه الدول(٢٦,٨٪) بالمتوسط خلال الفترة موضوع البحث .ويلاحظ أن الأهمية النسبية لهذه الدول قد زادت خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨١ اذ استحوذت على (٤٤,٢٪) من اجمالي الصادرات الوطنية في عام ١٩٨١ وبلغت حصيلة المصدر اليها من الأردن (٧٤,٧٤٧) مليون دينار خلال العام نفسه . كما أن الأهمية النسبية لهذه الدول قد أخذت بالإنخفاض خلال ١٩٨٢ - ١٩٨٦ نتيجة لزيادة الأهمية النسبية لبقية الدول الأخرى المستوردة من الأردن .وتجدر الإشارة هنا الى أن السوق العراقي يعد هو السوق الأكثر استيرادا من الأردن بين هذه الدول اذ بلغ مجموع ما استورده من الأردن خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٢ حوالي (٨٣٢,٠) مليون دينار في حين بلغت حصيلة ما استوردته سوريا ومصر خلال الفترة نفسها حوالي (١٢٦,٨) و (٥٧,٧)مليون دينار على التوالي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- بقية الدول العربية :

وتشمل السعودية ، والكويت ، والبحرين ، وقطر ، والإمارات العربية، ولبنان . وتحتل السعودية المرتبة الأولى ضمن هذه المجموعة من الدول في استيرادها من الأردن ، حيث ان مجموع ما استوردته هذه الدول من الأردن خلال تلك الفترة حوالي (٩٨٤,٦) مليون دينار ، أي مانسبته (٤٧,٣٪) من اجمالي ما استوردته الدول العربية مجتمعة من الأردن خلال فترة الدراسة . هذا وتبلغ حصيلة ما استوردته السعودية وحدها من الأردن خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢ حوالي (٤٧٢,٧) مليون دينار .

٢- الدول الإشتراكية والهند :

احتلت الصادرات الى كل من الدول الإشتراكية (بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، هنجاريا، بولندا، رومانيا، روسيا يوغسلافيا،والصين الشعبية) والهند المركز الثاني بعد الدول العربية ، و تتركز معظم صادرات الأردن الى تلك الدول من الفوسفات بشكل رئيسي بالإضافة الى البوتاس . هذا وقد بلغ مقدار ما استوردته الدول الإشتراكية من الأردن عام ١٩٧٦ حوالي (٧,٣) مليون دينار وبأهمية نسبية قدرها (١٤,٧٪) من مجمل الصادرات الأردنية ، في حين بلغ أعلى مستوى للمستوردات الإشتراكية حوالي (٦٠,٤) مليون دينار وكان ذلك في عام ١٩٩١ وبلغت الأهمية النسبية في تلك السنة (١٠,١٪) .

أما بالنسبة للهند فقد زادت مستورداته من الأردن نتيجة للإتفاقيات المعقودة بين البلدين اذ بلغت حصيلة ما استوردته الهند من الأردن في عام ١٩٧٦ حوالي(١,٧) مليون دينار زادت لتصل الى (١٢٩,١) مليون دينار في عام ١٩٩٠ بزيادة مقدارها (١٢٧,٤) مليون دينار.

٣- دول السوق الأوروبية المشتركة :

أما بالنسبة لصادرات الأردن الى دول السوق الأوروبية المشتركة فقد احتلت المرتبة الثالثة ، اذ بلغ مجموع ما استوردته هذه الدول من الأردن خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢ حوالي (١٩٠,٤) مليون دينار ، وبلغت نسبة الصادرات بالمتوسط الى هذه الدول خلال الفترة نفسها (٣,٩٪) ، هذا وقد تراوحت أهميتها النسبية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بين(١,٤٪-٨,٣٪)الى اجمالي الصادرات . وتشمل دول السوق الأوروبية المشتركة كل من بلجيكا ، وفرنسا، وألمانيا، وهولندا، وايطاليا، وبريطانيا، والدنمارك، واليونان، واسبانيا.

٤- اليابان :

لقد بقيت صادرات الاردن الى اليابان متدنية حيث كانت أعلى حصيلة لها عام ١٩٨٩ اذ بلغت حوالي (١٨,٢) مليون دينار وبأهمية نسبية قدرها (٣,٤٪) من اجمالي الصادرات الوطنية ، وبالرغم من انخفاض أهميتها من الصادرات الأردنية الا أن قيمة ما تستورده اليابان من الأردن في زيادة مستمرة ، اذ بلغت حوالي (١,٩) ،(٣,٩)،(٥,٨) ، (١٨,٢) مليون دينار في الأعوام ١٩٧٦، ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٨٩، على التوالي ، هذا وتجدر الإشارة هنا الى أن أهم السلع التي يتم تصديرها الى اليابان هي مادة الفوسفات .

٥- البلدان الأخرى :

أما بالنسبة لهذه المجموعة من الدول فتشمل جميع الدول التي لم يسبق لنا أن ذكرناها ضمن المجموعات السابقة وذلك لإنخفاض أهميتها النسبية من مجمل الصادرات الوطنية ومن أهم هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية ، وتايوان ،والباكستان ، وتركيا . أما بالنسبة لأهم ما تستورده هذه الدول من الأردن فيتمثل في السلع الزراعية ، والفوسفات والبوتاس .....الخ.

هذا وقد شكلت مستوردات هذه الدول نسبة لا بأس بها من مجمل الصادرات الوطنية اذا تراوحت بين (٧,٠ ٪ -٤٠,١٪)حيث بلغ مجموع ما استوردته هذه الدول من الأردن خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢ حوالي (١,١) مليار دينار ، ويفوق مقدار ما تستورده البلدان الأخرى من الأردن مقدار ما تستورده الهند واليابان مجتمعة (٧٩٤,١)مليون دينار ودول السوق الأوروبية المشتركة والدول الإشتراكية مجتمعة (٦٣٤,٦) مليون دينار.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٤)

التوزيع الجغرافي لإجمالي الصادرات موزعة على أهم الدول والتكتلات الإقتصادية الدولية

خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢

(مليون دينار)

الدول / السنة	دول السوق العربية المشتركة	بقية الدول العربية	دول السوق الأوروبية المشتركة	الدول الإشتراكية	الهند	اليابان	البلدان الأخرى	المجموع العام
١٩٧٦	١٠,٠٨٢	١٢,٨٢٥	٢,٥٢٧	٧,٢٩٣	١,٧١٢	١,٩١٥	١٢,١٩٨	٤٩,٥٥٢
١٩٧٧	١٣,٦٢٢	٢٢,٤٤٣	٠,٨٧٢	٤,١٧٢	٣,٨٩١	٢,٦٢٨	١٢,٦٢٥	٦٠,٢٥٣
١٩٧٨	١٦,٤٣٧	٢٦,١٧٩	١,٣٤٠	٦,٤٤٦	٣,٥٣١	١,٨٠٨	٨,٣٨٨	٦٤,١٢٩
١٩٧٩	٢٥,٩٢٩	٢٩,٨١٣	١,١٣٨	٥,٣٣٢	٦,١٣٦	٢,٨٦٣	١١,٣٤٥	٨٢,٥٥٦
١٩٨٠	٤٢,٤٤٩	٣٠,٤٦٤	٢,٠٩٦	١٥,١٥٣	٨,٠٣٧	٣,٩٥١	١٧,٩٥٧	١٢٠,١٠٧
١٩٨١	٧٤,٧٤٧	٣٩,٧٢٦	٢,٧٦٠	١٩,٤٧٤	١٠,٣٢٣	٣,٨٤٥	١٨,١٥١	١٦٩,٠٢٦
١٩٨٢	٨٠,٥٥٧	٤٢,٧٥٠	٣,٦١٨	٢٥,٤١٠	١٦,٥٥٧	٣,٧٧٧	١٢,٩١٢	١٨٥,٥٨١
١٩٨٣	٣٠,٥٨٣	٥٦,٤٧٤	٨,١٣٤	٢١,٢١٦	١٣,٧٤٥	٣,٣٩٨	٢٦,٥٣٥	١٦٠,٠٨٥
١٩٨٤	٧٢,٠٤٧	٦٠,٥١٥	١٠,٤٢٨	٣٢,٧٨٤	٣٤,١٠٩	٥,٥٤٧	٤٥,٦٢٥	٢٦١,٠٥٥
١٩٨٥	٧٤,١٧١	٥٧,٣٥٥	١١,٣٩٢	٢١,٥٠٢	٤٥,٣١٠	٥,٨١٥	٣٩,٨٠١	٢٥٥,٣٤٦
١٩٨٦	٥٢,٨٢٧	٤٩,٢٢٩	١٨,٨٣٣	٢٨,٣٧٢	٣٤,١٢٦	٥,٦٩٠	٣٦,٥٣٨	٢٢٥,٦١٥
١٩٨٧	٨١,٨٨٥	٤٧,٩٥٣	١٧,٠٨٣	٣١,٢٥٥	٢٢,٠٣٤	٧,٤٣٥	٤١,١٢٨	٢٤٨,٧٧٣
١٩٨٨	٧٥,٨٦٢	٦٠,٨٦٢	٢٥,٤٢٧	٣٩,٦٨٦	٥٥,٤٢٦	٦,٦٣٥	٦١,٤٧٨	٣٢٤,٧٨٨
١٩٨٩	١٤٥,١٦٥	٩٦,٠٨٨	٢٥,٠٥٠	٥٣,٦٦٤	٩٤,٩٣٣	١٨,١٦٢	١٠١,٠٤٤	٥٣٤,١٠٦
١٩٩٠	١٤٦,٨٧٨	١١١,٩٩٠	٢٢,١٠٢	٤٢,٤٠١	١٢٩,٠٨٣	١٢,٩٦٨	١٤٦,٨٣٠	٦١٢,٢٥٢
١٩٩١	٨١,٧٧٢	٩٠,٥١٥	١٨,٥٢٩	٦٠,٣٨٨	١٠٩,٦٤٦	١٠,٦٤٠	٢٢٧,١٣٧	٥٩٨,٦٢٧
١٩٩٢	٧٣,٩٧٢	١٤٨,٤٤٤	١٩,٠٥٣	٢٩,٧١٧	٩٦,٣٧٢	١٢,٠٥٠	٢٥٤,١٤٧	٦٣٣,٧٥٥

المصدر:

البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات ،بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤-١٩٨٩، عدد خاص ،جدول رقم ٢٢.

البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، النشرة الإحصائية الشهرية ، المجلد ٢٩، الجدول رقم ٣٩ ، العدد ١،كانون ثاني ١٩٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٥)

الأهمية النسبية للتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية

خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢

(٪) (*)

الدول / السنة	دول السوق العربية المشتركة	بقية الدول العربية	دول السوق الأوروبية المشتركة	الدول الإشتراكية	الهند	اليابان	البلدان الأخرى	النسبة
١٩٧٦	٢٠,٣	٢٧,٩	٥,١	١٤,٧	٣,٥	٣,٩	٢٤,٦	١٠٠
١٩٧٧	٢٢,٦	٣٧,٢	١,٤	٦,٩	٦,٥	٤,٤	٢١,٠	١٠٠
١٩٧٨	٢٥,٦	٤٠,٨	٢,١	١٠,١	٥,٥	٢,٨	١٣,١	١٠٠
١٩٧٩	٣١,٤	٣٦,١	١,٤	٦,٥	٧,٤	٣,٥	١٣,٧	١٠٠
١٩٨٠	٣٥,٣	٢٥,٤	١,٧	١٢,٦	٦,٧	٣,٣	١٥,٠	١٠٠
١٩٨١	٤٤,٢	٢٣,٥	١,٦	١١,٥	٦,١	٢,٣	١٠,٧	١٠٠
١٩٨٢	٤٣,٤	٢٣,٠	١,٩	١٣,٧	٨,٩	٢,٠	٧,٠	١٠٠
١٩٨٣	١٩,١	٣٥,٣	٥,١	١٣,٣	٨,٦	٢,١	١٦,٦	١٠٠
١٩٨٤	٢٧,٦	٢٣,٢	٤,٠	١٢,٦	١٣,١	٢,١	١٧,٥	١٠٠
١٩٨٥	٢٩,٠	٢٢,٥	٤,٥	٨,٤	١٧,٧	٢,٣	١٥,٦	١٠٠
١٩٨٦	٢٣,٤	٢١,٨	٨,٣	١٢,٦	١٥,١	٢,٥	١٦,٢	١٠٠
١٩٨٧	٣٢,٩	١٩,٣	٦,٩	١٢,٦	٨,٩	٣,٠	١٦,٥	١٠٠
١٩٨٨	٢٣,٤	١٨,٧	٧,٨	١٢,٢	١٧,١	٣,٠	١٨,٩	١٠٠
١٩٨٩	٢٧,٢	١٨,٠	٤,٧	١٠,٠	١٧,٨	٣,٤	١٨,٩	١٠٠
١٩٩٠	٢٤,٠	١٨,٣	٣,٦	٦,٩	٢١,١	٢,١	٢٤,٠	١٠٠
١٩٩١	١٣,٧	١٥,١	٣,١	١٠,١	١٨,٣	١,٨	٣٧,٩	١٠٠
١٩٩٢	١١,٧	٢٣,٤	٣,٠	٤,٧	١٥,٢	١,٩	٤٠,١	١٠٠

المصدر:

(*) قام الباحث باستخراج هذه النسب المئوية بالإعتماد على الجدول السابق، وهي مقربة الى رقم عشري واحد .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١-٣. معدلات التبادل التجاري للصادرات الوطنية :

مما لا شك فيه أن قيام الدول (المصدرة والمستوردة) بعملية التبادل التجاري يعود عليها بالمنفعة ، ومقدار المنفعة التي تحصل عليها تلك الدول يحكمها الى حد كبير معدل التبادل الدولي بين تلك الدول ، هـذا وتكمن أهمية معدلات التبادل الدولي في أنها ذات اهمية جمة بالنسبة للدول المتخلفة بالإضافة الى آثاره على الدول التي تقوم بعمليات التبادل فيما بينها. ونحاول هنا أن نبين علاقة الصادرات بالواردات ، وعلى وجـه التحديـد نحـاول أن نرى كيف تتحكم صادرات الدولة في وارداتها ، وكم وحدة من السلع المستوردة تحصل عليهـا مقـابل كـل وحدة من السلع المصدرة [١٠] .

وقبل البدء باحتساب معدلات التبادل الدولي للصادرات الوطنية لابد لنا ان نوضـح وباختصـار مفهـوم معـدل التبادل الدولي .لقد عُرّف معدل التبادل الدولي بأنه الشروط التي يتم بها التبادل التجـاري بـين الـدول، وهـذه الشروط تتضمن أسعار الصادرات والواردات التي تكون محلا للتبادل الدولي وكذلك شروط الدفع سواء كان ذلك بالنقد أو بالأجل أو الدفع على أقساط [١١] ، كما عُرّف على أنه عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها للخارج ، ويتعين هذا المعدل بمقارنة ثمن الصادرات للدولـة وثمن وارداتها [١٢] . وقد اعتاد الإقتصاديون أن يشيروا الى معدلات التبادل الدولية على أنها تعبر فقط عـن العلاقـة بين أسعار الصادرات والواردات واتجاهات هـذه العلاقـة [١٣] .ومـن الناحيـة العمليـة يمكننـا التمييز بـين عـدة مفاهيم لمعدلات التبادل الدولية ، منها معدل التبادل السعري ، معدل التبادل الكمي ، ومعدل التبادل الدخلي

١-٣-١. الارقام القياسية لاسعار وكميات الصادرات الوطنية :

تشير الأرقام الواردة في الجـدول رقـم (٦) الى ان الارقـام القياسـية لاسـعار الصـادرات الوطنيـة قـد تراوحـت بين (٦٩-١٩٢,٥) نقطة بالمقارنة مع سنة الأسـاس (١٩٨٥ = ١٠٠) ،في حـين تراوحـت الارقـام القياسـية لكميات الصادرات بين(٢٨,٩-١٤٤) نقطة .هذا واذا ما استعرضنا تطور الأرقام القياسية لأسـعار وكميـات الصادرات الوطنية يتبين لنا الآتي :-

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١-٣. معدلات التبادل التجاري للصادرات الوطنية :

مما لا شك فيه أن قيام الدول (المصدرة والمستوردة) بعملية التبادل التجاري يعود عليها بالمنفعة ، ومقدار المنفعة التي تحصل عليها تلك الدول يحكمها الى حد كبير معدل التبادل الدولي بين تلك الدول ، هـذا وتكمن أهمية معدلات التبادل الدولي في أنها ذات اهمية جمة بالنسبة للدول المتخلفة بالإضافة الى آثاره على الدول التي تقوم بعمليات التبادل فيما بينها. ونحاول هنا أن نبين علاقة الصادرات بالواردات ، وعلى وجـه التحديـد نحـاول أن نرى كيف تتحكم صادرات الدولة في وارداتها ، وكم وحدة من السلع المستوردة تحصـل عليهـا مقـابل كـل وحدة من السلع المصدرة [١٠] .

وقبل البدء باحتساب معدلات التبادل الدولي للصادرات الوطنية لابد لنا ان نوضـح وباختصـار مفهـوم معـدل التبادل الدولي .لقد عُرّف معدل التبادل الدولي بأنه الشروط التي يتم بها التبادل التجـاري بـين الـدول، وهـذه الشروط تتضمن أسعار الصادرات والواردات التي تكون محلا للتبادل الدولي وكذلك شروط الدفع سواء كان ذلك بالنقد أو بالأجل أو الدفع على أقساط [١١] ، كما عُرّف على أنه عبارة عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها للخارج ، ويتعين هذا المعدل بمقارنة ثمن الصادرات للدولـة وثمـن وارداتها [١٢] . وقد اعتاد الإقتصاديون أن يشيروا الى معدلات التبادل الدولية على أنها تعبر فقط عـن العلاقـة بين أسعار الصادرات والواردات واتجاهات هـذه العلاقـة [١٣] .ومـن الناحيـة العمليـة يمكننـا التمييـز بـين عـدة مفاهيم لمعدلات التبادل الدولية ، منها معدل التبادل السعري ، معدل التبادل الكمي ، ومعدل التبادل الدخلي

١-٣-١. الارقام القياسية لاسعار وكميات الصادرات الوطنية :

تشير الأرقام الواردة في الجـدول رقـم (٦) الى ان الارقـام القياسـية لاسـعار الصـادرات الوطنيـة قـد تراوحـت بين (٦٩-١٩٢,٥) نقطة بالمقارنة مع سنة الأسـاس (١٩٨٥ = ١٠٠) ،في حـين تراوحـت الارقـام القياسـية لكميات الصادرات بين(٢٨,٩-١٤٤) نقطة .هذا واذا ما استعرضنا تطور الأرقام القياسية لأسعار وكميـات الصادرات الوطنية يتبين لنا الآتي :-

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١-٣-٢ . قياس معدلات التبادل الدولية للصادرات الوطنية :

اعتمادا على الارقام القياسية لاسعار وكميات الصادرات الوطنية يصبح بالامكان حساب معدلات التبادل التجاري السعري ، والكمي ، والدخلي .

أولا : معدل التبادل التجاري السعري [١٧] :

ويمثل هذا المعدل عدد الوحدات التي تستوردها الدولة مقابل كل وحدة تقوم بتصديرها ، أي أنه يوضح تطور العلاقة النسبية لأسعار الصادرات والواردات بالنسبة لسنة الأساس . ويمكن قياس هذا المعدل بالطريقة التالية :

معدل التبادل التجاري السعري = (الرقم القياسي لأسعار الصادرات ÷ الرقم القياسي لأسعار الواردات) × ١٠٠

ويستخدم هذا المعدل لتحديد ما سوف تخسره أو تربحه الدولة إذا تغيرت الأسعار فقط . ومن ذلك نرى أن زيادة سعر الصادرات مع بقاء سعر الواردات على ما هو عليه ، زيادة معدل التبادل السعري ، فإن الدولة تستطيع الحصول على كمية أكبر من الواردات مقابل الكمية نفسها من الصادرات أو الكمية نفسها من الواردات مقابل كمية أقل من الصادرات ، ويعد مثل هذا التحسن في معدل التبادل السعري تحسنا للموقف الإقتصادي للدولة [١٨] .وتجدر الإشارة هنا الى أنه إذا زادت (قلت) هذه النسبة عن الواحد الصحيح فإن هذا يعد تحسنا (تدهورا) في الرفاهية الإقتصادية للدولة ، بالنسبة لسنة الأساس ، لأنها تستطيع شراء كميات أكبر (أقل) من الواردات بنفس الكمية من الصادرات أو نفس الكمية من الواردات بكمية أقل (أكبر) من الصادرات [١٩] .

ثانيا :معدل التبادل التجاري الكمي [٢٠] :

ويقصد به توضيح العلاقة للتغيرات التي تحدث في كمية المستوردات والصادرات من عام لآخر ، أي أنه يقيس الكميات التي يمكن استيرادها لقاء الكمية المصدرة في السنة موضوع البحث . ويقاس هذا المعدل كالآتي :

معدل التبادل التجاري الكمي = (الرقم القياسي لوحدة كمية الواردات ÷ الرقم القياسي لوحدة كمية الصادرات) × ١٠٠

ومن هذه النسبة يتضح بأنه إذا زادت عن الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على أنه بالإمكان الحصول على كميات أكبر من المستوردات ، بالنسبة لسنة الأساس ، مقابل مقدار معين (ثابت) من الصادرات .وتجدر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١-٣-٢ . قياس معدلات التبادل الدولية للصادرات الوطنية :

اعتمادا على الارقام القياسية لاسعار وكميات الصادرات الوطنية يصبح بالامكان حساب معدلات التبادل التجاري السعري ، والكمي ، والدخلي .

أولا : معدل التبادل التجاري السعري [١٧] :

ويمثل هذا المعدل عدد الوحدات التي تستوردها الدولة مقابل كل وحدة تقوم بتصديرها ، أي أنه يوضح تطور العلاقة النسبية لأسعار الصادرات والواردات بالنسبة لسنة الأساس . ويمكن قياس هذا المعدل بالطريقة التالية :

معدل التبادل التجاري السعري = (الرقم القياسي لأسعار الصادرات ÷ الرقم القياسي لأسعار الواردات) × ١٠٠

ويستخدم هذا المعدل لتحديد ما سوف تخسره أو تربحه الدولة إذا تغيرت الأسعار فقط . ومن ذلك نرى أن زيادة سعر الصادرات مع بقاء سعر الواردات على ما هو عليه ، زيادة معدل التبادل السعري ، فإن الدولة تستطيع الحصول على كمية أكبر من الواردات مقابل الكمية نفسها من الصادرات أو الكمية نفسها من الواردات مقابل كمية أقل من الصادرات ، ويعد مثل هذا التحسن في معدل التبادل السعري تحسنا للموقف الإقتصادي للدولة [١٨] .وتجدر الإشارة هنا الى أنه إذا زادت (قلت) هذه النسبة عن الواحد الصحيح فإن هذا يعد تحسنا (تدهورا) في الرفاهية الإقتصادية للدولة ، بالنسبة لسنة الأساس ، لأنها تستطيع شراء كميات أكبر (أقل) من الواردات بنفس الكمية من الصادرات أو نفس الكمية من الواردات بكمية أقل (أكبر) من الصادرات [١٩] .

ثانيا :معدل التبادل التجاري الكمي [٢٠] :

ويقصد به توضيح العلاقة للتغيرات التي تحدث في كمية المستوردات والصادرات من عام لآخر ، أي أنه يقيس الكميات التي يمكن استيرادها لقاء الكمية المصدرة في السنة موضوع البحث . ويقاس هذا المعدل كالآتي :

معدل التبادل التجاري الكمي = (الرقم القياسي لوحدة كمية الواردات ÷ الرقم القياسي لوحدة كمية الصادرات) × ١٠٠

ومن هذه النسبة يتضح بأنه إذا زادت عن الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على أنه بالإمكان الحصول على كميات أكبر من المستوردات ، بالنسبة لسنة الأساس ، مقابل مقدار معين (ثابت) من الصادرات .وتجدر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتجدر الإشارة الى أن معدل التبادل التجاري السعري كان في انخفاض مستمر خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨١، إذ انخفض هذا المعدل من (١٠٩,٣٪) عام ١٩٧٦ ليصل الى (٨٩,٩٪) عام ١٩٨١ ، اي انخفض بمقدار (١٩,٤٪) . وقد انعكس هذا الإنخفاض في معدل التبادل التجاري السعري على ما حققه الأردن من خسارة خلال تلك الفترة ١٩٧٦-١٩٨١ ، إذ حقق الأردن ربحا قدره (٩,٣٪) عام ١٩٧٦ في حين أخذ هذا الربح بالإنخفاض ليصل الى خسارة قدرها (١٠,١٪) عام ١٩٨١ . هذا وقد تراوحت قيمة معدل التبادل التجاري السعري بين (٨٩,٩٪) (كحد أدنى) عام ١٩٨١ و (١٢١,٣٪) (كحد أعلى) عام ١٩٩٢ . وهذا يعني أن كل وحدة واحدة من الصادرات الوطنية تحصل الأردن مقابلها على (١٢١,٣٪) وحدة فقط من الواردات .

٢- يلاحظ من الجدول رقم (٦) ايضا أن معدلات (شروط) التبادل التجاري الكمي قد كانت لصالح الأردن خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٦ ، مقارنة بسنة الأساس ١٩٨٥ ، والعكس ذلك على تحقيق الأرباح خلال الفترة المذكورة إذ بلغت في أقصاها(٨٣,٥٪) عام ١٩٧٨ في حين وصل أدناه الى (٧, ٪) عام ١٩٩٢ . الا أن هذه النسبة قد تدهورت بعد عام ١٩٨٦ وأصبحت في غير صالح الأردن نتيجة لتغير الأرقام القياسية لكميات الصادرات بنسبة أكبر من نسبة التغير في الأرقام القياسية لكميات المستوردات . أما في عام ١٩٩٢ فقد طرأ تحسن على معدل التبادل التجاري الكمي إذ زاد بنسبة (٢٤,٨٪) عن عام ١٩٩١ مما أدى الى انخفاض الخسارة من (١٩,٣٪) في عام ١٩٩١ لتصبح ربحا قدره (٠,٧٪) في عام ١٩٩٢ .

٣- أما فيما يتعلق بمقدرة الأردن على الاستيراد ، والتي يوضحها معدل التبادل التجاري الدخلي ، نجد أن النسبة كانت متدهورة خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٤ وفي غير صالح الأردن ، إذ تراوحت بين (٣١,٦٪ - ٩٦,٤٪) ويعود السبب في ذلك الى تدهور معدل التبادل التجاري السعري . ولكن وبالرغم من من هذا التدهور خلال تلك الفترة الا أن معدل التبادل التجاري الدخلي قد كان في تحسن دائم نتيجة لتحسن الرقم القياسي لكمية الصادرات ، وهذا ينعكس ايجابيا على مقدرة الأردن الاستيرادية . وفي ضوء ذلك وكما يبين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٦)

الأرقام القياسية لسعر الوحدة ووحدة الكمية للصادرات الوطنية والمستوردات ومعدلات التبادل التجاري للأردن* خلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٩٢

(١٠٠=١٩٨٥)

السنة	الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات	الرقم القياسي لوحدة كمية الصادرات	الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات	الرقم القياسي لوحدة كمية الواردات	معدل التبادل التجاري السعري	معدل التبادل التجاري الكمي	معدل التبادل التجاري الدخلي
١٩٧٦	٧١,٧	٢٨,٩	٦٥,٦	٥١,٦	١٠٩,٣	١٧٨,٥	٣١,٦
١٩٧٧	٧١,٧	٣٤,٨	٦٧,٠	٦٠,٣	١٠٧,٠	١٧٣,٣	٣٧,٢
١٩٧٨	٦٩,٠	٣٧,٥	٦٥,١	٦٨,٨	١٠٦,٠	١٨٣,٥	٣٩,٨
١٩٧٩	٦٩,٥	٤٦,٣	٦٩,٧	٨٠,٨	٩٩,٧	١٧٤,٥	٤٦,٢
١٩٨٠	٨٢,٦	٥٧,٨	٨٦,٥	٧٩,٣	٩٥,٥	١٣٧,٢	٥٥,٢
١٩٨١	٩٤,٧	٦٧,٤	١٠٥,٣	٩٤,١	٨٩,٩	١٣٩,٦	٦٠,٦
١٩٨٢	١٠٣,٦	٦٩,٠	١٠٧,٠	١٠٣,٣	٩٦,٨	١٤٩,٧	٦٦,٨
١٩٨٣	٩٤,٦	٦٨,٤	٩٧,٧	١٠٤,٢	٩٦,٨	١٥٢,٣	٦٦,٢
١٩٨٤	١٠٣,١	٩٦,٠	١٠٢,٧	٩٧,٧	١٠٠,٤	١٠١,٨	٩٦,٤
١٩٨٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٩٨٦	٨٦,١	١٠٢,٦	٧٥,٣	١٠٥,١	١١٤,٣	١٠٢,٤	١١٧,٣
١٩٨٧	٧٩,٩	١٢١,٩	٧٨,٢	١٠٩,٠	١٠٢,٢	٨٩,٤	١٢٤,٦
١٩٨٨	٩٣,١	١٣٦,٦	٨٢,٧	١١٥,١	١١٢,٦	٨٤,٣	١٥٣,٨
١٩٨٩	١٤٥,٣	١٤٤,٠	١٢٠,٠	٩٥,٤	١٢١,١	٦٦,٣	١٧٤,٤
١٩٩٠	١٧٣,٠	١٣٨,٦	١٦١,٥	٩٩,٥	١٠٧,١	٧١,٨	١٤٨,٥
١٩٩١	١٩٢,٥	١٢١,٨	١٦١,٩	٩٨,٣	١١٨,٩	٨٠,٧	١٤٤,٨
١٩٩٢	١٨٥,٥	١٣٣,٨	١٥٢,٩	١٣٤,٨	١٢١,٣	١٠٠,٧	١٦٢,٣

المصدر:

البنك المركزي الأردني،دائرة الأبحاث والدراسات ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤–١٩٨٩ ،عدد خاص،الجداول رقم (٣٠–٣٣) .

البنك المركزي الأردني،دائرة الأبحاث والدراسات ،النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٢٩، الجدول رقم ٤٢،العدد ١، كانون ثاني ١٩٩٣.

البنك المركزي الأردني،دائرة الأبحاث والدراسات ،النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٣٠ ،جدول رقم ٤٢، العدد ٧،تموز ١٩٩٤.

* قام الباحث باستخراج معدلات التبادل التجاري، وهي مقربة الى رقم عشري واحد .

الصفحة ٢٦ مفقودة من المصدر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما ويتضح لنا من الجدول نفسه أن هـذه النسبة قـد وصلـت في أقصاهـا الى (٢٥,٨٪) عـام ١٩٩٠ ، في حين وصل أدناها الى (٨,٢٪) عام ١٩٧٨ . هذا ومن الجدير ملاحظته هـو أن هـذه النسبة قـد تذبذبـت خـلال الفـترتين ١٩٧٦-١٩٧٨ و ١٩٨٢-١٩٨٥ نتيجة لتذبـذب حصيلـة الصـادرات خـلال الفـترتين المذكورتـين ، في حـين ارتفعـت هـذه النسـبة خـلال الفـترة ١٩٧٩-١٩٨١ ، والفـترة ١٩٨٦-١٩٩٠ وتراوحت هذه النسبة خلال الفترة الأخيرة ما بين (١٠,٨٪) عام ١٩٨٦ و (٢٥,٨٪) عام ١٩٩٠ .

هذا وتجدر الإشارة الى أن نسبة الصادرات الأردنية الى النـاتج القومـي الإجمـالي (بسـعر السوق) قـد قفـزت قفزتـين رئيسيتين خـلال فـترة الدراسـة . كـانت الأولى عـام ١٩٨٤ نتيجـة لزيـادة صادراتنـا مـن الأسمـدة والفوسفات والبوتاس في تلك السنة [٢٧] . أما القفزة الثانيـة فقـد كـانت عـام ١٩٨٩ نتيجـة لزيـادة أسـعار الصادرات في تلك السنة بالإضافة الى الإجراءات والسياسات التي تم انتهاجها في مجال تشجيع الصادرات ، ومن أبرزها الاستمرار في تقديم سلف تشجيع الصادرات الوطنية بأسعار فوائد تشجيعية [٢٨] .

٢- نسبة الصادرات الوطنية الى التجارة الخارجية :

شكلت الصادرات الوطنية ما نسبته (١٢,٧٪) من حجم التجارة الخارجية عام ١٩٧٦ (الجدول رقـم ٧) ، في حين وصلت هـذه النسبة الى (٢٦,٢٪) عـام ١٩٩٠ ، وبمعـدل نمـو سنوي قـدره (١٨,٥٪) ، بعـد أن تذبذبت خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢ لتصل الى أعلى مستوى لها عـام ١٩٨٩ بنسبة قدرهـا (٣٠,٣٪) ، في حين وصل أدنى مستوى لها عام ١٩٧٧ لتصل (١١,٧٪) .ويلاحـظ مـن الجـدول رقـم (٧) بأنـه خـلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٥ كانت نسبة الصادرات الوطنية الى التجارة الخارجيـة متذبذبـة ، وتراوحـت مـا بـين (١١,٧٪) عام ١٩٧٧ و (١٩,٦٪) عام ١٩٨٤ ، ويعود السبب في ذلك الى تذبذب حصيلـة الصـادرات الوطنية خلال تلك الفترة .

هذا ومن الجدير ذكره هنا هو أن أعلى نسبة نمو قد شهدتها نسبة الصـادرات الوطنيـة الى التجـارة الخارجيـة كانت في عام ١٩٨٤ إذ بلغت (٥٤,٣٪) . ويعود السبب في ذلك الى التحسـن الملمـوس الـذي طـرأ علـى حصيلة الصادرات الوطنية خلال ذلك العام نتيجة اتفاقيتي الدفع المعقودتين بين الأردن والعراق حيث زادت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصفحة ٢٨ مفقودة من المصدر

٤- الصادرات الوطنية والعجز المزمن في الميزان التجاري :

عانى الإقتصاد الأردني من عجز مستمر ومزمن في ميزانه التجاري طوال فترة الدراسة ١٩٧٦-١٩٩٢ ، إذ تراوح مقدار هذا العجز ما بين (٢٨٩,٩)مليون دينار في عام ١٩٧٦ (وهو أقل عجز وصل اليه الميزان التجاري الأردني خلال فترة الدراسة) و (١٥٨٠,٢)مليون دينار في عام ١٩٩٢ (أكبر عجز وصل اليه خلال الفترة نفسها) أي أن العجز في الميزان التجاري الأردني قد تضاعف خلال سنوات الدراسة (١٧ سنة) أكثر من خمس مرات . ويعود هذا العجز الكبير الى ارتفاع حجم المستوردات إذا ما قورنت بحجم الصادرات الوطنية خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢ .فخلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٢ (الجدول رقم ٧) كان عجز الميزان التجاري الأردني في زيادة مستمرة ، إذ ارتفع من(٢٨٩,٩٨٧) مليون دينار في عام ١٩٧٦ الى (٩٥٦,٩٢١)مليون دينار في عام ١٩٨٢ ، أي بزيادة قدرها(٦٦٦,٩٢٥) مليون دينار ، وأما السبب في هذه الزيادة فهو تفوق حجم المستوردات على حجم الصادرات الوطنية خلال تلك الفترة والناجمة عن عدة عوامل أهمها :

أ- ازدياد المستوردات من المواد اللازمة لقطاع الإنشاءات الذي ازداد نشاطه بشكل كبير في عام ١٩٧٩ اضافة الى الزيادة الكبيرة في قيمة المستوردات من النفط الخام والسلع الإستهلاكية [٣٠] .

ب- ازدياد الطلب المحلي على الآلات ومعدات النقل وزيادة قيمة المستوردات من الأدوية والمنتجات الطبية الأخرى والمواد الغذائية المختلفة [٣١] .

وتجدر الإشارة الى أن أقل نسبة نمو للعجز الموجود في الميزان التجاري الأردني كانت (٠,١٠٪) في عام ١٩٧٨ ، وذلك ناجم عن نمو الصادرات بنسبة (٦,٤٪) أكبر من نسبة نمو المستوردات (٠,٩٧٪) .أما بالنسبة لعامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ فقد انخفض العجز في الميزان التجاري الأردني من (٩٥٦,٩) مليون دينار في عام ١٩٨٢ الى (٩٤٣,٢) مليون دينار و (٨١٠,٢) مليون دينار للأعوام ١٩٨٣ و ١٩٨٤ على التوالي ، أي أن مقدار الانخفاض في العجز خلال العامين ١٩٨٣ و ١٩٨٤ بلغ (١٤٦,٦) مليون دينار . ويعد هذا الانخفاض تحولا واضحا في هيكل التجارة الخارجية للمملكة كونه جاء بعد تعاقب سلسلة طويلة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من السنوات امتدت منذ عام ١٩٦٧ حيث شهد الميزان التجاري خلالها تناميا مطردا في قيمة العجز المتحقق فيه [٣٢] . ما بعد سنة ١٩٨٤ بدأ العجز في الميزان التجاري بالتذبذب واستمر حتى عام ١٩٨٩ . أما في عام ١٩٨٩ فقد انخفض العجز بنسبة طفيفة عن عام ١٩٨٨ إذ بلغ قدرها (٠,٣٠٪) أما في عام ١٩٩٢ فقد وصل العجز في الميزان التجاري الأردني ذروته خلال سنوات الدراسة إذ بلغ (١٥٨٠,٢) مليون دينار وبنسبة نمو قدرها (٤٢,١٪) عن عام ١٩٩١ وكان السبب في ذلك زيادة الصادرات الوطنية بنسبة (٥,٩٪) أقل من نسبة النمو في المستوردات (٢٩,٤٪) .

٥- نصيب الفرد الواحد من الصادرات الوطنية :

يوضح هذا المؤشر مدى مساهمة الصادرات الوطنية في حياة الفرد . أما بالنسبة لنصيب الفرد الواحد من الصادرات الوطنية فقد بلغ أعلى مستوى لها (١٧٧,٣)دينار عام ١٩٩٠ ، بعد أن كان(٢٦,٢) دينار عام ١٩٧٦ ، وبلغ المعدل لسنوات الدراسة ما مقداره(٨٩,٩) دينار . أي أن حصة الفرد الواحد من الصادرات الوطنية قد تضاعفت أكثر من (٦) مرات خلال سنوات الدراسة .

ويتضح لنا من الجدول رقم (٧) أن حصة الفرد الواحد قد انخفضت خلال السنوات ١٩٨٣ ، و ١٩٨٥ ، و ١٩٨٦ ، و ١٩٩١ الى (٦٤,٢)دينار ، (٩٤,٨) دينار ، (٨٠,٧) دينار ، (١٥٤,٠)دينار على التوالي نتيجة لانخفاض حصيلة الصادرات الوطنية خلال السنوات المذكورة آنفا . أما بالنسبة لأعلى نسبة نمو في حصيلة الفرد الواحد من الصادرات فقد بلغت (٥٨,٧٪) نتيجة للزيادة الكبيرة في الصادرات الوطنية عام ١٩٨٩ .وأخيرا فإن حصة الفرد الواحد من الصادرات الوطنية قد كانت في زيادة مستمرة خلال سنوات الدراسة (إذ استثنينا السنوات ١٩٨٣ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩١) حيث زادت حصة الفرد الواحد من الصادرات من (٢٦,٢)دينار عام ١٩٧٦ لتصل الى (٥٤,٢)دينار عام ١٩٨٠ ، ومن ثم زادت في عام ١٩٨٩ لتصل الى (١٧١,٧)دينار وفي عام ١٩٩٠ وصلت هذه الحصة الى (١٧٧,٣) دينار.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٧)

الصادرات الوطنية والناتج القومي الإجمالي *

خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢

(مليون دينار)

السنة	الصادرات الوطنية	المستوردات	نسبة الصادرات الوطنية الى الناتج القومي الإجمالي (بسعر السوق) (٪)	نسبة الصادرات الوطنية الى التجارة الخارجية ** (٪)	نسبة الصادرات الوطنية الى المستوردات (٪)	الميزان التجاري	نصيب الفرد بالدينار من الصادرات الوطنية
١٩٧٦	٤٩,٥٥٢	٣٣٩,٥٣٩	٨,٨	١٢,٧	١٤,٦	٢٨٩,٩٨٧-	٢٦,٢
١٩٧٧	٦٠,٢٥٣	٤٥٤,٤١٧	٩,١	١١,٧	١٣,٣	٣٩٤,١٦٤-	٣٠,٦
١٩٧٨	٦٤,١٢٩	٤٥٨,٨٢٦	٨,٢	١٢,٣	١٤,٠	٣٩٤,٦٩٧-	٣١,٢
١٩٧٩	٨٢,٥٥٦	٥٨٩,٥٢٣	٩,٠	١٢,٣	١٤,٠	٥٠٦,٩٦٧-	٣٨,٧
١٩٨٠	١٢٠,١٠٧	٧١٥,٩٧٧	١٠,١	١٤,٤	١٦,٨	٥٩٥,٨٧٠-	٥٤,٢
١٩٨١	١٦٩,٠٢٦	١٠٤٧,٥٠٤	١١,٤	١٣,٩	١٦,١	٨٧٨,٤٧٨-	٧٣,٣
١٩٨٢	١٨٥,٥٨١	١١٤٢,٤٩٣	١١,١	١٤,٠	١٦,٢	٩٥٦,٩١٢-	٧٧,٤
١٩٨٣	١٦٠,٠٨٥	١١٠٣,٣١٠	٩,٠	١٢,٧	١٤,٥	٩٤٣,٢٢٥-	٦٤,٢
١٩٨٤	٢٦١,٠٥٥	١٠٧١,٣٤٠	١٣,٧	١٩,٦	٢٤,٤	٨١٠,٢٨٥-	١٠٠,٦
١٩٨٥	٢٥٥,٣٤٦	١٠٧٤,٤٤٥	١٣,٢	١٩,٢	٢٣,٨	٨١٩,٠٩٩-	٩٤,٨
١٩٨٦	٢٢٥,٦١٥	٨٥٠,١٩٩	١٠,٨	٢١,٠	٢٦,٥	٦٢٤,٥٨٤-	٨٠,٧
١٩٨٧	٢٤٨,٧٧٣	٩١٥,٥٤٥	١١,٨	٢١,٤	٢٧,٢	٦٦٦,٧٧٢-	٨٥,٩
١٩٨٨	٣٢٤,٧٨٨	١٠٢٢,٤٦٩	١٥,٢	٢٤,١	٣١,٨	٦٩٧,٦٨١-	١٠٨,٢
١٩٨٩	٥٣٤,١٠٦	١٢٣٠,٠١٠	٢٤,٢	٣٠,٣	٤٣,٤	٦٩٥,٩٠٤-	١٧١,٧
١٩٩٠	٦٢١,٢٥٢	١٧٢٥,٨٢٨	٢٥,٨	٢٦,٢	٣٥,٥	١١١٣,٥٧٦-	١٧٧,٣
١٩٩١	٥٩٨,٦٢٧	١٧١٠,٤٦٣	٢٣,٤	٢٥,٩	٣٥,٠	١١١١,٨٣٦-	١٥٤,٠
١٩٩٢	٦٣٣,٧٥٥	٢٢١٤,٠٠٢	٢٠,١	٢٢,٣	٢٨,٦	١٥٨٠,٢٤٧-	١٥٧,٧

المصدر:

البنك المركزي الأردني،دائرة الأبحاث والدراسات ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤-١٩٨٩ ،عدد خاص،الجداول رقم ٢٢،٢٣.

البنك المركزي الأردني،دائرة الأبحاث والدراسات ،النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٢٣، الجدول رقم ٤٦،العدد١٢، كانون أول ١٩٨٧.

البنك المركزي الأردني،دائرة الأبحاث والدراسات ،النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد٢٨ ،الجداول رقم ١و٤٦، العدد ٧،تموز ١٩٩٢.

البنك المركزي الأردني،دائرة الأبحاث والدراسات ،النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد٢٩ ،الجداول رقم ١و٤٦و٣٨، العدد١،كانون ثاني ١٩٩٣.

* استخرجت النسب من قبل الباحث وهي مقربة الى رقم عشري واحد.

** يقصد بالتجارة الخارجية مجموع الصادرات الوطنية والمستوردات السلعية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هوامش الفصل الأول

(١) محمد ابراهيم الشيخ حمد ، التجارة الخارجية والتنمية الإقتصادية في الكويت للفترة ١٩٧٠-١٩٨١ ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٨ ، ص ٧١ .

(٢) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي السادس والعشرون ١٩٨٩ ، ص ٦٣ .

(٣) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي السابع عشر ١٩٨٠ ، ص ٦٧ .

(٤) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي العشرون ١٩٨٣ ، ص ٦٥ .

(٥) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي السادس والعشرون ١٩٨٩ ، ص ٦٥ .

(٦) نفس المصدر ، ص٦٣ .

(٧) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي السابع والعشرون ١٩٩٠ ، ص ٦٦ .

(٨) محمد ابراهيم الشيخ حمد ، مرجع سابق ، ص ٦١ .

(٩) حسين طلافحة ، الميزان التجاري الأردني ، جامعة اليرموك ، أبحاث اليرموك ، المجلد ٥ ، العدد ٢ ، ١٩٨٩ ، ص ص ٢١-٢٣ .

(١٠) عادل أحمد حشيش ، مبادىء الإقتصاد الدولي : دراسة انتقائية في مظاهر ومشكلات العلاقات الإقتصادية الدولية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨١ ، ص ٦٠ .

(١١) عبد الرحمن زكي ابراهيم ، مذكرات في إقتصاديات التجارة الخارجية ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٧٤ ، ص ١٠٧ .

(١٢) محمد خالد الخريري ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، الناشر غير معروف ، دمشق ، ١٩٨١ ، ص ٥٧.

(١٣) عبد الرحمن زكي ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ٦١ .

(١٤) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الخامس عشر ١٩٧٨ ، ص ٨٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١٥) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الحادي والعشرون ١٩٨٤ ، ص ٦٦ .

(١٦) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي السادس والعشرون ١٩٨٩ ، ص ٦٩ .

(١٧) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الثامن والعشرون ١٩٩١ ، ص ٧٠ .

(١٨) أحمد الصفتي ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مكتبة نهضة الشرق ، مطبعة جامعة القاهرة و الكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١١٤ .

(١٩) لتوضيح ذلك لنفترض أن هناك دولة ما تصدر السلعة (أ) وتستورد السلعة (ب) ، فإذا زاد الطلب على السلعة (أ) فإن سعرها يزيد وبالتالي فإن هذه الدولة تستطيع أن تشتري بهذا السعر من الخارج كميات أكبر من السلعة (ب) مقابل نفس الكمية من السلعة (أ) .

(٢٠) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الثامن والعشرون ١٩٩١ ، ص ٦٩ .

(21) Pan A. Yotopoulos and Jeffrey B. Nugent, Economics Of Development, Harper International Edition, New York, 1976, P. 341 .

(٢٢) عبد الرحمن زكي ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

(23) Dominick Salvatore , Throry and Problems Of International Economics , 2/ed , Schaum's Outline Series , McGraw-Hill Book Company , New York , 1984 , P.85 .

(٢٤) عبد الرحمن زكي ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ١١١ .

(٢٥) الناتج القومي الإجمالي عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي مضافا اليه صافي عوائد العاملين في الخارج .

(٢٦) محمد ابراهيم الشيخ حمد ، مصدر سابق ، ص ٩٧ .

(٢٧) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الحادي والعشرون ١٩٨٤ ، ص ٦٠ .

(٢٨) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي السادس والعشرون ١٩٨٩ ، ص ٦١ .

(٢٩) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الحادي والعشرون ١٩٨٤ ، ص ص ٦٠-٦١ .

(٣٠) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي السادس عشر ١٩٧٩ ، ص ٨٣ .

(٣١) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي السابع عشر ١٩٨٠ ، ص ٧٧ .

(٣٢) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الحادي والعشرون ١٩٨٤ ، ص ٧٢ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

عدم استقرار الصادرات الوطنية

٢ . مقدمة:

مما لاشك فيه ان تجارة الدول النامية تعتمد وبشكل اساسي على تصدير المنتجات الأولية [١] ، كما ان هذه الدول تتميز بضعف صادراتها الصناعية الى جانب جمود هيكلها الانتاجي نسبيا الذي لم يطرأ عليه أي تغيير او تطور . وكذلك تتميز صادرات تلك الدول بعدم التنوع ، اذ نجدها تتمركز في السلع الاولية والمواد الخام (كالنفط الخام) . ويكثر التركيز السلعي اما في سلعة واحدة او سلعتين او ثلاث سلع على الاكثر . فمصر تركز على تصديس القطن والارز ، والاردن يركز على تصدير الفوسفات، ودول الخليج العربي والعراق وليبيا تركز على تصدير النفط الخام ، اما بالنسبة للدول النامية غير العربية فنجد ان البرازيل تركز على تصدير البن ، وتركز كل من الهند وسيلان على جوز الهند والشاي .

هذا وقد دلت البيانات على ان ما يزيد على ٨٨٪ من صادرات الدول النامية هي من المواد الاولية ، كما ان ٩٥٪ من صادرات الدول النامية تتجه الى الدول المتقدمة صناعيا [٢] . وان سلعة واحدة فقط تشكل اكثر من ٥٠٪ من حصيلة صادرات نصف الدول المتخلفة ، في حين تشكل ثلاث سلع اكثر من ٦٠٪ من حصيلة صادرات ثلاثة ارباع هذه الدول [٣] . ومثل هذه التخصصات في تصدير المنتجات الاولية من قبل الدول النامية وعدم تنوع صادراتها جعل صادرات هذه الدول عرضة للتقلبات سواء كان ذلك في حجمها او اسعارها او كليهما معا ومن ثم تعرض قيمة صادراتها الى عدم الاستقرار (التذبذب في حصيلة الدول النامية من العملات الاجنبية) من سنة لأخرى ، الامر الذي ادى الى جعل مستويات الرفاه الاقتصادي في تلك الدول منخفض اذا ما قورنت بالدول المتقدمة صناعيا والتي تزداد فيها رفاهية مواطنيها نتيجة لاعتمادها على تصدير السلع الصناعية، ناهيك عن قيام الدول المتقدمة بتصنيع المنتجات الاولية الامر الذي ادى الى تقليل الاستيراد من الدول المتخلفة [٤] .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مما تقدم يتضح ان الدول المتقدمة قد استفادت من التجارة الخارجية بشكل كبير مما ادى الى اتساع الفجوة التجارية بين الدول المتقدمة والدول النامية ،وذلك لقدرة الاولى على تصنيع المواد والمنتجات التي من الممكن احلالها محل المواد الاولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية . والاردن كباقي الدول النامية الاخرى تخصص في تصدير المواد الاولية مما جعل حصيلة صادراته من السلع في حالة عدم استقرار، اذ بلغ مؤشر عدم استقرار حصيلة صادرات الاردن خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢ حوالي ٣,٣٪ (الجدول رقم ٨) ، في حين بلغ مؤشر عدم استقرار سعر الوحدة من الصادرات ٣,٨٪ ومؤشر عدم الاستقرار في وحدة الكمية للصادرات حوالي ٣,٦٪ خلال الفترة نفسها ، مما يعني ان سبب التقلبات في حصيلة صادرات الاردن كانت نتيجة لتقلبات الاسعار بشكل اكبر من تقلبات الكميات . وتعود هذه التقلبات في حصيلة صادرات الاردن الى التقلبات في الاسواق العالمية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-١ . أسباب عدم استقرار الصادرات في الدول النامية :

لقد ذكرنا سابقا ان تركيز الدول النامية المرتفع في صادراتها سينجم عنه تقلبات واسعة في اسعار وكميات وقيم صادراتها . لذلك فاذا انتقلنا الى الحديث عن اسباب تدهور اوعدم استقرار حصيلة صادرات الدول النامية لوجدنا ان هناك مجموعتين من الاسباب ، المجموعة الاولى منها تتصل بالاجل القصير ، في حين تتصل المجموعة الثانية بالأجل الطويل [٥].

٢-١-١. عدم استقرار الصادرات في الاجل القصير :

عرف ماك بين (MacBean) عدم الاستقرار في الصادرات بانها تقلبات قصيرة الاجل في المكاسب من التصدير [٦] . اما بالنسبة لتدهور هذه المكاسب في المدى القصير فترجع الى تقلبات في الطلب والعرض [٧].

أولا : من ناحية الطلب :

يرتبط حجم الطلب على الكميات المصدرة من المواد الاولية في الدول النامية على التغيرات والتقلبات الدورية في مستوى النشاط الاقتصادي التي تحدث في الاقطار المستوردة (الدول المتقدمة) والتي تعد الاسواق الرئيسية لتسويق وتصريف منتجات الدول النامية الاولية . وطالما ان صادرات الدول النامية تشكل الجزء الاعظم من دخلها القومي فان مثل هذه التقلبات تنعكس اثارها المباشرة على حجم الطلب ، ومن ثم على عوائد صادرات الدول المتخلفة ، مما يؤدي بالنهاية الى خلق الاضطرابات والأزمات في اقتصاديات تلك الدول .

ومن المعلوم ان الكثير من الاقتصادات المتقدمة تتعرض الى تقلبات دورية في حجم نشاطاتها الاقتصادية ، الامر الذي يؤدي معه في حالة الكساد الى تقليل الطلب على المواد الاولية التي تستوردها من الدول المتخلفة وبذلك تقل الكميات التي تصدرها هذه الدول الى الاقطار المتقدمة وكذلك تقل اسعارها ، مما يؤدي الى خفض حصيلة الصادرات منها والتأثير من ثم على اقتصادياتها [٨] . وبالرغم من ذلك فانه في اوقات الكساد يستمر استيراد الدول النامية للسلع المصنوعة بنفس المستوى لقلة مرونة طلبها نسبيا على تلك السلع، مما يؤدي الى تحمل الدول النامية الاثر الاقوى في حالة الكساد [٩] .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكذلك تؤثر هذه التقلبات على مستوى الاستيراد في الدول النامية مما يؤثر بدوره على مشروعات التنمية من ناحية وتوفير السلع المستوردة الضرورية من ناحية اخرى[١٠] . حيث ان الانخفاض في حصيلة الصادرات سيؤدي الى نقص احتياطي تلك الدول من العملات الاجنبية مما ينعكس سلبيا على استيراد ما تحتاج اليه من سلع ضرورية ، كما ان بعض المشاريع التنموية قد يتم ايقافها او الغاءها نهائيا ، بالاضافة الى اعاقة سير خطط التنمية الاقتصادية في تلك الدول ، فضلا عن اثر هذا الانخفاض في حصيلة الصادرات على مستويات التوظيف والاستثمار وايرادات الدولة .

ومن الامثلة على ما حدث بالنسبة للدول النامية بشأن انخفاض حصيلة صادراتها من المواد الاولية ما حدث خلال فترة الكساد العظيم فيما بين ١٩٢٩-١٩٣٣ عندما تدهورت الاسعار العالمية لمعظم المنتجات الاولية بشدة ، اذ طرأ نقص كبير على حصيلة صادرات معظم الدول المتخلفة في هذه الفترة ، فمثلا انخفضت عائدات صادرات الهند من ٣,٦٦٣ مليون روبية من عام ١٩٢٧ الى ١,٤٦٠ مليون روبية عام ١٩٣٣ ، اما الارجنتين فقد انخفضت حصيلة صادراتها من٢,٤٢٨ مليون بيزو عام ١٩٢٧ الى ١,١٤١ مليون بيزو عام ١٩٣٣ ، وهذا التدهور في حصيلة الصادرات اجبر الكثير من الدول النامية على تأجيل دفع التزامات ديونها الخارجية ، وتخفيض قيمة عملتها الخارجية[١١] .

وتجدر الاشارة الى ان التقلبات في اثمان السلع الاولية اكبر من التقلبات في اثمان السلع الصناعية ، وذلك نتيجة لضآلة مرونة العرض والطلب للسلع الاولية [١٢] ونتيجة لعوامل غير اقتصادية كالطقس [١٣] .

بالاضافة الى وجود عنصر الاحتكار بشكل اكبر بالنسبة للسلع الصناعية مما ساعد على تثبيت اثمانها بعكس الوضع بالنسبة للمواد الاولية حيث تسود المنافسة الكاملة ، وان كانت بعض المنتجات الاولية تعرف نوعا من الاحتكار فان تقلبات اثمانها تكون اقل من غيرها من المواد الاولية كما هو الحال بالنسبة لسلعة القمح التي تخضع لسيطرة تامة من قبل الولايات المتحدة الامريكية [١٤].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيا : من ناحية العرض :

اما بالنسبة للعوامل التي تتصل بالعرض فتتمثل في أن معظم ما تصدره الدول المتخلفة من المواد الاولية الى الدول المتقدمة تكون من السلع الزراعية.يتميز عرض هذا النوع من السلع بانه غير مرن، بالاضافة الى شدة تأثره بالعوامل المناخية (كالجفاف والرطوبة) والعوامل الطبيعية (كالاضطرابات العمالية ، والتقلبات السياسية) ومن الاسباب الاخرى التي تؤدي الى حدوث تقلبات في حصيلة صادرات الدول النامية هو ان بعض المنتجين يعتمدون في انتاجهم على الاسعار السائدة في السوق ، ففي السنة التي يكون فيها سعر المحصول مرتفعا يقومون بزيادة انتاجهم من هذا المحصول في السنة القادمة مما يؤدي الى زيادة عرض هذا المحصول ومن ثم انخفاض سعره [١٥]

وبعد هذا التحليل لاسباب عدم استقرارحصيلة صادرات الدول النامية في الاجل القصير نقوم بعرض لاهم الدراسات التي بحثت في عدم استقرار صادرات تلك الدول .ففي دراسة اجرتها الامم المتحدة خلال الفترة ١٩٠٠– ١٩٥٠ وجدت بان عوائد صادرات الدول النامية كانت غير مستقرة بدرجة عالية ، حيث كان متوسط التغير من عام لآخر بالنسبة لـ١٨ سلعة هو ٢٢٪ [١٦] . وخلال الفترة نفسها كان متوسط التغير في الاسعار من عام لآخر لـ٢٢ سلعة رئيسية ١٤,٥٪. وفي دراسة اخرى للأمم المتحدة في سنة ١٩٥٢ اظهرت ان ١٧٪ من التقلبات في حصيلة صادرات المواد الاولية مسئولة عنها تقلبات الاسعار ، في حين ان تقلبات الكميات وحدها كانت مسئولة عن حوالي ٣٩٪ من التقلبات التي تصيب هذه الحصيلة [١٧] .اما على الصعيد الفردي فقد اثبتت الدراسات المختلفة ان عدم الاستقرار في صادرات الدول النامية كانت اكبرمقارنة بما هي عليه في الدول المتقدمة.ومن هذه الدراسات ان وجد كل من كوبك (Coppock) وماك بين (MacBean) في دراستين منفصلتين وخلال الفترة نفسها ١٩٤٦–١٩٥٨ بان متوسط عدم الاستقرار للأقطار النامية كان ٢٣ بالحراف معياري قدره ١٢,٨ مقارنة بمتوسط ١٧,٦ والحراف معياري قدره ١٧,١ للدول المتقدمة [١٨] .وفي دراسة اخرى قام بها ماسل (Massell) على ٥٥ دولة(١٩ دولة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

متقدمة و ٣٦ دولة متخلفة) خلال الفترة ١٩٥٠- ١٩٦٠ وجد بان متوسط عدم الاستقرار كان للأقطار المتقدمة ٩,٥ في حين كان هذا المتوسط للدول المتخلفة ١٤,٢ [١٩] .

وأخيرا ، وفي دراسة قام بها ميوري(Murray) خلال الفترتين ١٩٥٢-١٩٦١ و ١٩٦٢-١٩٧١ وجد بان متوسط عدم الاستقرار في صادرات الدول المتقدمة خلال الفترة الاولى كان ٩,٣ في حين كان هذا المتوسط ١١,٣ للدول المتخلفة. اما خلال الفترة الثانية فقد كان متوسط عدم الاستقرار لصادرات الدول المتقدمة ٦ مقابل ٩ للدول النامية . بمعنى ان عدم الاستقرار في صادرات الدول المتقدمة قد انخفضت في الفترة الثانية عما كان عليه في الفترة الاولى بنسبة ٣٥,٥ ٪ ، اما الدول المتخلفة فقد انخفض بنسبة ٢٠,٤ ٪ . كما اظهرت دراسته بان ١٥ دولة من اصل ٢٥ دولة كان مصدر عدم استقرار حصيلة صادراتها هو العرض، في حين كان الطلب هو السبب في عدم استقرار حصيلة صادرات ١٠ دول [٢٠].

٢-١ -٢ . عدم استقرار الصادرات في الاجل الطويل :

اما في الاجل الطويل فان معدل الزيادة في طلب الدول المتقدمة على المنتجات الاولية بانخفاض مستمر [٢١] ويعود السبب في ذلك الى عوامل عدة اهمها :

١- ان معظم ما تستورده الدول المتقدمة من السلع هي سلع غذائية ، وكما هو معروف فان مرونة الطلب الدخلية على ذلك النوع من السلع منخفضة في الدول المتقدمة ، بعكس مرونة الطلب الدخلية على المنتجات الصناعية [٢٢] . ويعود السبب في ذلك الى ان نسبة ضئيلة جدا من الزيادة في دخل افراد تلك الدول يوجه نحو الطلب على المواد الغذائية وغيرها من السلع الاستهلاكية ، بمعنى ان الزيادة الحاصلة في طلب الدول المتقدمة على السلع الغذائية اقل من الزيادة الحاصلة في دخل تلك الدول .

٢- ان التقدم الفني في انتاج المواد الاولية اقل من التقدم الفني المحقق في انتاج السلع الصناعية لذلك نجد ان الانتاج من المواد الاولية في العالم، خاصة الانتاج الزراعي ، قد زاد بنسبة اقل من نسبة زيادة الانتاج الصناعي ، نتيجة لقيام الدول المتقدمة بتخفيض نسبة المواد الخام التي تدخل في تكوين المنتج النهائي (٢٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- اتجاه معدلات التبادل التجاري الدولي لصالح الدول المتقدمة ، لأن الزيادة في اسعار صادرات هذه الدول اكبر من الزيادة في اسعار استيراداتها .

٤- انخفاض حصة صادرات الدول النامية من المواد الاولية الى اجمالي صادرات العالم نتيجة لضعف القاعدة الانتاجية في الدول النامية ، وزيادة حصة الدول المتقدمة من المواد المصنعة الى اجمالي صادرات العالم . وقد اثبت ذلك التقرير الذي نشرته منظمة الجات (GATT) الدولية وهو ان طلب الدول النامية على المواد المصنعة في زيادة مستمرة ، في حين ان طلب الدول المتقدمة على المواد الاولية يزيد ببطء شديد ، اذ زاد حجم صادرات الدول النامية خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٢ بمعدل ١٦٪ مقارنة بزيادة حجم صادرات الدول المتقدمة بنسبة ٤٢٪ خلال الفترة نفسها (٢٤).

٥- السياسات التجارية الحمائية (كالتعرفة الجمركية) التي انتهجتها الدول المتقدمة بغية تخفيض وارداتها من الدول الاخرى وتفضيل المنتجات المحلية من المواد الاولية .

وبناء على ما تقدم ذكره من اسباب لعدم استقرار صادرات الدول النامية من المواد الاولية فانه لابد وهذه الدول من العمل على تحقيق الاستقرار في صادراتها من المواد الاولية من خلال تثبيت او زيادة حصيلة صادراتها من العملات الاجنبية لتغطية استيراداتها من السلع الضرورية . لذلك فان الشعار الحقيقي الذي ينطبق على حالة الدول النامية هو التجارة والمعونة (Trade And Aid) وليس التجارة لا المعونة (Trade Not Aid) [٢٥] . بمعنى ان المعونات التي تقدمها الدول المتقدمة الى الدول النامية يجب ان تكون مكملة لتجارة الدول النامية وليس بديلا عنها ، لذلك فانه حتى تستطيع الدول النامية تحقيق الاستقرار في عوائد صادراتها لابد من اتخاذ الاجراءات اللازمة لعمل ذلك ، ومن هذه الاجراءات :

١- قيام الدول النامية بتقليل عرضها من المواد الاولية ، وهذا من شانه ان يحرر موارد اخرى يمكن استغلالها في قطاع التصدير ، ومن ثم العمل على رفع اسعار صادراتها بدلا من تدهورها على الاقل .

٢- قيام الدول النامية بالعمل على احداث تنويع فيما تصدره من سلع بدلا من التركيز على تصدير سلعة أو سلعتين ، ومثل هذا التنويع يمكن ان يكون على مراحل عدة ، فمثلا قد تبدأ بتصنيع المنتجات الرأسمالية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

البسيطة وليس المعقدة كتصنيع قطع الغيار البسيطة ، من خلال توفير الاستثمارات الضخمة والتي قد تكون عالقا في بعض الاقطار النامية .

٣- العمل على خلق وانشاء صناديق او مؤسسات او جمعيات ، سواء كانت عامة أو خاصة ، يكون هدفها تثبيت او زيادة اسعار صادراتها من المواد الاولية بشكل خاص ، والمواد الاخرى بشكل عام .

٤- الحد من الاستيرادات ولكن ينطوي على ذلك ارتفاع اسعار هذه السلع محليا اكثر من اسعار السلع المستوردة ، ولكن اذا كان ذلك يوفر العملات الصعبة التي يمكن لها ان توفر المزيد من السلع الرأسمالية فلا بأس في ذلك .

واخيرا فانه لابد من ان يكون هناك تنسيق مستمر بين الدول النامية المختلفة للعمل على تحقيق استقرار حصيلة صادراتها بدلا من الاعتماد على معونات الدول المتقدمة ومن ثم تقليل تبعيتها الاقتصادية لتلك الدول.

٢-٢. عدم استقرار الصادرات الوطنية:

لقد تعددت المؤشرات المستخدمة لقياس عدم استقرار الصادرات الا ان اختيار مؤشر دون الآخر لن يؤدي الى اختلاف كبير ومن ثم لن تختلف نتائج التحليل [٢٦] . لذا فقد تم استخدام الطريقة المبينة ادناه لقياس وتحليل عدم استقرار الصادرات خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢ وذلك بسبب دقة هذا المقياس من ناحية وكفاية المعلومات اللازمة لإحسابه من ناحية ثانية .وقد اعتمد التحليل على المعلومات المتوفرة لاهم السلع حسب تصنيفها الدولي(ISTC) [٢٧] . هذا وتجدر الاشارة هنا الى ان هذه الطريقة قد تم استخدامها من قبل ماسل (Massell) في عام ١٩٧٠ [٢٨] .

$$I_x = \frac{1}{\text{Log } \bar{X}} \sqrt{\frac{\sum_{t=1}^{N} \left(\text{Log } X_t - \text{Log } \hat{X}_t\right)^2}{N}} \quad .....(1)$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حيث ان : (I_X) تمثل عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات الوطنية ، (X) تمثل حصيلة الصادرات الوطنية، ($\bar{X}$) الوسط الحسابي ، ($\hat{X}$) تمثل القيمة المقدرة لحصيلة الصادرات الوطنية ،و(N) تمثل عدد المشاهدات السنوية .

وتقدر ($\hat{X}$) على النحو التالي :

$$\text{Log } X_t = a_o + a_1 t + U_t \quad \text{----------(2)}$$

حيث ان (t) تمثل عامل الزمن (عامل الوقت) ، و (U_t) تمثل الخطأ العشوائي.

اما بالنسبة للمعادلات التي تم تقديرها بغية احتساب مؤشر عدم استقرار حصيلة الصادرات الوطنية ، اسعار الصادرات الوطنية (سعر الوحدة) ، وكمية الصادرات الوطنية (وحدة الكمية) ، ومكونات الصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي للفترة ١٩٧٦-١٩٩٢ فيوضحها الملحق رقم (٤).هذا وعند حساب مؤشرات عدم الاستقرار للصادرات الوطنية ومكوناتها حسب التصنيف الدولي للفترة ١٩٧٦-١٩٩٢ (الجدول رقم ٨) تتضح لنا الامور التالية :

١- ان عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات الاردنية ناتج عن التقلبات في الاسعار(Unit Price) والكميات(Unit Volume) ، حيث كان مؤشر عدم الاستقرار لحصيلة الصادرات الوطنية (٣,٣ ٪) اقل من مؤشر عدم الاستقرار للأسعار (٣,٨٪) واقل من مؤشر عدم الاستقرار للكميات (٣,٦٪) . مما يعني ان التقلبات في الاسعار والكميات خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢ قد عززا من عدم استقرار حصيلة الصادرات الاردنية. ولما كانت التقلبات في الاسعار اكبر من التقلبات في الكميات فان المصدر الاقوى لعدم استقرار حصيلة الصادرات الوطنية هو التقلبات الحاصلة في الاسعار . ولكن يجب الا يقودنا هذا الى الفهم الخاطيء وهو ان التقلبات التي تصيب الاسعار هي المصدر الاساسي للمتاعب التي يعانيها الاردن في تقلبات حصيلة صادراته، اذ ان التقلبات في الاسعار تؤثر على التقلبات في الكميات والعكس صحيح . لذلك فلا بد من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وضع سياسات لاتهدف فقط الى تثبيت الاسعار وانما ايضا الى تثبيت الكميات حتى لاينجم عن ذلك تقلبات في مجموع الايرادات من الصادرات .

٢- اما بالنسبة لقيمة السلع فقد بلغ اعلى مؤشر لعدم الاستقرار في سلعة المشروبات والتبغ (٥١,٥٪) واقل مؤشر لعدم الاستقرار في سلعة مواد الخام عدا المحروقات (٤,٤٪) . في حين احتلت مواد الخام عدا المحروقات القمة (٥,١٪) والمواد المصنعة القاع (٢,٦٪) بالنسبة لعدم الاستقرار في سعر الوحدة. أما بالنسبة لوحدة الكمية فكانت التقلبات اعلى ما يمكن في سلعة المشروبات والتبغ (١٠,٣٪) في حين كانت التقلبات اقل ما يمكن في سلعة المواد الغذائية والحيوانات الحية (٤,١٪).

٣- نلاحظ ايضا ان عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات من المواد الغذائية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ ، ومواد الخام عدا المحروقات والمواد الكيماوية ، والمواد المصنعة ، والمصنوعات المتنوعة، كانت التقلبات في الكميات هي سببها الرئيسي . حيث ان التقلبات في الكميات لهذه الفئات كانت ٤,١٪ ، ١٠,٣٪ ، ٥,٦٪ ، ٦,٥٪ ، ٧,٣٪ ، و ٦,٩٪ على التوالي ،وهي اكبر من التقلبات في اسعار هذه الفئات والتي كانت ٣,٨٪ ، ٤,١٪ ، ٥,١٪، ٣,٨٪ ، ٢,٦٪ ،و ٣,٩٪ على التوالي .

٤- واذا ما قورنت مؤشرات عدم استقرار المواد الاولية (الفئات صفر،١،٢) مع مؤشرات عدم استقرار المواد المصنعة (الفئات ٥،٦،٨) لوجدنا :

أ) ان عدم الاستقرار في حصيلة المواد الأولية كان ناتجا عن التقلبات الحاصلة في الكميات بالدرجة الاولى اذ بلغ مؤشر عدم الاستقرار لكميات المواد الأولية ٤,١٪ ، ١٠,٣٪، ٥,٦٪ على التوالي . في حين بلغ مؤشر عدم الاستقرار لاسعار المواد الاولية ٣,٨٪ ، ٤,١٪ ، و٥,١٪ على التوالي.

ب) ان عدم الاستقرار في حصيلة المواد المصنعة كان ناتجا ايضا عن التقلبات الحاصلة في الكميات بالدرجة الاولى حيث بلغ مؤشر عدم الاستقرار لكميات المواد المصنعة ٦,٥٪ ، ٧,٣٪ ، ٦,٩٪ على التوالي ، في حين بلغ مؤشر عدم الاستقرار لاسعار المواد المصنعة ٣,٨٪ ، ٢,٦٪ ، ٣,٩٪ على التوالي .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج) بالمعدل كان عدم الاستقرار في حصيلة المصدر من المواد الأولية اكبر من عدم الاستقرار في حصيلة المصدر من المواد المصنعة ، اذ بلغ هذا المعدل بالنسبة للمواد الأولية ٢٠,٦٪ ، في حين بلغ بالنسبة للمواد المصنعة ١١,٥ ٪ . اما بالنسبة للتقلبات في الاسعار والكميات فقد كانت التقلبات في اسعار المواد الاولية المصدرة بالمعدل اكبر من التقلبات في اسعار المواد المصنعة المصدرة ، اذ بلغت بالنسبة الاولى ٤,٣٪ و ٣,٤٪ بالنسبة للثانية .في حين كانت التقلبات في كميات المواد المصنعة اعلى مما هي عليه بالنسبة للمواد الاولية ، حيث بلغت التقلبات في كميات المواد المصنعة ٦,٩٪ في حين بلغت ٦,٧٪ بالنسبة للمواد الاولية.

٢-٣ . التركيز السلعي والجغرافي للصادرات الوطنية :

ان الاردن كغيره من الدول النامية الاخرى يعتمد على عدد محدود من السلع والدول التي يقوم بالتصدير اليها ولكن وبشكل عام يهتم الاردن الى جانب عوائد صادراته من السلع والخدمات بالتركيب السلعي والتوزيع الجغرافي لصادراته ومستورداته – التنويع في السلع التي يصدرها والاسواق التي يصدراليها – تجنبا للمخاطر التي قد يتعرض لها فيما لو تعرض انتاج او سعر سلعة معينة للتدهور او انقطعت علاقاته التجارية مع احدى الدول التي يصدر اليها .

٢-٣-١ . التركيز السلعي للصادرات الوطنية :

يقيس مؤشر التركيز السلعي للصادرات مدى التركيز على تصدير سلعة واحدة او عدد قليل جدا من السلع [٢٩]. اذ ان اهم ما يميز صادرات الدول النامية هو اعتمادها الكبير على تصدير المواد الاولية ، وان مصدر عوائد هذه الدول غالبا ما يكون سلعة واحدة فقط . فدول الخليج العربي تعتمد على تصدير النفط الخام في الدرجة الاولى في حين يعتمد الاردن على تصدير الفوسفات والبوتاس .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اما بالنسبة لقياس درجة التركيز السلعي للصادرات الوطنية فقد تم قياسها باستخدام معامل جيني للتركيز[٣٠] :

$$C_t = 100 \left[\sum_{i=1}^{N} \left(\frac{X_{it}}{X_t} \right)^2 \right]^{1/2} \quad \ldots\ldots (3)$$

حيث ان(Ct) فتشير الى درجة التركيز السلعي للصادرات (X_{it}) هي قيمة الصادرات من السلعة (i) خلال السنة (t) ، و(X_t) هي حصيلة الصادرات الكلية خلال السنة (t) .

هذا وتجدر الاشارة هنا الى ان القطر الذي يبلغ فيه هذا المؤشر من ٦٠-٧٠ بالمائة فان اقتصاد ذلك القطر يكون في موقف لايحسد عليه في حالة الازمات الاقتصادية ، لانه يصبح في موقع لايسمح له بتحمل اعباء الاجراءات الاقتصادية المعادية بالكم والوقت والكيف[٣١] . وتزداد هذه الصورة حدة اذا كانت السلعة الرئيسية التي يعتمدها ذلك القطر في التصدير هي مما يخضع للتقلبات السريعة في الاسواق الدولية ، مما ينعكس سلبيا على سير تنفيذ خطط التنمية المرسومة لذلك القطر . وبمعنى آخر فان قدرة قطاع التصدير على توفير العملات الصعبة سيضعف طالما انه يعتمد في تصديره على سلعة واحدة فقط ، لذلك فان تصدير اكثر من سلعة سيمكن الدولة من توزيع مخاطرها فيما لو تغير سعر سلعة منها في الاسواق العالمية .

هذا وعند قياس درجة التركيز السلعي للصادرات الوطنية تم الاعتماد على التصنيف الدولي القياسي للتجارة حيث تم اخذ الفئات من صفر الى ٩ [٣٢] . وبالقاء نظرة على الجدول رقم (٩) تتضح لنا الحقائق التالية :

١- تذبذب قيمة مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية خلال الفترة ١٩٧٦- ١٩٩٢ ، اذ بلغ اقصى ما يمكن ٥٤,٨٪ في عام ١٩٨٨. في حين وصل اقل ما يمكن ٤٥,٨٪ وكان ذلك في عام ١٩٧٨، ١٩٨١ ، و ١٩٨٢ . ومثل هذا التذبذب في قيمة مؤشر التركيز السلعي للصادرات الاردنية يدل على مدى التنوع في الصادرات الاردنية . هذا وقد بلغت درجة التركيز السلعي للصادرات الوطنية خلال سنوات الدراسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٨)
مؤشرات عدم الاستقرار للصادرات الاردنية ومكوناتها
حسب التصنيف الدولي (SITC)
خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢
(٪)

التصنيف الدولي	السلعة	القيمة Value	سعر الوحدة Unit Price (١٠٠=١٩٨٥)	وحدة الكمية UnitVolume (١٠٠=١٩٨٥)
	الصادرات الوطنية	٣,٣	٣,٨	٣,٦
٠	المواد الغذائية والحيوانات الحية	٥,٩	٣,٨	٤,١
١	مشروبات وتبغ	٥١,٥	٤,١	١٠,٣
٢	مواد خام عدا المحروقات	٤,٤	٥,١	٥,٦
٥	مواد كيماوية	٦,٧	٣,٨	٦,٥
٦	مواد مصنعة	١٠,٧	٢,٦	٧,٣
٨	مصنوعات متنوعة	١٧,٢	٣,٩	٦,٩

المصدر: عمل الباحث ومن حساباته وقد اعتمد على بيانات الملاحق رقم (١-٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالمعدل ٥٠,٢٪ ، مما يدل على ان الاردن لم يصل الى حد المغالاة في تركيزه على عدد محدود من السلع ، ومن ثم يشير هذا الى اختفاء هيمنة سلعة واحدة او مجموعة محددة من السلع على نشاط الصادرات في الاردن .

٢- وبمقارنة الاردن مع نظائره من الدول النامية العربية وغير العربية لوجدنا بان درجة التركيز السلعي للصادرات الاردنية مرتفعة في عام ١٩٨١ اذا ما قورنت مع الدول النامية غير العربية ، ففي حين بلغت بلغت ٤٥,٨٪ في الاردن، نجد انها وصلت ١٢٪ في تركيا ، ولم تتجاوز ١٢٪ في البرازيل ، اما في الكيان الصهيوني فقد بلغت نحو ٢٦٪ [٣٣] . هذ ويعد وضع الاردن افضل نسبيا من وضع الدول العربية الاخرى بشكل عام، والدول العربية المصدرة للنفط بشكل خاص ، اذ ان هذه الاخيرة تعاني من وطأة التركيز على تصدير سلعة واحدة الا وهي النفط الخام ، وقد بلغت درجة التركيز السلعي للصادرات في عام ١٩٨١ حوالي ١٠٠٪ في ليبيا ، و ٩٩٪ في العراق ، و٩٥٪ في السعودية، و٩٣٪ في عمان، و٩٢٪ في كل من الامارات العربية المتحدة وقطر [٣٤] .

٣- يركز الاردن على تصدير المواد الاولية بشكل يفوق تركيزه على تصدير المواد المصنعة ، اذ بلغت الاهمية النسبية لصادرات الاردن من المواد الاولية في اجمالي الصادرات الوطنية بالمتوسط ٥٨,٦٪ خلال سنوات الدراسة ١٩٧٦-١٩٩٢ ، في حين بلغت هذه النسبة بالمتوسط ٤١,٣٪ للمواد المصنعة . وبالرغم من ذلك الا ان نسبة النمو السنوية (بالمعدل) في حصيلة المصدر من المواد المصنعة اعلى مما هي عليه بالنسبة لحصيلة المصدر من المواد الاولية. حيث بلغت هذه النسبة بالمعدل ٢٨,٧٪ في حالة المواد المصنعة و ١٥,٨٪ في حالة المواد الاولية. هذا وتجدر الاشارة الى ان نسبة مساهمة المواد الاولية في اجمالي الصادرات الاردنية قد انخفضت في نهاية الدراسة عما كانت عليه في البداية ، بعكس نسبة مساهمة المواد المصنعة التي انخفضت في بداية الدراسة وازدادت في نهايتها . فكما نلاحظ من الجدول رقم (٩) انخفضت الاهمية النسبية للمواد الاولية من ٧٨,٧٪ عام ١٩٧٦ الى ٥٢,٢٪ عام ١٩٨٩ لتصل الى ٥٠,٠٪ عام ١٩٩٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي الوقت نفسه زادت الاهمية النسبية للمواد المصنعة من ٢١,٣٪ عام ١٩٧٦ الى ٤٧,٨٪ ثم لتصل الى ٥٠,٠٪ عام ١٩٩٢ .

هذا وبالرغم من انخفاض الاهمية النسبية لقيمة المصدر من المواد الاولية وزيادتها بالنسبة للمواد المصنعة ، الا ان حصيلة المصدر من المواد الاولية كانت اعلى من حصيلة المصدر من المواد المصنعة خلال سنوات الدراسة (باستثناء عام ١٩٩٠).

٤- وطالما ان قيمة مؤشر التركيز السلعي للمواد الاولية اعلى من قيمة مؤشر التركيز السلعي للمواد المصنعة خلال سنوات الدراسة جميعها ، فان هذا يدل على ان الاردن لديه ميزة نسبية في انتاج المواد الاولية هذا وقد تراوحت قيمة مؤشر التركيز السلعي للمواد الاولية بين ٦٥,٦٪ عام ١٩٧٩ و ٨٣,٦٪ عام ١٩٨٨ ، في حين تراوحت قيمة هذا المؤشر للمواد المصنعة بين ٥٥,٣٪ عام ١٩٧٦ و ٧٠,٤٪ عام ١٩٨٦. ومن الجدير ملاحظته ان قيمة هذين المؤشرين قد زادت في نهاية الدراسة عما كانت عليه في بدايتها مما يدل على عدم وجود تنوع في مايصدره الاردن من سلع اولية وسلع مصنعة ومن ثم يتحمل الاردن مخاطر استنزاف العملات الصعبة فيما لو تغير سعر سلعة منها في الاسواق الدولية .

وبناء على النقاط الاربع سابقة الذكر ، فانه لابد وان يكون هناك توجه نحو تبني سياسة توجيه الصناعة الى اسواق التصدير ومثل هذه السياسة يمكنها حل بعض المشاكل التي قد تعانيها اسواق تصدير المواد الاولية خاصة ان التقلبات في العرض والطلب على المواد المصنعة اقل تأثيرا مما هي عليه في حالة المواد الاولية ، ومن ثم يتخلص الاردن من قيود التقلبات الدورية الدائمة في الاسواق العالمية المستوردة لهذا النوع من السلع .

٢-٣-٢ . التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية :

يقاس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات بالطريقة نفسها التي تم بها قياس مؤشر التركيز السلعي للصادرات أي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$$G_t = 100 \left[\sum_{i=1}^{N} \left(\frac{X_{it}}{X_t} \right)^2 \right]^{1/2} \quad \ldots\ldots (4)$$

حيث ان :(Gt) فتشير الى درجة التركيز الجغرافي للصادرات ،(Xit) تمثل قيمة ما تصدره الدولة الى القطر (i) خلال السنة (t)، و(Xt) هي قيمة الصادرات الكلية خلال نفس السنة .

هذا ويفضل ان تكون قيمة هذا المؤشر منخفضة ، اذ انه كلما قلت درجة التركيز الجغرافي للدولة، قلت المخاطر التي قد تتعرض لها ومن ثم امكنها ذلك من حماية اقتصادها . لذلك فانه من الافضل للدولة ان تعمل على وجود تنوع في عدد الاسواق التي تصدر اليها ، ومن ثم تجنب الاجراءات التي قد تتخذ من قبل دولة واحدة وخاصة في مجال التبادل التجاري . ومن هنا فان وجود اكثر من سوق يتم التصدير اليه يعطي الدولة مرونة اكثر في سرعة التحول الى الاسواق الاخرى فيما لو اغلق احد الاسواق امامها .

وعند قياسنا لدرجة التركيز الجغرافي للصادرات الاردنية تم اخذ نسبة الصادرات لمجموعة من الدول (بدلا من اخذ نسبة كل دولة) الى اجمالي الصادرات الوطنية . هذا وتجدر الاشارة الى انه قد تم توزيع الدول المستوردة من الاردن الى سبع مجموعات رئيسية[٣٥] .

يتضح من الجدول رقم (٩) ان درجة التركيز الجغرافي للصادرات الاردنية كانت متذبذبة خلال سنوات الدراسة اذ وصل اعلى مستوى لها ٥٣,٤٪ عام ١٩٨١ في حين انخفضت الى ٤٠,٨٪ عام ١٩٨٨ . هذا وبالمعدل فقد بلغ مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الاردنية خلال فترة الدراسة حوالي ٤٧٪ ، وهي درجة منخفضة اجمالا مما يدل على مدى اهتمام الاردن بايجاد اسواق جديدة لتصريف صادراته وذلك من خلال الاتفاقيات التي يعقدها مع غيره من الدول، فضلا عما يمكن ان يكتسبه الاردن من مرونة في التحول الى الاسواق الاخرى فيما لو اقطعت او اغلقت احد الاسواق امام صادراته ، واكبر مثال على ذلك اغلاق بعض اسواق الخليج العربي امام منتجات الاردن الزراعية خلال العدوان الثلاثيني على العراق عام ١٩٩٠

© Arabic Digital Library Yarmouk University

جدول رقم (٩)

التركيز السلعي للصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي والتركيز الجغرافي للصادرات الوطنية حسب اهم المجموعات المستوردة خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢

(مليون دينار)

السنة	المواد الأولية (١)	الاهمية النسبية ٪ (٢)	المواد المصنعة (٣)	الاهمية النسبية ٪ (٤)	التركيز السلعي للصادرات الوطنية ٪ (٥)	التركيز السلعي لصادرات المواد الأولية ٪ (٦)	التركيز السلعي لصادرات المواد المصنعة ٪ (٧)	التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية ٪ (٨)
١٩٧٦	٣٩,٠٠٩	٧٨,٧	١٠,٥٣٨	٢١,٣	٥٢,٩	٦٦,٥	٥٥,٣	٤٥,٤
١٩٧٧	٤١,١٥٧	٦٨,٣	١٩,٠٩٣	٣١,٧	٥٠,٠	٦٨,٠	٦٠,٠	٤٩,١
١٩٧٨	٣٩,٤٦٣	٦١,٥	٢٤,٦٦٥	٣٨,٥	٤٥,٨	-٦٧,٠	٥٩,٠	٥٢,٤
١٩٧٩	٥٣,١٧٨	٦٤,٤	٢٩,٣٧١	٣٥,٦	٤٨,٠	٦٥,٦	٥٨,٤	٥١,٠
١٩٨٠	٧٩,٤٥٨	٦٦,٢	٤٠,٦٤٨	٣٣,٨	٥٠,٠	٦٨,٩	٥٧,٦	٤٧,٥
١٩٨١	٩٧,٧٥٥	٥٧,٨	٧١,١٨٩	٤٢,١	٤٥,٨	٦٧,٥	٥٨,٨	٥٣,٤
١٩٨٢	١٠٦,٧٩٥	٥٧,٥	٧٨,٧٥٥	٤٢,٤	٤٥,٨	٦٨,٣	٥٦,٧	٥٢,٣
١٩٨٣	٩٤,٠٥٩	٥٨,٨	٦٥,٩٩٥	٤١,٢	٤٦,٩	٦٨,٢	٦٣,٧	٤٧,١
١٩٨٤	١٣٤,٢٦١	٥١,٤	١٢٦,٧٩٤	٤٨,٦	٤٩,٠	٧٢,٠	٦٢,٤	٤٥,٠
١٩٨٥	١٤٤,١٤٢	٥٦,٤	١١١,٢٠٤	٤٣,٦	٥٠,٠	٧٤,٧	٥٩,٨	٤٣,٥
١٩٨٦	١٤٢,٨١	٦٣,٣	٨٢,٨٠٥	٣٦,٧	٥٣,٩	٧٤,٥	٧٠,٤	٤٢,١
١٩٨٧	١٢٩,١٥٧	٥١,٩	١١٩,٦١٦	٤٨,١	٥١,٠	٧٥,٦	٦٦,٨	٤٦,٢
١٩٨٨	١٧٩,٣٣	٥٥,٢	١٤٤,٥٠٧	٤٤,٥	٥٤,٨	٨٣,٦	٦٨,٧	٤٠,٨
١٩٨٩	٢٧٨,٨٣٣	٥٢,٢	٢٥٥,٢٥	٤٧,٨	٥٣,٩	٨٢,٥	٦٦,٨	٤٢,٨
١٩٩٠	٣٠٠,٠٩٦	٤٩,٠	٣١٢,١٥٩	٥١,٠	٥٢,٩	٨٠,٩	٦٦,٣	٤٤,٣
١٩٩١	٣٢٤,١٠٢	٥٤,١	٢٧٤,٥٢٥	٤٥,٩	٥١,٧	٧٥,٣	٦٩,٢	٤٨,٠
١٩٩٢	٣١٦,٩٨٦	٥٠,٠	٣١٦,٧٦٩	٥٠,٠	٥٠,٢	٧٤,٧	٦٧,٠	٥٠,٦

المصدر :

الاعمدة ١،٣،٥،٦،٧ ، اعتمد الباحث في حساباته على بيانات الملحق رقم (١) والملحق رقم(٤).

العمود (٨) ، اعتمد الباحث في حسابه على الجدول رقم (٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-٤ . الاطار النظري للنماذج القياسية :

يسعى هذا المبحث الى التعرف على اثر التركيز السلعي والجغرافي للصادرات على عدم استقرار الصادرات الوطنية ، اثر التركيز السلعي لصادرات المواد الأولية والمواد المصنعة على عدم استقرار الصادرات الوطنية ، واثر عدم الاستقرار في الصادرات الوطنية على النمو الاقتصادي . وبيان كيفية قياس هذه المتغيرات ، وذلك لتحليل اثر تلك المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المباحث القادمة .

٢-٤-١ . الدراسات السابقة :

بالرغم من ان مؤشر التركيز السلعي ومؤشر التركيز الجغرافي للصادرات لايفسران التغيرات الحاصلة في عدم استقرار الصادرات [٣٦] ، الا ان معظم الدراسات التي تمت ترى بأن التركيزالسلعي والجغرافي للصادرات لهما اثر قوي على عدم استقرار الصادرات [٣٧] .

ففي دراسة قام بها كل من هلدر(Halder) وريتشاردس(Richards) وجدا بان اثر التركيز السلعي والجغرافي على عدم استقرار الصادرات الهندية كان ايجابيا خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٦٥ ، الا ان المعنوية الاحصائية لم تثبت لاي من المتغيرين وعلى مختلف مستويات الاهمية. كما وجدا بان معامل التحديد كان منخفضا اذ بلغ ٢٢٪ [٣٨] .

كما وجد نايا(Naya) من خلال دراسته على الدول النامية خلال الستينات ما يلي [٣٩] :

- ان حصيلة الصادرات ونسبة المواد الغذائية الى اجمالي الصادرات كانتا ذات اثر سلبي على عدم استقرار الصادرات .

- ان جميع المتغيرات المستخدمة كان اثرها على عدم استقرار الصادرات يختلف من معادلة الى اخرى (باستثناء حصيلة الصادرات ونسبة المواد الغذائية) ، فمثلا في اربع معادلات من اصل خمس كان اثر التركيز الجغرافي للصادرات على عدم استقرار الصادرات سلبيا ، في حين وجد بان اثر التركيز السلعي للصادرات على عدم استقرار الصادرات ايجابيا في معادلتين من اصل اربع .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

– والاهم من ذلك كله ان المعنوية الاحصائية لم تثبت لأي متغير في المعادلات الخمسة المستخدمة من قبل نايا ،باستثناء متغير اللوغريتم الطبيعي لحصيلة الصادرات الذي ثبتت معنويته الاحصائية في جميع المعادلات . كما ان مفاجأة الدراسة كانت كما يراها هي ارتفاع قيمة معامل التحديد الذي بلغ ٨٧٪ في جميع المعادلات .

ان التقلبات في مكاسب الدول النامية من صادراتها يترتب عليه تقلبات حساسة بمستويات الدخل القومي في تلك الدول ، ومثل هذه التقلبات في الدخل القومي لها انعكاسات مباشرة على المتغيرات الاقتصادية المختلفة كمستوى التوظيف ومستوى الاسعار .... الخ . فأي تغير يحدث في حصيلة الصادرات سيؤثر على دخول المصدرين (منتجي السلع التصديرية) في تلك الدول مما ينعكس سلبيا على الطلب المحلي (الاستهلاك) والاستثمار والتي من شأنها أن تؤثر فيما بعد على الصناعات المختلفة مما يؤدي بالنهاية الى حدوث ركود اقتصادي في تلك الدول . ومن هنا يتبين لنا مدى اثر عدم الاستقرار في مكاسب (حصيلة) الصادرات على النمو الاقتصادي، لذلك فقد اهتمت الدراسات المختلفة ببحث العلاقة التي تربط بين عدم الاستقرار في الصادرات والنمو الاقتصادي .

لقد اختلفت نتائج الدراسات التي بحثت في اثر عدم استقرار الصادرات على النمو الاقتصادي ، اذ وجد فريق من الباحثين بان هناك علاقة عكسية بينهما ، في حين وجد فريق آخر بان هناك علاقة طردية ، في حين لم يجد الفريق الاخير اي علاقة بينهما .فبالنسبة للدراسة التي قام بها سعيد الخلاق عام ١٩٩٤ ، للتعرف على نوعية العلاقة بين عدم الاستقرار في الصادرات الاردنية ، واسعارها ، وكمياتها على النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة ١٩٧٠–١٩٩١ ، وجد بان [٤٠] :

١– العلاقة بين عدم الاستقرار في الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي هي علاقة عكسية وثبتت المعنوية الاحصائية لهذه العلاقة ، اذ ان عدم الاستقرار في الصادرات الوطنية كان مسؤولا عن ٢٥٪ من التغير في النمو الاقتصادي .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- اثر عدم الاستقرار في اسعار الصادرات الوطنية وكمياتها ذات اثر سلبي ايضا على النمو الاقتصادي في الاردن ، وثبتت المعنوية الاحصائية في حالة عدم استقرار كميات الصادرات .

أما بالنسبة للدراسة التي قام بها غليزاكوس(Glezakos) على ٣٦ دولة نامية خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٦٦ وجد ان العلاقة بين عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات والنمو الاقتصادي (مقاسا بنسبة النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) كانت عكسية وذات معنوية احصائية. كما وجد بان اثر عدم الاستقرار في كميات واسعار الصادرات على النمو الاقتصادي كانت ايضا عكسية، الا ان المعنوية الاحصائية لها لم تثبت[٤١] .كما وجد بريمبونغ(Brempong) في دراسة له على ٣٤ دولة نامية خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٨٦ ، ان العلاقة بين عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات والنمو الاقتصادي (مقاسا بالنمو في الناتج القومي) كانت عكسية ، بغض النظر عن المؤشر المستخدم في قياس عدم استقرار حصيلة الصادرات ، اذ انه استخدم ثلاثة مؤشرات لقياس عدم استقرار الصادرات[٤٢] .

في حين توصل يوتوبولس (Yotopoulos) وناغنت(Nugent) في دراسة على ٣٨ دولة نامية خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٦٧ ، ان استخدام مؤشر دون الآخر في قياس عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات سيؤثر على نتائج العلاقة بين عدم استقرار الصادرات والنمو الاقتصادي . اذ وجدا عند استخدام مؤشر عدم الاستقرار التقليدي وجود علاقة عكسية بين عدم الاستقرار والنمو الاقتصادي ولكن هذه العلاقة غير مهمة في حين وجدا ان هذه العلاقة طردية وقوية عند استخدام مؤشر (Transitory Instability Index)[٤٣] .

وأخيرا توصل ماك بين (MacBean) الى انه "لايوجد دليل على الارتباط بين حجم التقلبات في الدخل ، وبين التقلبات في الصادرات . فالاقطار التي لها مدخولات مستقرة نسبيا كانت لها صادرات غير مستقرة على نحو واسع والعكس بالعكس"[٤٤] .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-٤-٢. طرق القياس :

ولتحديد اثر التركيز السلعي والجغرافي للصادرات على عدم استقرار الصادرات فقد تم تبني النموذج القياسي الذي استخدمه نايا من خلال دراسة قام بها على الدول النامية خلال الستينات [٤٥] . ويتمثل هذا النموذج في معادلة الانحدار المتعدد ولعدة متغيرات ، اذ مثلت دالة عدم استقرار الصادرات على النحو التالي:

$$Ix = f(C, G, P, R, E, Z, X,) \quad \text{----------(5)}$$

وبتحويل دالة عدم استقرار الصادرات الى معادلة خطية من الدرجة الأولى نحصل على :

$$I_X = b_0 + b_1C + b_2G + b_3P + b_4R + b_5E + b_6Z + b_7X + Ui \text{ ----(6)}$$

حيث تمثل :

Ix : مؤشر عدم استقرار الصادرات الوطنية.

C : مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية .

G : مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية .

P : نسبة حصيلة المصدر من المواد الاولية (الفئات صفر-٤) الى اجمالي الصادرات الوطنية .

R : نسبة حصيلة المصدر من المواد الغذائية (الفئات صفر ،١، و٤) الى اجمالي الصادرات الوطنية .

E : نسبة حصيلة المصدر من المواد الخام (الفئات ٢، و٣) الى اجمالي الصادرات الوطنية .

Z :نسبة حصيلة المصدر من المواد المصنعة (الفئات ٥-٨)الى اجمالي الصادرات الوطنية .

X : حصيلة الصادرات الوطنية.

Ui : الخطأ العشوائي .

وتجدر الاشارة هنا الى ان مؤشر عدم استقرار الصادرات الوطنية قد تم احتسابه على النحو التالي [٤٦] :

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$$I_{xt} = \frac{\left| x_t - \hat{x}_t \right|}{x_t} \quad .....(7)$$

حيث ان قيمة الصادرات الوطنية المقدرة ($\hat{X}t$) قد تم احتسابها من المعادلة التالية :

$$\text{Log } \hat{X}_t = \text{Log } a + t \, (\log b) \quad \text{----------} \quad (8)$$

حيث تشير (t) الى عامل الوقت او الزمن .

ولاختبار العلاقة بين التركيز السلعي لصادرات المواد الاولية وعدم استقرار حصيلة الصادرات من جهة ، والعلاقة بين التركيز السلعي لصادرات المواد المصنعة وعدم استقرار حصيلة الصادرات من جهة اخرى ، قمنا بتقدير المعادلتين التاليتين [٤٧] :

$$Ix = a_o + a_1 \, PC \quad \text{----------} \quad (9)$$

$$Ix = b_o + b_1 \, PC + b_2 \, IC \quad \text{----------} \quad (10)$$

حيث ان :(PC) تشير الى معامل التركيز السلعي لصادرات المواد الأولية ،(IC) تشير الى معامل التركيز السلعي لصادرات المواد المصنعة .

وأخيرا، ومن اجل تحليل العلاقة بين عدم الاستقرار في الصادرات والنمو الاقتصادي ، فقد تم استخدام الدالتين الخطيتين التاليتين :

$$\dot{Y} = f \, (Ix) \quad \text{----------} \quad (11)$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$$\dot{Y} = f(Ip , Iq) \qquad \text{----------(12)}$$

حيث تشير ($\dot{Y}$) الى النمو الاقتصادي ، في حين تمثل المتغيرات Ix , Ip , Iq مؤشر عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات ، ومؤشر عدم الاستقرار في سعر وحدة الصادرات ، ومؤشر عدم الاستقرار في وحدة كمية الصادرات على التوالي.

أما بالنسبة لقياس مؤشر عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات فقد تم ذكره سابقا (المعادلة رقم ٧) . وبالطريقة نفسها يمكن قياس مؤشري عدم الاستقرار في اسعار وكميات الصادرات [٤٨] .

٢-٥ . نتائج تقدير النماذج القياسية :

وبغية التعرف على نوعية العلاقة بين التركيز السلعي والجغرافي للصادرات الاردنية على عدم استقرار الصادرات ، واثر التركيز السلعي لصادرات المواد الاولية وصادرات المواد المصنعة على عدم استقرار الصادرات الوطنية ، واثر عدم استقرار الصادرات الوطنية ، واسعارها وكمياتها على النمو الاقتصادي في الاردن وذلك خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢ ، قمنا بتطبيق المعادلات (٦، و٩-١٢) على البيانات الواردة في الجدول رقم (٩) و بيانات الملاحق (١-٤) . وعليه سوف نستعرض نتائج القياس خلال فترة الدراسة ١٩٧٦-١٩٩٢ .

٢-٥-١ . اثر التركيز السلعي والجغرافي للصادرات على عدم استقرار الصادرات الوطنية :

وعند تقدير المعادلة رقم (٦) باستخدام طريقة المربعات الصغرى(OLS) كانت النتائج كما يلي :

$$Ix = 104.65 - .345C - .099G - 1.755P + 1.721R + 1.961E + .147Z + .004X \qquad \text{----------(13)}$$

(t-Ratio) (-1.321)(-.597) (-.309) (.346) (.391) (.039) (1.203)

$R^2 = .906$, $R^{-2} = .833$, DW = 2.060 , F-ratio = 12.381

هذا ويستدل من نتائج تحليل الانحدار المبينة في المعادلة اعلاه ما يلي :

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- ان اثر التركيز السلعي والجغرافي للصادرات الوطنية على عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات الاردنية خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢ ، كان بعكس ماهو متوقع حسب النظرية الاقتصادية ، اذ ان اثر تلك المتغيرات على عدم استقرار حصيلة الصادرات الوطنية كان سلبيا . الا ان المعنوية الاحصائية لهذين المتغيرين لم تثبت على اي مستوى اهمية .

وتدل هذه العلاقة العكسية على ان الاردن يقوم بالتركيز على تصدير عدد محدد ومعين من السلع والمنتجات التي تتميز حصيلتها بعدم استقرار- أما تفسير ذلك فبسيط جدا فمثلا المنتجات الزراعية يركز الاردن في تصديره لمنتجاته على مناطق جغرافية محدودة - ومثال ذلك دول الخليج العربي . وبمعنى آخر ، فان سياسة التنويع التي يتبعها الاردن من حيث عدد السلع التي يصدرها من ناحية والمناطق الجغرافية التي يصدر اليها هي سياسة غير فعالة في احداث الاستقرار في حصيلة صادراته الوطنية .

وكنتيجة لذلك ، فانه لابد وان يركز الاردن على التخصص في انتاج السلع التي تعد حصيلة صادراتها اكثر استقرار ، وان يركز على اكثر من منطقة جغرافية في تصدير سلعه وذلك من اجل تقليل درجتي التركيز السلعي والجغرافي للصادرات الوطنية ومن ثم التخلص او التخفيف من التقلبات في حصيلة الصادرات الوطنية .

٢- ان اثر حصيلة المصدر من المواد الاولية (P) والمواد المصنعة(Z) الى اجمالي الصادرات الوطنية على عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات الوطنية كان بعكس ما هو متوقع فهما حسب النظرية الاقتصادية فبالنسبة للعلاقة العكسية بين حصيلة المصدر من المواد الاولية وعدم استقرار الصادرات الاردنية خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢ ، فقد يكون السبب وراء ذلك هو ان التقلبات في هذا النوع من السلع او المنتجات ليس كبيرا الى حد زيادة عدم الاستقرارفي الصادرات ، او نتيجة للاختلافات الكبيرة في التقلبات التي تحدث في حصيلة مكونات المواد الاولية ، اذ ان التقلبات في حصيلة بعض انواع المواد الاولية يكون منخفضا نسبيا في حين يكون مرتفعا في البعض الآخر ، ويستدل على ذلك من الجدول رقم (٨) ، حيث بلغ مؤشر عدم الاستقرار لحصيلة المواد الغذائية والحيوانات الحية ٥,٩٪ في حين بلغ ٥١,٥٪ للمشروبات والتبغ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اما فيما يتعلق بالعلاقة الايجابية بين نسبة حصيلة المصدر من المواد المصنعة وعدم الاستقرار فكانت بعكس ما هو متوقع لها ، اذ ان التقلبات في حصيلة هذا النوع من المنتجات عادة ما تكون قليلة .

٣- اما بالنسبة لاثر نسبة حصيلة المصدر من المواد الغذائية (R)، ونسبة حصيلة المصدر من المواد الخام (E)، وحصيلة الصادرات الوطنية (X) على عدم استقرار الصادرات الوطنية ، فقد كانت كما هو متوقع لها بالنسبة لنسبة حصيلة المصدر من المواد الغذائية، وبعكس ما هو متوقع لها بالنسبة للمتغيرين الاخريين ، ولم تثبت المعنوية الاحصائية لأي من المتغيرات الثلاث على اي مستوى من الأهمية [٤٩] .

٤- واخيرا يلاحظ من المعادلة رقم (١٣) ان معامل التحديد (R^{-2}) كان مرتفعا نسبيا اذ بلغ ٨٣٪ ، مما يعني ان ٨٣٪ من التغير الحاصل في عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات الوطنية كان ناتجا عن التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة المذكورة سابقا . اما بالنسبة لقيمة دربن-واتسون (DurbinWatson) فتقع في المنطقة الحايدة (Inconclusive Region) .كما وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك مشكلة تداخل خطي (MultiCollenearity) بين المتغيرات المستقلة المختلفة .

٢-٥-٢. اثر التركيز السلعي لصادرات المواد الاولية والمواد المصنعة على عدم استقرار الصادرات الوطنية :

وعند تقدير المعادلتين (٩) و(١٠) كانت النتائج على النحو التالي :

$$I_X = 89.489 + .088\ PC \qquad \text{---------- (14)}$$

(t -Ratio) (1.350)

$R^2 = .986$, $R^{-2} = .986$, DW = 1.301, F-value = 628. 208

$$I_X = 90.439 + .087\ PC - .014\ IC \qquad \text{----------(15)}$$

(t - Ratio) (1.287) (- .268)

$R^2 = .987$, $R^{-2} = .985$, DW = 1.304, F- Value = 287.655

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من المعادلة المقدرة رقم (١٤) نلاحظ ان اشارة معامل المتغير PC (التركيز السلعي لصادرات المواد الاولية) كانت كما كان متوقع لها حسب الواقع الاقتصادي ، فالتركيز على تصدير المواد الاولية يؤثر ايجابيا على عدم استقرار حصيلة الصادرات في الاردن . ولم تثبت المعنوية الاحصائية لهذا المتغير على اي مستوى من مستويات الاهمية ، ويستدل على ذلك من خلال قيمة (t-Ratio) اسفل المعامل، مما يدل على عدم اهمية هذا المتغير في تقدير دالة عدم استقرار حصيلة الصادرات الوطنية عندما تكون المعادلة مكونة من متغير مستقل واحد مع المتغير التابع . اما بالنسبة لقيمة دربن–واتسون فتشير الى اختفاء مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation). وكمحصلة لذلك ، فان التقلبات الكبيرة في حصيلة صادراتنا الوطنية قد لاتكون ناتجة عن التركيز الكبير على تصدير المواد الاولية ، اذ ان التركيز على تصدير المواد المصنعة ايضا يلعب دورا في تفسير التغيرات الحاصلة في حصيلة الصادرات الوطنية .

فمن المعادلة رقم (١٥) اعلاه يتضح ان العلاقة بين التركيز السلعي لصادرات المواد الاولية وعدم استقرار حصيلة الصادرات الوطنية هي علاقة طردية ، في حين كانت هذه العلاقة عكسية بين التركيز السلعي لصادرات المواد المصنعة وعدم الاستقرار في حصيلة الصادرات الاردنية. وهذا يدل على ان التركيز على تصدير المواد الاولية يساهم ايجابيا في عدم استقرار حصيلة الصادرات الوطنية، في حين ان التركيز على تصدير المواد المصنعة يزيد من الاستقرار في حصيلة الصادرات الوطنية ، ومثل هذه النتيجة كانت تنسجم مع الواقع الاقتصادي . هذا وبالنظر الى قيمة احصائي(ت) نجد ان المعنوية الاحصائية لم تثبت على اي مستوى من مستويات الاهمية لكلا المتغيرين ، الا ان قيمة معامل التحديد تشير الى ان حوالي ٩٩٪ من التغير الحاصل في عدم استقرار الصادرات الوطنية ناتج عن التقلبات التي تحصل في درجتي التركيز السلعي للمواد الاولية والمواد المصنعة . كما ويتضح من قيمة دربن–واتسون غياب مشكلة الارتباط الذاتي .

هذا ومن الجدير ملاحظته ، انه في المبحث السابق ، وجدنا بان نسبة المصدر من المواد المصنعة كان لها اثر ايجابي على عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات الوطنية ولم تثبت المعنوية الاحصائية لهذه العلاقة ، اما الان فقد اختلفت العلاقة بين التركيز السلعي للمواد المصنعة وعدم الاستقرار في حصيلة الصادرات الوطنية ، اذ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجدت بانها علاقة عكسية ولم تثبت معنويتها الاحصائية ايضا . اما بالنسبة لنسبة المصدر من المواد الاولية فقد وجدناها ذات اثر سلبي على عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات الوطنية الا انها اختلفت الان لتصبح ذات اثر ايجابي

٢-٥-٣ . اثر عدم الاستقرار في الصادرات على النمو الاقتصادي في الاردن:

وعند تقدير المعادليتن (١١) و (١٢) باستخدام الحاسوب لمعرفة اثر عدم استقرار الصادرات الوطنية على النمو الاقتصادي ، واثر عدم الاستقرار في اسعار وكميات الصادرات الوطنية على النمو الاقتصادي في الاردن كانت النتائج كما يلي :

١- علاقة عدم الاستقرار في الصادرات الاردنية على النمو الاقتصادي في الاردن :

$$\dot{Y} = 225.290 - 2.265\ I_X \qquad \text{----------} (16)$$

(t-ratio) (-1.995)

$R^2 = .221, R^{-2} = .166, DW = 1.626, F\text{-ratio} = 3.980$

كما نلاحظ من المعادلة المقدرة رقم (١٦) ان عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات الوطنية يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي في الاردن – مقاسا بالنمو في الناتج المحلي الاجمالي – وذلك خلال الفترة١٩٧٦-١٩٩٢. وقد ثبتت المعنوية الاحصائية لهذه العلاقة على مستوى اهمية ١٠٪ ، هذا وبالنظر الى معامل التحديد نجد بأنه يشير الى ان ٢٢٪ من التغير في النمو الاقتصادي في الاردن ناتج عن التغير في عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات الوطنية ، اما بالنسبة لقيمة دربن-واتسون فتشير الى غياب مشكلة الارتباط الذاتي .

٢- علاقة عدم الاستقرار في اسعار وكمية الصادرات الوطنية بالنمو الاقتصادي في الاردن :

$$\dot{Y} = 269.630 - 1.125\ Ip - 1.662\ Iq \qquad \text{----------} (17)$$

(t-Ratio) (-.492) (-1.346)

$R^2 = .267, R^{-2} = .154, DW = 1.712, F\text{- value} = 2.362$

©Arabic Digital Library-Yarmouk University

اما فيما يتعلق بأثر عدم الاستقرار في اسعار وكميات الصادرات على النمو الاقتصادي في الاردن خلال فترة الدراسة ١٩٧٦-١٩٩٢ ، فنلاحظ من المعادلة (١٧) ، ان العلاقة كانت عكسية بين عدم الاستقرار في اسعار وكميات الصادرات على النمو الاقتصادي في الاردن، وطبيعة هذه العلاقة تتطابق والواقع الاقتصادي ، الا ان المعنوية الاحصائية لهذه العلاقة لم تثبت على اي مستوى اهمية . كما ان قيمة معامل التحديد كانت منخفضة جدا اذ بلغت ١٥٪ .وبناء على ذلك ، فانه وبالرغم من عدم اهمية اثر عدم الاستقرار في اسعار الصادرات وكميات الصادرات على النمو الاقتصادي في الاردن ، الا ان عدم الاستقرار في كمية الصادرات الوطنية تلعب دورا سلبيا اكبر في التأثير على النمو الاقتصادي . لذلك فانه ليس من الغريب ان نجد في بعض الاحيان قيام المزارعين في الاردن بمطالبة الحكومة بتعويضهم عن التلف الذي يصيب بعض محاصيلهم الزراعية في بعض المواسم والتي قد تنتج عن عوامل مختلفة اهمها عامل الطقس. ومثل ذلك يستدعي من الحكومة العمل على وضع خطط يكون هدفها احداث الاستقرار في الكميات المصدرة للمحافظة على الاقل على مستويات معيشة ثابتة لهؤلاء المزارعين ، ولكن لايعني ذلك طبعا تجاهل سياسة تثبيت او زيادة اسعار الصادرات ، اذ ان الاسعار والكميات يؤثران ببعضهما البعض مما ينعكس على ايرادات الصادرات الوطنية من العملات الصعبة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اما فيما يتعلق بأثر عدم الاستقرار في اسعار وكميات الصادرات على النمو الاقتصادي في الاردن خلال فترة الدراسة ١٩٧٦-١٩٩٢ ، فنلاحظ من المعادلة (١٧) ، ان العلاقة كانت عكسية بين عدم الاستقرار في اسعار وكميات الصادرات على النمو الاقتصادي في الاردن، وطبيعة هذه العلاقة تتطابق والواقع الاقتصادي ، الا ان المعنوية الاحصائية لهذه العلاقة لم تثبت على اي مستوى اهمية . كما ان قيمة معامل التحديد كانت منخفضة جدا اذ بلغت ١٥٪ .وبناء على ذلك ، فانه وبالرغم من عدم اهمية اثر عدم الاستقرار في اسعار الصادرات وكميات الصادرات على النمو الاقتصادي في الاردن ، الا ان عدم الاستقرار في كمية الصادرات الوطنية تلعب دورا سلبيا اكبر في التأثير على النمو الاقتصادي . لذلك فانه ليس من الغريب ان نجد في بعض الاحيان قيام المزارعين في الاردن بمطالبة الحكومة بتعويضهم عن التلف الذي يصيب بعض محاصيلهم الزراعية في بعض المواسم والتي قد تنتج عن عوامل مختلفة اهمها عامل الطقس. ومثل ذلك يستدعي من الحكومة العمل على وضع خطط يكون هدفها احداث الاستقرار في الكميات المصدرة للمحافظة على الاقل على مستويات معيشة ثابتة لهؤلاء المزارعين ، ولكن لايعني ذلك طبعا تجاهل سياسة تثبيت او زيادة اسعار الصادرات ، اذ ان الاسعار والكميات يؤثران ببعضهما البعض مما ينعكس على ايرادات الصادرات الوطنية من العملات الصعبة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٩) وجدي محمود حسين ، نشاط التصدير والانماء الاقتصادي بالبلدان النامية مع دراسة خاصة لحالة الاقتصاد المصري ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ ، ص ٢٠١ .

(١٠) عادل احمد حشيش ، اساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية ، بيروت ،١٩٩٢ ، ص ٢٧٧ .

(١١) كامل بكري،التنمية الاقتصادية الدار الجامعية،بيروت، ١٩٨٨ ،ص ص ٥١-٥٣ .

(١٢) بالنسبة لضعف مرونة العرض السعرية للمواد الاولية فيعود الى عدم المقدرة على زيادة مستويات الانتاج وخاصة خلال الفترة القصيرة . في حين يعود السبب في ضعف مرونة الطلب السعرية للمواد الاولية الى ان معظم المواد الاولية هي من مواد الغذاء ، وان غالبية هذه المواد من السلع الضرورية.

(13) Geoffrey N.Souter , Export Instability and Concentration in the Less Developed Countries , Journal of Development Economics, North-Holland Publishing Company , Vol.4 (1977), PP.279-297 .

(١٤) عادل احمد حشيش ، مرجع سابق ، ص ٢٧٦ .

(١٥) فليح حسن ، مرجع سابق ص ٥١.

(١٦) جيمس انجرام ، المشكلات الاقتصادية الدولية ، ترجمة اسماعيل مصطفى، مطبعة دار المعرفة ، ١٩٦٩ ص ١٢٣ .

نقلا عن :

محمد ابراهيم الشيخ حمد ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في الكويت للفترة ١٩٧٠-١٩٨١ ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٨ ، ص ٣٩.

(17)United Nations , Instability In Export Markets Of Underdeveloped Countries , New York ,1953 .

نقلا عن :

عادل احمد حشيش ، مباديء الاقتصاد الدولي : دراسة انتقالية في مظاهر ومشكلات العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية ، ١٩٨١ ، ص ٣٧٩ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(18)Coppock , J.D., International Economic Instability ,Mc Graw Hill , New York ,1962 ,P.331.

نقلا عن :

Pan A,Yotopoulos and Jeffrey B.Nugent ,Economics of Development, Harper International Edition ,New York, 1976 ,P.338.

A .J.MacBean , Export Instability and Economic Developmet , Cambridge: Harvard University Press , 1966, P.176.

(19) Benetton F.Massell ,Export Instability and Economic Structure, American Economic Review,Vol .60 (1970) , pp. 618 - 630 .

(20) David Murray, Export Earnings Instability :Price , Quantity , Supply , Demand ? Economic Development and Cultural Change , vol.27 (1978) , pp.61 - 73 .

(٢١) وجدي محمود حسين ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ .

(٢٢) فليح حسن ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧ .

(٢٣) عادل احمد حشيش ، اساسيات الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص٢٧٧.

(٢٤) محمد زكي المسير ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

(٢٥) كامل بكري ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

(٢٦) تجدر الاشارة هنا الى انه لايوجد دراسة في الاردن قد قامت بقياس عدم استقرار حصيلة الصادرات الوطنية وتحليلها باستثناء الدراسة التي قام بها د. سعيد الخلاق في عام ١٩٩٤ وسنتطرق لها في مبحث لاحق من هذا الفصل . اما بالنسبة للبيانات والاحصاءات الصادرة عن البنك المركزي الاردني فقد اقتصرت على سرد لقيم واسعار وكميات الصادرات دون اي محاولة لاحتساب مؤشر عدم الاستقرار لها .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٢٧) يقسم التصنيف الدولي القياسي للتجارة السلع الى تسع فئات (٠-٨). حيث تعد الفئات (٠-٤) سلع اولية في حين تعد الفئات (٥-٨) سلع مصنعة . وقد تم في بحثنا هذا استثناء الفئات ٣، ٤، و٧ من التحليل لعدم توفر البيانات اللازمة لقياس عدم استقرار الصادرات من تلك الفئات .

(28) Benetton F.Massell , OP.Cit., PP. 618 - 630 .

(٢٩) الطونيوس كرم ، اقتصاديات التخلف والتنمية ، مركز الانماء القومي، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٦٥ .

(30) A.Halder and J.H.Richards ,Structural Characteristics Of India's Foreign Trade and Its Effects on the Instability of Export Receipts , The Indian Economic Journal , Vol.XXI (1973) , pp. 132 - 146.

(٣١) محمد ازهر سعيد السماك ، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتكية المحتملة ، المستقبل العربي ، العدد ٩١ ، ايلول ١٩٨٦ ، ص ٦٧ .

(٣٢) وتشمل الفئات من صفر الى ٩ ما يلي : المواد الغذائية والحيوانات الحية (الفئة صفر)، المشروبات والتبغ (الفئة ١) ، المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات (الفئة ٢) ، الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة (الفئة٣) ، زيوت وشحوم حيوانية ونباتية (الفئة ٤) ، مواد كيماوية (الفئة ٥) ، بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة (الفئة ٦)، آلات ومعدات النقل (الفئة ٧)، مصنوعات متنوعة (الفئة ٨) ، واصناف ومعاملات غير مصنفة (الفئة ٩).

(٣٣) محمد ازهر سعيد السماك ، مرجع سابق ، ص ٦٩.

(٣٤) نفس المصدر، ص ٦٩ .

(٣٥) وهذه المجموعات هي : مجموعة دول السوق العربية المشتركة ، مجموعةبقية الدول العربية ، مجموعة دول السوق الاوروبية المشتركة ، مجموعة الدول الاشتراكية (من ضمنها الصين) ، الهند ، اليابان ، واخيرا مجموعة بقية الدول الاخرى . وتجدر الاشارة هنا الى ان عدم توفر المعلومات الكافية عن مقدار ما تستورده كل مجموعة (أو دولة) من السلع الاولية والسلع المصنعة حال دون احتساب مؤشر التركيز الجغرافي لتلك السلع .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(36) Chung Ming Wong , Models Of Export Instability and Empirical Tests For Less Developed Countries ,Journal Of Development Economics ,Vol. 20 (1986) , pp.263-285.

(37) Sandwip Kumar Das and Manoj Pant , On Export Diversification And Earning Instability - Theory And Evidence, The Indian Economic Journal,Vol.36 (1989)pp.65-71.

(38) A.Halder and J.H.Richards , OP.Cit . pp.132 - 146.

(39) Seiji Naya ,Fluctuations In Export Earnings And Economic Patterns of Asian Countries , Economic Development And Cultural changr , Vol.21 (1973) , pp.629 -641.

(40) Said Hallaq , Export Instability And Economic Growth : the Case of Jordan , Abhath Al-Yarmouk , Vol . 10 , No.4 , 1994, pp . 9-19.

(41) Constantine Glezakos , Export Instability And Economic Growth :Astatiscal Verification , Economic Development And Culrural change , Vol.21 (1973), pp. 670-678.

(42) Kwabena Gyimah - Brempong , Export Instability And Economic Growth In Sub-Sahran Africa , Economic Development And Cultural change , Vol.39 (1991), pp.815-828 .

(43) Pan A.Yotopoulos and Jeffrey B.Nugent , Op.Cit .PP.336-338.

(44) A.I.MacBean , Export Instability and Economic Development , Allen and Unwin , 1966 , p.62.

نقلا عن : والتر ايلكان ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

(45) Seiji Naya , Op. Cit.PP.629-641.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٤٦) انظر :

A.Halder and J.H.Richards ,OP.Cit .PP. 132-146 .

(٤٧) انظر :

A.Halder and J.H.Richards ,OP.Cit .PP.132 - 146 .

(٤٨) لقد تم قياس هذه المؤشرات بالطريقة التالية :

$$I_{pxt} = \frac{\left| P_{xt} - \hat{P}_{xt} \right|}{P_{xt}}$$

حيث ان $\hat{P}_{xt}$ قد تم احتسابها من المعادلة التالية :

$$\text{Log } \hat{P}_{xt} = \text{Log } a + t \, (\text{Log } b)$$

أو

$$\hat{P}_{xt} = \text{antilog } (\text{Log } a + t \, (\text{log } b))$$

وتشير (t) الى عامل الوقت . وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر عدم الاستقرار في كمية الصادرات (وحدة الكمية). اما بالنسبة للمعادلات التي تم التوصل اليها بعد التقدير فيوضحها الملحق رقم(٤) (المعادلة رقم ٨ ، والمعادلة رقم ١٥).

(٤٩) تجدر الاشارة هنا الى انه اذ قمنا بتجزئة المعادلة رقم (٦) الى مجموعة من المعادلات المقدرة ، بغية معرفة اثر كل مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، وقمنا في بعض الاحيان بحذف احد المتغيرات التالية على الاقل P , R أو E وذلك لتجنب مشكلة التداخل الخطي المتعدد(Multicollinearity) حيث ان تلك المتغيرات مرتبطة ببعضها البعض فمثلا (P) هو مجموع (R) و(E)- لاختلفت النتائج في بعض المعادلات المقدرة ، وهذا ما يوضحه الملحق رقم (٥)، لذا اقتضى التنويه .

انظر في ذلك :

Seiji Naya , OP.Cit .PP.629-641

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

دور الصادرات الوطنية في عملية التنمية الاقتصادية

٣. مقدمة :

بغض النظر عن مدى تطور او تقدم اي دولة من دول العالم ، فإن هذه الدول لا تستطيع ان تعيش بعزلة عن بعضها البعض . اذ أن كل دولة لديها ميزة نسبية في انتاج عدد محدود من السلع ، وبالتالي لا تستطيع هذه الدول ان تحقق الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة . لذلك فإنه لابد من قيام التبادل الدولي بين دول العالم المختلفة حتى تستطيع هذه الدول تلبية حاجات ورغبات افرادها من السلع المختلفة التي لا تستطيع ان تنتجها محليا نتيجة للظروف الاقتصادية المختلفة.

هذا وتعود اهمية التجارة الخارجية الى اقدم العصور، اذ حدثنا القرآن الكريم عن الرحلات التجارية التي كانت تقوم بها قريش انذاك – بين مكة والشام من جهة وبين مكة واليمن من جهة اخرى . وما يدلنا على ذلك قوله تعالى في محكم تنزيله ، بسم الله الرحمن الرحيم " لإيلاف قريش ، ايلافهم رحلة الشتاء والصيف ، فليعبدوا رب هذا البيت ، الذي اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف "[1] صدق الله العظيم .

وتبرز اهمية التجارة الخارجية في انها تعتبر احد عوامل الاستقرار الاقتصادي الخارجي ، بالاضافة الى الدور الذي يمكن ان تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الصادرات والحد من المستوردات والتي من شأنها أن تزيد رصيد البلد من العملات الصعبة لتمويل مستورداتها من السلع المختلفة وخاصة الرأسمالية . كما انه ومن خلال التجارة الخارجية يمكن استغلال الموارد الاقتصادية المختلفة بشكل جيد وعلى نطاق دولي واسع . اما نشاط التجارة الخارجية في الاردن فيؤدي دورا متزايد الاهمية في النشاطات الاقتصادية المختلفة ، من حيث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تأثيرها على مستويات العمالة ، الانتاج ، الدخل . هذا وقد تطور حجم التجارة الخارجية الاردنية خلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٩٢ ، فقد زاد من (٣٨٩,١) مليون دينار عام ١٩٧٦ الى (٢٨٤٧,٨) مليون دينار عام ١٩٩٢ (الجدول رقم ٧) ، اي بزيادة قدرها حوالي (٢٤٥٩) مليون دينار . وبمعنى آخر ، فإن حجم التجارة الخارجية الاردنية قد تضاعف خلال سنوات الدراسة اكثر من (٦) اضعاف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣-١. دور التجارة الخارجية في التنمية الإقتصادية :

ان دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية لا يزال من الموضوعات الهامة التي تناقش في الميادين الاقتصادية المختلفة. اذ تعتبر التجارة الخارجية لاية دولة المرآة الحقيقية التي تعكس اوجه النشاط الاقتصادي المختلفة ، ومدى ارتباط اقتصاد الدولة بالاقتصاديات الاخرى ، وبالتالي فإن هيكل التجارة الخارجية لاية دولة يدل على مدى قوة او ضعف اقتصاد تلك الدولة في مواجهة الاثار المختلفة التي قد تنجم عن الازمات العالمية المتعددة.

وتبرز اهمية التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي من خلال الدور الذي تقوم به الصادرات والمستوردات . اذ تعتبر الصادرات عامل اضافة في اي اقتصاد كان. فمن ناحية، تعتبر الصادرات اداة لتصدير وتصريف الفائض من المنتجات المحلية مقابل الحصول على النقد الاجنبي اللازم لتمويل المستوردات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية. ومن ناحية أخرى ، تساهم زيادة الصادرات في نمو الدخل القومي وذلك من خلال استغلال الموارد المعطلة ، والعمل على تحسين وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات. اما بالنسبة للمستوردات فتساهم في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفيرها لمستلزمات النمو الاقتصادي من الآلات والمعدات والاجهزة المتطورة وغيرها من السلع الضرورية معتمدة بذلك على حصيلة الصادرات من العملات الاجنبية.

لقد تناولت النظريات الاقتصادية المختلفة الدور الذي يمكن ان تلعبه التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية . فالاقتصاديون الكلاسيكيون(Classical Economists)اكدوا دور التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية من خلال نظرياتهم المختلفة منها النظرية التي جاء بها ادم سميث(Adam Smith) وهي نظرية الميزة المطلقة (Absolute Advantage) ونظرية الميزة النسبية(Comparative Advantage) التي جاء بها ديفيد ريكاردو.فقد بين سميث في كتابه ثروة الامم الر التجارة الخارجية في توسيع حجم السوق ، والدور الذي يمكن ان تستفيده الدول من التخصص في الانتاج وتقسيم العمل في زيادة الحاجة الدول التي تقوم بالتجارة فيما بينها وقد اطلق على هذه العملية بنظرية

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الانتاجية [٢] . اما الاقتصادي منيت (Mynit) يرى أن التجارة الخارجية قوة محركةوذات صفة آلية تتيح الفرصة للتجديد في اساليب الانتاج ورفع انتاجية العمل والتي من شأنها ان تدفع معدلات النمو الاقتصادي للدول المتاجرة فيما بينها [٣] . وبمعنى آخر، فإن الاقتصاديون التقليديون ركزوا على اهمية دور التخصص وتقسيم العمل على نطاق واسع في التنمية الاقتصادية.

اما كارل ماركس (Karl Marx) فقد شكك في قدرة قيام قطاع التصدير بدور فعال في التنمية الاقتصادية. اذ يرى ماركس بأن تاسيس صناعة تصديرية تعتمد على رأس المال والعمل الماهر من البلد المتقدم يميل الى تدمير الامال في مصادر النمو الاقتصادي في البلد النامي ، حيث أن المنافسة بين الدول الرأسمالية الاستعمارية لاغراق اسواق الدول النامية بالسلع المصنعة الرخيصة مثلا تدمر الصناعات الحرفية في الدول النامية ، ناهيك عن استغلال الدول الرأسمالية للايدي العاملة الرخيصة للعمل في صناعة التصدير التي تنتج المواد الخام وتوجه لخدمة الاجانب وليس مصلحة البلد النامي . والنتيجة حصول هؤلاء العمال على فائدة قليلة اولا يحصلون على اي فائدة لان الارباح تذهب الى اصحاب رؤوس الاموال الاجانب وحكوماتهم بدلا من ان يعاد استثمارها في البلد النامي[٤].

ركز الاقتصاديون التقليديون الجدد (New Classical Economists) على مسألة تراكم رأس المال . ويروا أن وجود قطاع حديث للتصدير في البلدان النامية يعد وسيلة مهمة لعملية النمو التراكمي ، اذ ان قوة النمو الدافعة المشتقة من قطاع التصدير يمكنها ان تنتشر الى بقية قطاعات الاقتصاد القومي وبالتالي الوصول الى تنمية اكثر تسارعا في تلك القطاعات[٥] .

اما فيما يتعلق بالنماذج الحديثة لدور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية ، فقد عرض كندلبرجر (Kindleberger)ثلاثة نماذج لهذا الدور. النموذج الاول يفترض ان التجارة يمكن ان تلعب دورا قياديا (Leading Sector)لعملية التنمية الاقتصادية [٦] . اذ ان زيادة الطلب الخارجي على صادرات بلد ما من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شانها ان تبعث النمو المحلي في ذلك البلد ، ففي حالة التشغيل الشامل ستؤدي زيادة الطلب الخارجي الى زيادة الصادرات من خلال تقليل النفقات والتجديد الانتاجي الذي يؤدي بالتالي الى زيادة الدخول والمدخرات وبالتالي زيادة الاستثمارات وفقا لتحليل هارد –دومر . اما في حالة البطالة فإن زيادة الصادرات ستؤدي الى اعادة توزيع الموارد للقطاعات الاقتصادية الاكثر انتاجية مما يساعد على اتساع حجم الانتاج وتحقيق وفورات داخلية[٧] .

اما النموذج الثاني فيفترض ان التجارة الخارجية تقوم بدور قطاع موازن (Balance Sector) ويفترض هذا النموذج ان الدول النامية لا تستطيع انتاج بعض السلع المصنعة بسبب ضيق السوق ، وبالتالي فإن الزيادة في الدخول ستؤدي الى انفاقها على عدد كبير من السلع . وتستطيع البلدان النامية البدء بالانتاج المحلي للسلع المصنعة ، وذلك بتوفير اسواق خارجية كافية ، لأن قدرتها على استيعاب انتاجها كله محدودة ، وهذه احدى الطرق للابتعاد عن ضيق السوق ثم السعي لاحداث الموازنة بين الاستهلاك والانتاج [٨] . اي تحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق الدولة الواحدة.

اما النموذج الثالث فهو عمل التجارة الخارجية بدور القطاع المبطئ (Lagging Sector) لعملية التنمية حينما لا تنمو الصادرات بالمعدل الكافي لدفع النمو في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني ، وفي هذه الحالة يكون العامل الديناميكي في عملية التنمية الاقتصادية هي الاستثمارات الداخلية التي تنتج للسوق المحلية سواء كان لمواجهة الزيادة في الطلب أو الاحلال محل الواردات [٩] . وفي مثل هذه الحالة لابد من التقليل من استيراد السلع الاستهلاكية ليتسنى للدولة توفير السلع الرأسمالية التي من شانها حفز الاستثمار ومن ثم دفع معدلات النمو الاقتصادي للبلد . وطالما أن حجم الصادرات ينمو ببطء فانه لا بد للدول النامية من التركيز اما على سياسة الاحلال محل المستوردات او سياسة تشجيع الصادرات التي من شانها ان تقلل من التقلبات في حصيلة صادرات تلك الدول .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لقد اشار الاقتصادي لمفالوسي (Lamfalussy) الى نموذج آخر لدور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية ، وكان معتمدا بذلك على نموذج كندلبرجر . وقد بين نموذجه ان زيادة الدخل المحلي الناتجة عن النمو ستؤدي الى زيادة المستوردات ومن ثم فانه يجب ان تزيد الصادرات بالقدر الكافي للمحافظة على التوازن الخارجي وذلك حتى لا تلجأ الحكومة الى سياسة الحد من الطلب المحلي وبالتالي تجنب انخفاض مستوى العمالة ومعدل النمو . وبفضل تحقيق فائض في ميزان المدفوعات كنتيجة للتوسع في صادرات القطر سيمكن الحكومة من اتباع سياسات توسعية من شأنها ان تشجع الاستثمارات المحلية، اضافة الى ذلك فان الصادرات نفسها يمكن ان تدفع الاستثمار بتأثير المضاعف مما يؤدي الى انعاش الطلب المحلي وبالتالي زيادة الطاقة الانتاجية[١٠] .

اما نموذج شنري وسترووت (H.Chenery and A. Strout) فقد قدم حلا للمشكلة التي كانت تعترض معظم الدراسات من حيث ايهما يعتبر المحدد الاساسي للنمو في الدول النامية اهي المدخرات المحلية ام النقد الاجنبي. اذ اعتبر النموذج ان المحدد الاساسي للنمو في تلك الدول هو مدى وفرة او ندرة النقد الاجنبي المتاح لها، وان هناك فجوتان تعترضان سبيل النمو في تلك الدول، الاولى فجوة الادخار الناشئة عن علاقة الاستثمار بمعدل النمو المستهدف للناتج المحلي الاجمالي ومثل هذه الفجوة تتمثل في نقص مدخرات تلك الدول اللازمة لعملية النمو الاقتصادي. اما الفجوة الثانية فهي فجوة التجارة المتولدة من اختلاف معدل نمو الصادرات الذي تحدده عوامل خارجية ، عما تتطلبه المعدلات المستهدفة لنمو الدخل من حدود دنيا لمعدلات تزايد الواردات الضرورية لهذا النمو في الدخل. الا ان نموذج شنري وسترووت قد تم انتقاده من قبل مازلز(Maizels) من حيث اغفاله لتأثير العلاقات المتداخلة بين المتغيرات الناشئة عن كل من الفجوتين الادخارية والتجارية—من ذلك العلاقات المتبادلة بين تغير الصادرات وتغير الادخارات المحلية خاصة لما هو معروف من ارتفاع الميل الادخاري في قطاعات التصدير بالدول النامية. وقد اعتبر مازلز انه من الافضل الاعتماد على تقديرات اسقاطات فجوة التجارة الخارجية كاداة يمكن التحويل عليها بدرجة ادق من تقديرات اسقاطات الفجوة الادخارية، هذا وقد قام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مازلز بتحليل اثر فجوة ميزان المدفوعات على معدلات النمو الاقتصادي بالدول النامية ، فوجد ان مشكلة العجز في النقد الاجنبي المتاح هي المحدد الاساسي لمعدلات النمو الاقتصادي في كثير من الدول النامية ، ومثل هذا العجز في حصيلة النقد الاجنبي يؤدي بالنهاية الى عدم مقدرة الدولة على استيراد السلع اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية[١١] .

٣-٢. محددات الطلب على الصادرات الاردنية :

تتأثر صادرات الأردن بعوامل عدة اهمها: المستوردات (حالة خاصة)، سعر الصرف، عدد السكان، بالاضافة الى الناتج القومي الاجمالي. فبالنسبة لاعتماد الصادرات على المستوردات فيعود ذلك الى اهمية استخدام المستوردات كمادة خام او سلعة رأسمالية، فالقطاع الزراعي يعتمد على السلع الرأسمالية المستوردة كالتراكتورات والآلات الزراعية وغيرها، وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يعتمد على كثير من المواد الخام المستوردة كالمحروقات والاخشاب[١٢] .اما بالنسبة لسعر الصرف مقابل العملات الاخرى فيؤثر في الصادرات من حيث ان زيادة سعر الصرف (Appreciation) ستؤدي الى زيادة اسعار السلع المصدرة ، وهذا الارتفاع في اسعار الصادرات سيؤدي الى احجام المستوردين عن شراء السلع مما يؤدي بالنهاية الى انخفاض حصيلة الصادرات[١٣] . اما فيما يتعلق بعدد السكان فمن الواضح ان زيادة عدد السكان ستزيد من الطلب على منتجاتنا المحلية – صادراتنا للخارج من السلع المختلفة – وبالتالي انخفاض حجم الصادرات الموجهة للدول الأخرى .

وبعد هذا الوصف لبعض المتغيرات التي تؤثر على الصادرات ، فانه يمكننا وضع العلاقة السابقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع على شكل دالة رياضية على النحو التالي[١٤] :

$$X = f(M, ER, POP, Y) \qquad \text{----------(18)}$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حيث أن: (X)تمثل حصيلة الصادرات الوطنية (المتغير التابع)، (M) تمثل المستوردات الاردنية ، (ER) سعرصرف الدولار مقابل الدينار الاردني (بالفلسات) –مقلوب سعر صرف الدينار ، (POP) عـدد السـكان (بالمليون نسمة) ، (Y)الناتج القومي الاجمالي الحقيقي .

ولقياس اثر المتغيرات المستقلة المذكورة انفا، كان لا بد من تحديد شكل دالي يحـدد شـكل العلاقـة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع . اذ ان عدم توفر اساس دقيق يحدد صيغة مسبقة لدالة الصادرات (دالـة رقـم ١٨) ، فقـد جرى التقدير باستخدام الصيغ الخمس الشائعة التالية[١٥] :

(١) الصيغة الخطية. (٢) الصيغة اللوغارتيمية المزدوجة .(٣)الصيغة نصف اللوغارتيمية

(٤) الصيغة اللوغارتمية المعكوسة. (٥)الصيغة التربيعية .

هذا ولاختيار افضل صيغة من الصيغ الخمس السابقة لجأنا الى الاعتماد على نوعين من الاختبارات[١٦] :

(١) الاختبارات الاحصائية : وتشمل اختبارات R^2, R^{-2}, F, t .

(٢) الاختبارات الاقتصادية القياسية : وتشمل اختبار دربن – واتسون (DW) .

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية يمكـن تقديـر الدالـة رقـم (١٨) وخـلال الفـترة ١٩٧٦–١٩٩٢،اعتمادا على المعلومات الموجودة في الملحق رقم (٨) .وبعـد اجـراء عمليـة التقديـر للدالـة رقـم (١٨) ، كان افضل تقدير لهذه الدالة بالصيغة اللوغاريتمية المزدوجة [١٧] :

$$\text{Ln } X = -14.304 + .230 \text{ LnM} + 1.228 \text{ Ln ER} + 1.165 \text{ LnPOP} + 1.288 \text{ LnY} \quad \text{———(19)}$$

(t-Ratio) (.860) (2.170) (1.749) (2.449)

$R^2 = .969$, $R^{-2} = .959$,DW = 1.214 ,F- value =94.160

ويلاحظ من نتائج المعادلـة المقـدرة اعـلاة ، ان (٩٧٪) مـن التغيرات الحاصلـة في الصـادرات الاردنيـة تفسـرها التغيرات الحاصلة في كل من الاستيرادات ، سعر الصرف، عدد السكان ، والناتج القومي الاجمالي الحقيقي. كمـا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويشير اختبار دربن– واتسون (DW) الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات العشوائية اذ جاءت قيمته في المنطقة المحايدة او منطقة عدم التأكد ، حيث بلغت قيمة هذا الاختبار (١,٢١٤) .

هذا ويلاحظ من معلمات النموذج المقدر ان العلاقة بين جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كانت علاقة طردية ، حيث ان :

١– ان العلاقة بين المستوردات والصادرات الوطنية كانت موجبة ، حيث تشير المرونة المحتسبة الى ان حدوث تغير في الاستيرادات بمقدار (١٠٠٪) ستؤدي الى تغير الصادرات الاردنية بمقدار (٢٣٪) . هذا ولم تثبت المعنوية الاحصائية لهذا المتغير (الاستيرادات) على اي مستوى اهمية .

٢– تشير الاشارة الموجبة لمعلمة سعر الصرف الى طردية العلاقة بين سعر صرف الدولار والصادرات الوطنية ، وهذا ما تراة النظرية الاقتصادية . اذ ان الدلالة الاحصائية لهذا المتغير قد ثبتت على مستوى الاهمية (١٠٪) فقط .كما وتشير مرونة الصادرات الوطنية بالنسبة لسعر صرف الدولار الى ان زيادة سعر الصرف بمقدار (١٠٠٪) ستؤدي الى زيادة الصادرات بحوالي (١٢٣٪) . وقد ذكرنا سابقا سبب العلاقة الايجابية بين هذين المتغيرين .

٣– اتفاق معلمة عدد السكان مع المنطق الاقتصادي، الا ان المعنوية الاحصائية لهذه العلاقة لم تثبت على اي مستوى اهمية. فمع مرور الزمن يزداد عدد السكان وكذلك الصادرات الوطنية، وبالتالي فان هذه الزيادة في عدد السكان ستزيد من طلبهم على الصادرات الوطنية وبالتالي ستقل الصادرات الى الخارج .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤- ان العلاقة الايجابية بين الناتج القومي الاجمالي الحقيقي والصادرات الوطنية كانت تتفق مع الواقع الاقتصادي، وقد ثبتت المعنوية الاحصائية لهذه العلاقة على مستوى اهمية (٥٪) و(١٠٪) . اذ ان نمو الاول قد رافقه نمو ملموس في الثاني. علاوة على ذلك ، تشير المرونة المحتسبة الى ان نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بمقدار (١٠٠) دينار ستؤدي الى نمو الصادرات الوطنية بمقدار (١٢٩) دينار. وبمعنى آخر فان النمو في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي محيز للصادرات .بالاضافة الى ذلك كله، فان معدل الدخل الفردي في الاردن كان في زيادة مستمرة بشكل عام خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢، وهذا له بالغ الاثر في طلب الافراد على الصادرات . اذ زاد معدل الدخل الفردي بالاسعار الجارية من (٣٠٣,١) دينار عام ١٩٧٦ ليصل الى (٧٨٥,٧) دينار عام ١٩٩٢ وهو اعلى معدل وصل اليه خلال فترة الدراسة[١٨] .

٣-٣. سياسات التجارة الخارجية :

يقصد بالسياسة التجارية مجموعة الاجراءات المتخذة من قبل الدولة ، بصدد علاقاتها الاقتصادية مع الخارج، وخاصة في مجالي الاستيراد والتصدير[١٩] ، وهذه الاجراءات تقوم على تطبيق المبادىء الاقتصادية المختلفة بهدف توجيه التجارة الخارجية الوجهة التي تعتقد الدولة انها تتفق مع مصلحتها الوطنية وتحقق اهدافها المنشودة .

هذا وقد ازداد تدخل حكومات دول العالم بشكل عام والدول النامية بشكل خاص في سياساتها الاقتصادية وخاصة في مجال تجارتها الدولية ، ومثل هذا التدخل يناقض ما دعت اليه المدرسة الكلاسيكية القديمة والمدرسة الكلاسيكية الجديدة ، اذ دعت هاتان المدرستان الى حرية التجارة الدولية بدلا من تقييدها، ونتيجة لهذا التدخل المستمر اهتم اصحاب الاختصاص في مجال التجارة الدولية بتحليل المشاكل التي تواجه السياسات التجارية التنموية في الدول النامية بشكل خاص[٢٠] .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لقد تعددت اشكال التدخل الحكومي في العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن هذه الاشكال نذكر استخدام الحكومة ما يسمى بالتعرفة الجمركية (Tariffs) ، تحديد حصص الاستيراد (Import Quotas)،كذلك تسعى بعض الدول الى تقيد حرية التصدير (Export Restrictions) بغية تقليل عرض السلعة التي تصدرها تلك الدول في الاسواق الدولية .

٣-٣-١. السياسات التجارية في الدول النامية :

تهدف السياسات التجارية (سياسة الاحلال محل المستوردات وسياسة تشجيع الصادرات) في الدول النامية الى الحد من الاعتماد على استيراد المنتجات الاجنبية لتشجيع صادراتها من المنتجات المحلية وذلك لتقليل العجز الذي تعانيه تلك الدول في موازين تجارتها الخارجية وبالتالي تحسين اوضاع موازين مدفوعاتها. بالاضافة الى ذلك ما يوفره قطاع التصدير من عملات اجنبية تساهم في تمويل المستوردات والعكاس ذلك على عملية التنمية الاقتصادية في تلك الدول .

اولا: سياسة الاحلال محل الواردات (Import - Substitution Policy) :

عرف ونستون (Winston) وبروتون (Bruton) سياسة الاحلال محل المستوردات على انها تلك العملية التي تعني ان ننتج محليا ما كنا نستورده من قبل ، او ما كان يجب ان نستورده ، لو لم نقم بهذا الانتاج . ومثل هذه العملية تتم من خلال خلق اسواق محلية لصناعات الاحلال عن طريق ايجاد الحماية الكافية لها وذلك لمنع استيراد السلع المماثلة لما ينتج محليا، اما عن طريق فرض تعرفة جمركية مرتفعة على السلع المماثلة ، او تطبيق قيود الاستيراد المختلفة لمنع المنافسة بين السلع المستوردة والسلع الوطنية المماثلة لها [٢١] . ونخلص من ذلك الى تعريف مختصر لمفهوم الاحلال محل المستوردات، وهو توسيع القاعدة الانتاجية الوطنية لانتاج سلع مماثلة لتلك التي كنا نستوردها من قبل .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذا ويميز الاقتصاديون بين مفهومين لسياسة الاحلال محل الواردات ، المفهوم الضيق ويعني ان يحل الانتاج المحلي محل المستوردات بحيث يؤدي ذلك الى نقص مطلق في حجم المستوردات، اما المفهوم الواسع فهو قيام الانتاج المحلي بالتعويض عن المستوردات بحيث تزيد المستوردات بمعدل اقل من معدل الزيادة في الناتج المحلي [٢٢] . لقد اتجهت بعض الدول النامية الى تبني سياسة الاحلال محل المستوردات، كون هذه السياسة تركز بالدرجة الاولى على تنمية القطاع الصناعي المحلي على اعتبار ان العرض والطلب على السلع الصناعية اقل تأثرا بالتقلبات مما هو عليه الحال بالنسبة للمواد الاولى . علاوة على ذلك فان هذه السياسة تعمل على تصحيح الاختلالات التي تصيب قطاعات الانتاج المختلفة وذلك من خلال ايجاد قنوات جديدة ومتنوعة للانتاج المحلي وبالتالي العمل على تعميق الترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .

اما الاسباب التي دفعت الدول النامية الى الاعتماد على سياسة الاحلال محل المستوردات، فهي متعددة نذكر منها:

١- ان الزيادة في اسعار المواد الاولية -تخصصت الدول النامية في انتاجها- كانت اقل من الزيادة في اسعار المواد المصنعة- تخصصت الدول المتقدمة في انتاجها- وبالتالي فقد مالت معدلات التبادل التجاري لمصلحة الدول المتقدمة، الامر الذي دفع بالدول النامية الى سلوك طريق التصنيع .

٢- ان تقييد الاستيرادات يمكن ان يشجع الصناعة من خلال حفز اصحاب العمل المحليين والاجانب على الاستثمار في صناعات احلال الاستيرادات عن طريق تمكينهم من الحصول على ارباح عالية اذ تصبح تلك الارباح مصدرا للادخار الضروري لتوسيع حجم الاستثمارات المحلية[٢٣] ، ونتيجة لهذا التنوع في الموارد الاستثمارية (سواء كانت محليةام اجنبية) من شأنها ان تنوع من هيكل الانتاج وبالتالي زيادة مستوى التشغيل .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- انخفاض حصيلة الدول النامية من النقد الاجنبي المتأتي من تصدير هذه الدول لبعض السلع الاولية ، وبالتالي ستجد هذه الدول صعوبات لو ارادت التوسع في مثل هذه الصادرات لزيادة حصيلتها من النقد الاجنبي نتيجة لتناقص الطلب العالمي على هذا النوع من السلع، وهذا النقص في حصيلة الدول النامية من النقد الاجنبي سيجعلها عاجزة عن تمويل مستورداتها من السلع الاستثمارية والوسيطة وبعض السلع الغذائية . علاوة على ذلك ، تجد بعض الدول النامية التي احرزت تقدما في تنفيذ خططها الصناعية صعوبة في تصدير الفائض من السلع المصنعة لديها نتيجة للسياسات التجارية الحمائية التي تفرضها الدول المتقدمة ضد منتجات الدول النامية المصنعة والمصدرة الى اسواقها[٢٤] .

وتجدر الاشارة الى ان الافراط في الاعتماد على سياسة الاحلال محل المستوردات في تنمية القطاع الصناعي قد تؤدي الى نتائج سلبية نتيجة لاستنزاف حصيلة الدولة من العملات الصعبة . هذا وتؤكد بعض الدراسات ان اتباع حكومات دول العالم الثالث لسياسة الاحلال التي تجمع بين مستويات عالية من الحماية وسعر صرف مبالغ في قيمته قد كانت سببا في احباط الصادرات نتيجة لتمكينها الصناعات التي تنتج من اجل السوق المحلية ان تحقق ربحا احتكاريا، ومثل هذه الحماية للسوق المحلية تثني المنظمين عن بذل الجهود اللازمة لغزو الاسواق الاجنبية التي تكون دائما اكثر عرضة للاخطار من السوق المحلية[٢٥] .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيا : سياسة احلال الصادرات (Export - Promotion Policy) :

تقوم هذه السياسة على تنمية وتشجيع القطاع التصديري المحلي بغية زيادة حجم الصادرات ، وبالتالي زيادة حصيلة الدولة من العملات الاجنبية لتمويل مستورداتها من السلع الانتاجية والاستهلاكية الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية ، وتقليل العجز في الميزان التجاري وتحسين اوضاع ميزان المدفوعات. ترتبط هذه السياسة بامكانيات الدولة على استغلال الميزة النسبية والمطلقة في تشجيع السلع المراد تصديرها للسوق الخارجي وهذا يعطي للدولة قدرة تنافسية في السوق الدولي، كما وترتبط هذه السياسة بعدة مزايا من اهمها : اتساع السوق اذ يعتبر السوق الاجنبي امتدادا للسوق المحلي بعكس سياسة الاحلال محل المستوردات التي ترتبط اساسا بالسوق المحلي، فاتساع السوق يعطي القطاع التصديري قدرة اضافية على التوسع والتمتع باقتصاديات الحجم [٢٦].. كما ان سياسة التصنيع التي تعتمد على سياسة احلال الصادرات لا تكون محددة بالحجم الضيق للسوق المحلي ، اذ ان عملية التصنيع عن طريق هذة السياسة تعتمد على الطلب العالمي الخارجي على الصادرات . واخيرا فان هذه السياسة تساهم في توفير فرص عمل اكثر للعاطلين عن العمل .

وبالرغم من هذه المزايا الا ان هناك عدة مخاوف لهذه السياسة من اهمها: ان التركيز على تصدير المادة الخام سيعرض الاقتصاد الى تقلبات اقتصادية نظرا لعدم استقرار الطلب على تلك المواد وتقلب اسعارها من جهة، او عدم قدرة الدول النامية على المنافسة الحقيقية في السوق العالمي من جهة أخرى[٢٧] . هذا وحتى تكون هذه السياسة ناجحة فانه لا بد من تخفيض قيمة العملة لجعل سعر صرف العملة الوطنية اقرب الى قيمته الحقيقية، ولتحسين القدرة التنافسية في السوق العالمية[٢٨] .

اما بالنسبة للحوافز التي قد تتخذ لتشجيع سياسة احلال الصادرات فتتمثل في تقديم الاعفاءات الضريبية المفروضة على الصادرات ، تقديم التسهيلات الائتمانية والاعانات التصديرية لحفز اصحاب المصانع والمشروعات الاخرى لزيادة استثماراتهم، وتخفيض اسعار الفائدة من قبل البنوك. ومثل هذه الحوافز من شأنها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خلق قاعدة صناعية تصديرية تساهم في تنوع الصادرات الوطنية وبالتالي القدرة على المنافسة في الاسواق العالمية

والسؤال المهم الذي يطرح نفسه الآن هو اي من السياسيين يجب ان تتبعها الدول النامية ؟

ان الاجابة على هذا السؤال ليس بالامر السهل ، اذ ان هذه الدول تختلف من حيث عدد سكانها، حجم مواردها ودرجة نموها الاقتصادية، .....الخ . وبالتالي فان اتباع سياسة دون الاخرى يعتمد على الاهداف التي تصنعها الدولة فيما يتعلق بسياستها التجارية التنموية. ولكن من التحليل السابق يتضح ان المشكلة الحقيقية لا تكمن في قضية الاختيار بين السياستين ، اذ ان كل سياسة لها مزاياها وعيوبها، وبالتالي على الدول النامية ان تسعى الى ايجاد سياسة متكاملة من كلا السياستين بحيث تحقق الاهداف التي تصبو اليها تلك الدول من زيادة في حصيلة صادراتها من العملات الاجنبية ، تحقيق الاستقرار في اسعار صادراتها من المواد الاولية، ....الخ .

٣-٣-٢. السياسات التجارية في الاردن :

يتبنى الاردن سياسة تجارية مرنة، تتميز بترك الحرية للقطاع الخاص للقيام بنشاطي الاستيراد والتصدير، الا ان تبني مثل هذه السياسة لا يمنع الحكومة من اتخاذ الاجراءات والتدابير المختلفة التي تستهدف توجيه نشاط التجارة الخارجية ، كحماية الصناعات المحلية الناشئة، وتشجيع الصادرات الوطنية وتنمية وتطوير القطاع الزراعي [٢٩] .لذلك ، تسعى سياسة الاردن التجارية الى تنفيذ البرامج التنموية والاستثمارية والسياسات الاقتصادية المختلفة لتحقيق الاهداف التنموية المتعددة وتدعيم مسيرة التنمية الاردنية ، وتتمثل مثل هذه الاهداف في الحد من استيراد السلع التي يمكن انتاجها محليا، تشجيع المنتجات التصديرية المحلية لزيادة رصيد المملكة من العملات الاجنبية، تقليل العجز المزمن في الميزان التجاري الاردني لتحسين وضع ميزان المدفوعات، تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الشقيقة والصديقة ، بالاضافة الى حماية الانتاج المحلي بغية تعزيز مقدرة الاقتصاد الوطني ورفع كفاءته لتعزيز القدرة التنافسية في مواجهة الاسواق العالمية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وللتعرف على ملامح السياسة التجارية في الاردن ، كان لا بد من اجراء تحليل لاهم الادوات التي يستخدمها الاردن في سياسته التجارية لتحقيق الاهداف التي ذكرت سابقا . ومن اهم الادوات لذكر ما يلي :

اولا : التعرفة الجمركية :

تعرف التعرفة الجمركية على انها جداول تتضمن عرضا بانواع السلع والرسوم الجمركية المفروضة عليها تستخدم كوسيلة يسترشد بها موظفو الجمارك في معرفة البضائع الخاضعة للضرائب الجمركية ومعدلات الضرائب المفروضة عليها ، سواء اكانت مستوردة ام مصدرة[٣٠] . وعلى هذا الاساس ، فان التعرفة الجمركية هي ضريبة تفرضها الدولة على مستورداتها من السلع ، وقد تقوم في بعض الاحيان بفرضها على صادراتها من بعض السلع .

لقد سعت الحكومة الاردنية وعلى مر السنين الى احداث تعديلات مختلفة على قوانين التعريفات الجمركية المتبعة في الاردن لتحقيق مجموعة من الاهداف اهمها :

أ- الحد من استيراد السلع بشكل عام (وخاصة التي لها شبيه محلي) والسلع الكمالية بشكل خاص (كالسيارات الفاخرة والاجهزة الكهربائية كالفيديوهات)، وذلك لتوفير الاموال اللازمة لاستيراد السلع الضرورية لتأمين وتلبية احتياجات التنمية بالاضافة الى تشجيع المنتجات المحلية من خلال فرض تعرفة جمركية مرتفعة على السلع المستوردة المماثلة للسلع المنتجة محليا(الحماية الجزئية) ومن خلال منع استيراد السلع التي تنتج محليا (الحماية الاغلاقية).

ب- دعم القطاع الصناعي الاردني من خلال تخفيف معدلات التعرفة الجمركية على بعض انواع مواد الخام والمنتجات الوسيطة الداخلة في الصناعة ، كاعفاء الاجهزة المستوردة للاستعمالات الطبية والصناعية من الرسوم الجمركية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج- معاملة السلع الراسمالية والانتاجية المستوردة معاملة تفضيلية لما لها من دور ايجابي في عملية التنمية الاقتصادية .

د- ان تحقيق مثل هذه الاهداف من شأنه ان يعزز رصيد المملكة من العملات الصعبة، وتوفير المورد المالي لخزينة الدولة ، وحماية الصناعات المحلية الناشئة ، وخلق صناعات محلية جديدة من شأنها منافسة الصناعات في الاسواق الدولية المختلفة .

ثانيا: مراقبة العملة الاجنبية :

يسعى البنك المركزي الاردني من خلال مراقبته للعملة الاجنبية الى تعزيز موارد المملكة من العملات الاجنبية، وترشيد اوجه استخدامها لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني وذلك في ظل الحفاظ على اكبر قدر ممكن من حرية التعامل بالعملات الاجنبية للاغراض المشروعة[٣١] ، وكذلك حماية السوق المحلية من الاثار المترتبة على شدة تقلبات اسعار صرف العملات الاجنبية من خلال ربط الدينار بسلة من العملات الاجنبية[٣٢] . هذا وقد حدد قانون مراقبة العملة الاجنبية المؤقت رقم (٩٥) لسنة ١٩٦٦ اهداف مراقبة العملة الاجنبية بما يلي [٣٣] :

أ- التأكد من استعمال ارصدة المملكة ومكاسبها من الذهب والعملات الاجنبية لمصلحة الاقتصاد الوطني .

ب- التأكد من ان المبالغ المستحقة للمملكة بالعملة الاجنبية والمستحقة عليها قد استوفيت بطرق صحيحة .

ومن التعليمات التي شملها القانون المذكور سابقا المادتين السابعة والعاسعة واللتان تنصان على اعفاء بعض السلع والخدمات المصدرة من اعادة اثمانها بالعملات الاجنبية (المادة ٧) ، كما حظر على المواطنين الاردنيين القيام ببعض المعاملات الاجنبية الا وفق التعليمات الصادرة بشأنها (المادة ٩) [٣٤] .

هذا وتجدر الاشارة الى ان هذا القانون قد ادخلت عليه بعض التعديلات، ففي عام ١٩٨٣ تم اصدار تعليمات معدلة فيما يتعلق بالكفالات التي يقدمها المصدرون للبنك المركزي الاردني، اذ اصبحت المادة الجديدة تنص على انه يتوجب على كل مصدر ان يقدم لصالح البنك المركزي الاردني كفالة مصرفية بواقع(١٠٪) من قيمة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

البضائع المعاد تصديرها، وتضمن هذه الكفالة اعادة مبالغ بعملات اجنبية تعادل الثمن تلك البضائع مضافا اليها ارباحا بنسبة (٥٪) كحد ادنى[٣٥] . اما في عام ١٩٨٧ فقد تم منع جميع البنوك والشركات المالية ووحدات الصرافة من بيع العملات الاجنبية (باستثناء اوراق النقد والمسكوكات) الى الصرافين المرخصين [٣٦] . وذلك لمنع تسرب الاموال الى خارج المملكة . وفي عام ١٩٨٨ تم السماح للمصدرين الاحتفاظ لدى اى بنك او شركة مالية في المملكة بما يعادل (٥٠٪) من حصيلة صادراتهم بالعملة الاجنبية وذلك لتغطية حاجاتهم من العملات الاجنبية لاستيراد المواد الاولية اللازمة لعملية التصدير[٣٧] .

ثالثا: الاتفاقيات التجارية :

لقد حرص الاردن على توثيق علاقاته الاقتصادية والتجارية مع عدد كبير من الدول الشقيقة والصديقة من خلال الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية المختلفة وعلى اساس المنفعة المتبادلة. وذلك لتوسيع حجم التبادل التجاري مع تلك الدول من خلال اقامة المعارض والمراكز التجارية لتسويق المنتجات المحلية .فقد ارتبط الاردن بعدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الثنائية مع عدد من الدول العربية مثل سوريا ومصر والسودان وليبيا، كذلك وقعت خلال النصف الاول من العقد الحالي عدة بروتوكولات تجارية بين الاردن وعدد من الدول العربية الاعضاء في السوق العربية المشتركة مثل مصر والعراق والسودان بقصد زيادة التبادل التجاري بين هذه الدول[٣٨] . هذا وتجدر الاشارة الى ان حجم التبادل التجاري بين الاردن والدول العربية قد شكل الجزء الاكبر من تجارة الاردن الخارجية (راجع في ذلك الفصل الرابع) الا انه من الضروري العمل على زيادة الاهتمام بمثل هذا التعاون بين الاردن والدول العربية الاخرى وذلك لتحقيق ما تسعى اليه الدول العربية مجتمعة وهو التكامل الاقتصادي العربي .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبعد هذا التحليل لاهم ادوات السياسة التجارية في الاردن ، سنحاول هنا دراسة مدى تجاوب هذه الادوات والى اي مدى قد ساعدت في تحقيق اي آثار او نتائج في خدمة سياستي احلال المستوردات وتشجيع الصادرات الوطنية .

٣-٣-٢-١. سياسة احلال المستوردات :

الاردن كغيره من الدول النامية بدأت في التنمية الصناعية بدايتها الحقيقية منذ اوائل الخمسينات حيث تزايد حجم القطاع الصناعي واهميته في الاقتصاد الاردني، كما تنوعت صناعاته وتطورت خلال هذه الفترة [٣٩] . وجاء هذا الاهتمام بقطاع الصناعة نتيجة للدور الفعال الذي يمكن ان يلعبه التصنيع بعملية التنمية الاقتصادية . وذلك ان التصنيع من اكثر الانشطة الاقتصادية قدرة على حشد الموارد وتعبئتها وتطويرها باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة بهدف تنويع الانتاج وتصحيح الاختلالات في الهيكل الانتاجي وذلك لارتباطه الشديد بالقطاعات الاقتصادية الاخرى عن طريق ارتفاع نسبة مدخراته من القطاعات الاخرى وارتفاع نسبة مدخلات القطاعات الاخرى من مخرجاته الوسيطة والرأسمالية [٤٠] . بالاضافة الى ذلك كله، فقد اصبحت درجة التصنيع في اي دولة تشير الى مدى تخلف او تقدم ذلك البلد .وطالما ان التركيز على قطاع الصناعة في عملية التنمية يجعل الاحلال جزءا من عملية التصنيع[٤١] ، فقد خطا الاردن خطوات مبكرة في تطبيق سياسة احلال المستوردات وذلك عن طريق تبني سياسة الحماية الجمركية للصناعات المحلية ،كفرض حماية جمركية على السلع التي لها شبيه في الانتاج المحلي حيث بلغ عدد السلع التي تتمتع بهذا النوع من الحماية في الاردن (حتى شهر آب ١٩٨٨) حوالي (٥٠) سلعة محلية، كذلك اتبعت الحكومة سياسة الحماية الاغلاقية كمنع استيراد بعض السلع التي تنتج محليا منعا باتا، وقد بلغ عدد السلع التي تمتعت بهذا النوع من الحماية (حتى شهر آب ١٩٨٨) حوالي (٢٥) سلعة محلية[٤٢] .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذا ولتحديد ما اذا كانت مثل هذه الاجراءات (سياسة الحماية الجمركية وسياسة الحماية الاغلاقية) قد نجحت في تحقيق اي نتائج ايجابية قمنا بقياس مستوى الاحلال لاهم الصناعات الاردنية الرئيسية حسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC) . وقد تمت عمليةالقياس بأخذ الفرق بين الانتاج المحلي الى العرض الكلي في نهاية الفترة المدروسة وبدايتها، اي[٤٣] :(و٢-و١) للفترة الاولى ، و(و٣-و٢) للفترة الثانية. حيث ان و١=(الانتاج المحلي/العرض الكلي) في عام ١٩٧٩، و٢=(الانتاج المحلي /العرض الكلي) في عام ١٩٨٣ ، و٣=(الانتاج المحلي/ العرض الكلي) في عام ١٩٨٧ . هذا وكما نلاحظ فقد تم تقسيم الدراسة الى فترتين جزئيتين هما الفترة الاولى والتي تمثل الفترة ١٩٧٩-١٩٨٣، والفترة الثانية والتي تمثل الفترة ١٩٨٣-١٩٨٧ .وعند احتساب مستوى الاحلال لاهم الصناعات الاردنية الرئيسية اتضح لنا ما يلي (الجدول رقم ١٠):

اولا: ان سياسة احلال المستوردات في الاردن كانت ناجحة خلال الفترة الاولى (١٩٧٩-١٩٨٣)،اذ بلغ مقدار الوفر في النقد الاجنبي المتحقق نتيجة لاتباع هذه السياسة حوالي (٦٧,٥) مليون دينار في عام ١٩٨٣. هذا ويتضح لنا من نفس الفترة الامور الثلاث التالية :

(١) كانت سياسة الاحلال فعالة (حققت نتائج ايجابية) في صناعة المواد الغذائية، صناعة الورق والمنتجات الورقية، صناعة الكيماويات الصناعية، تكرير البترول ، المنتجات المعدنية الاساسية. هذا وقد بلغ مستوى الاحلال في تلك الصناعات (٦٪) ، (٢١٪) ، (٢٥٪) ، (١١٪) ، (٢٠٪) على الترتيب. ونتجت هذه الفعالية عن مقدرة هذه الصناعات على تحقيق وفر في النقد الاجنبي نتيجة اتباعها سياسة احلال المستوردات ، هذا وبلغ الوفر الذي حققته هذه الصناعات حوالي (٨٨,٦) مليون دينار في عام ١٩٨٣.ويعود السبب في تحقيق هذه الصناعات لنتائج ايجابية الى العوامل التالية :

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ- ان تطبيق سياستي الحماية الجمركية والاغلاقية عملتا على حماية منتجات تلك الصناعات، مما اعطى حافز للمؤسسات الاخرى للدخول الى السوق وبالتالي زيادة الانتاج المحلي .

ب- ان نمو الانتاج المحلي لتلك الصناعات كان يفوق نمو مستورداتها خلال الفترة ١٩٧٩- ١٩٨٣، اذ بلغت نسبة النمو في انتاج تلك الصناعات (٩٠,٤٪) ، (٢٦٢,٩٪) ، (٢٩١,٥٪) ، (٧١٠,١٪) ، (٩٨,٩٪) على التوالي ، في حين بلغت نسبة النمو في مستوردات نفس الصناعات (٤٦,٥٪) ، (٥٧,٤٪)، (٤١,٠٪),(٤١,٠٪), (-٢٦,٣٪) على التوالي (الملحق رقم ١٠).

(٢) كانت سياسة الاحلال غير فعالة (حققت نتائج سلبية) في الصناعات التالية: المشروبات، التبغ ، منتجات المطاط، الماكنات غير الكهربائيه , الماكنات الكهربائية . حيث ان تطبيق هذه الصناعات لسياسة احلال المستوردات قد ادت الى تحقيق خسارة في النقد الاجنبي المتوفر، وكان حجم هذه الخسارة حوالي(٢١,١) مليون دينار. هذا وقد بلغت مستويات الاحلال لتلك الصناعات وعلى التوالي (-١٪) (-٣٪) ، (-٣,٪) ، (-٧٪) ، (-٢,٣٪) .ويعود السبب في هذه النتائج السلبية الى العوامل التالية :

أ- ان الطلب على منتجات تلك الصناعات كان محدود، مما افقد تلك الصناعات قدرتها على منافسة منتجات السلع المستوردة .

ب- ان السلع التي تنتجها هذه الصناعات قد لاتكون من ضمن السلع التي شملتها سياسة الحماية الجمركية او سياسة الحماية الاغلاقية .

ج- ان نمو الانتاج المحلي لتلك الصناعات كان يقل عن نمو مستورداتها خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٣. حيث بلغت نسبة النمو في منتجات تلك الصناعات (٤٢,٨٪) ، (١٢٠,٣٪) ، (١٢,٦٪)،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١٩,٧٪) ، (١٥,٥٪) على التوالي، وبالمقابل نمت مستورداتها بالنسب التالية (٤٥,٣٪) ، (٣٠٠,٩٪) ، (١١٢,٨٪) ، (٢٢٠,٤٪) ، (٣٤٠,٦٪) على التوالي (الملحق رقم ١٠).

(٣) كانت سياسة الاحلال محايدة (لم تحقق اي نتائج) في صناعة المنسوجات وصناعة الملابس الجاهزة / عدا الاحذية ، اذ بلغ مستوى الاحلال في تلك الصناعتين صفرا ، وبالتالي فانها لم تحقق اي وفر في النقد الاجنبي. وهذا قد يدل على ان الصناعتين المذكورتين لم تطبقا سياسة احلال المستوردات خلال الفترة ١٩٧٩– ١٩٨٣.

ثانيا: ان سياسة احلال المستوردات التي اتبعها الاردن خلال الفترة ١٩٨٣–١٩٨٧ لم تكن ناجحة، اذ ان الصناعات مجتمعة (والتي هي محل الدراسة) لم تحقق وفرا في النقد الاجنبي بل على العكس فقد ساعدت على تسرب النقد الاجنبي(بعض الصناعات حققت وفرا في النقد الاجنبي) . وقد بلغ مقدار التسرب او الخسارة في النقد الاجنبي حوالي(١٣,٧) مليون دينار عام ١٩٨٧ .

وكما هو الحال بالنسبة للفترة ١٩٧٩– ١٩٨٣، فان بعض الصناعات خلال الفترة ١٩٨٣– ١٩٨٧ قد حققت وفرا في النقد الاجنبي (المواد الغذائية ، التبغ ، المنسوجات، منتجات المطاط ، المنتجات المعدنية الاساسية، والماكنات الكهربائية) وذلك لان النمو في انتاج تلك الصناعات يفوق نمو مستورداتها. وعلى العكس من ذلك ، فان البعض الاخر من الصناعات قد تسببت في تسرب النقد الاجنبي(المشروبات، الملابس الجاهزة/ عدا الاحذية، الورق والمنتجات الورقية، الكيماويات الصناعية ، تكرير البترول ، والماكنات غير الكهربائية). فبالنسبة للمجموعة الاولى من الصناعات فقد حققت وفرا قدره (٣١,٤)مليون دينار ، في حين سربت المجموعة الثانية ما قدره (٤٥,١) مليون دينار.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٠)
مستويات احلال المستوردات لاهم الصناعات الاردنية
خلال الفترتين (١٩٧٩-١٩٨٣) و (١٩٨٣-١٩٨٧)

	نوع الصناعة	الانتاج المحلي الى العرض الكلي(١) عام ١٩٧٩ (و١)	الانتاج المحلي الى العرض الكلي عام ١٩٨٣ (و٢)	الانتاج المحلي الى العرض الكلي عام ١٩٨٧ (و٣)	مستوى الاحلال خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٣) (و٢-و١)	مستوى الاحلال خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٨٧) (و٣-و٢)	الوفر في النقد الاجنبي المتحقق عام ١٩٨٣ نتيجة الاحلال (بالالف دينار)- ع٢(و٢-و١)	الوفر في النقد الاجنبي المتحقق عام ١٩٨٧ نتيجة الاحلال (بالالف دينار)- ع٣(و٣-و٢)
١.	المواد الغذائية	,٣٠	,٣٦	,٤٣	,٠٦	,٠٧	٨١٤٦,٦٢	١٢٨٤٩,٦٢
٢.	المشروبات	,٨٧	,٨٦	,٨٥	-,٠١	-,٠١	-١٨٨,٤٧	-٢٧٧,٩١
٣.	التبغ	,٩٧	,٩٤	,٩٦	-,٠٣	,٠٢	-١٢٤٩,١١	١٠٧٥,١٤
٤.	المنسوجات	,٢٢	,٢٢	,٢٥	صفر	,٠٣	صفر	١٦٤٦,٣٧
٥.	الملابس الجاهزة/عدا الاحذية	,٣٠	,٣٠	,٢٤	صفر	-,٠٦	صفر	-٢٤٠٩,٧٨
٦.	الورق والمنتجات الورقية	,٣٨	,٥٩	,٥٦	,٢١	-,٠٣	٦١٣٨,٧٢	-١١٥٤,٥٨
٧.	الكيماويات الصناعية	,٣٣	,٥٨	,٥٧	,٢٥	-,٠١	٣٠٣٧٢,٢٥	-١٩٢٢,١٩
٨.	تكرير البترول	,٨٦	,٩٧	,٨٦	,١١	-,١١	٢٧١٢٧,٩٨	-٣٠٣٥٩,٨٩
٩.	منتجات المطاط	,٠١	,٠٠٧	,٠٥	-,٠٠٣	,٠٤٣	-٥٥,٦١٧	١٢٣١,٩٥
١٠.	منتجات البلاستيك	*	*	*	*	*	*	*
١١.	المنتجات المعدنية الاساسية	,١٩	,٣٩	,٥١	,٢٠	,١٢	١٦٨٥٢,٤	١٠٥٦٥,٠٤
١٢.	ماكنات غير كهربائية	,٢١	,١٤	,٠٥	-,٠٧	-,٠٩	-١٥٨٩٢,١٧	-٨٩٧٣,٩
١٣.	ماكنات كهربائية	,٠٣	,٠٠٧	,٠٧	-,٠٢٣	,٠٦٣	-٣٧٥٠,١٩٦	٤٠٣٥,٤٠٢
١٤.	معدات النقل	**	**	**	**	**	**	**
	المجموع						٦٧٥٠٢,٤٠٧	-١٣٦٩٤,٧٢٨

المصدر :

(١) العرض الكلي = الانتاج المحلي من سلعة معينة + المستورد من نفس السلعة.

احتسبت بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (٩) ، والملحق رقم (١١) .

*** مدمجة مع صناعة منتجات المطاط.**

**** مدمجة مع صناعة المنتجات الكهربائية .**

ع٢ هي العرض الكلي من السلعة محل الدراسة في عام١٩٨٣، وع٣ هي العرض الكلي من السلعة في عام ١٩٨٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثا: وبمقارنة مستويات الاحلال للفترة الاولى (١٩٧٩- ١٩٨٣) مع مستويات الاحلال للفترة الثانية (١٩٨٣-١٩٨٧) نلاحظ ما يلي :

(١) بلغت اعلى درجة احلال خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٣) في صناعة الكيماويات الصناعية (٢٥٪) ، في حين بلغت اعلى درجة احلال خلال الفترة (١٩٨٣- ١٩٨٧) في صناعة المنتجات المعدنية الاساسية (١٢٪) . وبالمتوسط ، كانت مستويات الاحلال خلال الفترة الاولى اعلى مما هي عليه خلال الفترة الثانية، اذ بلغت في الاولى (٥,٨٪) في حين بلغت في الثانية (٠,٣٪) (مع استثناء صناعة منتجات البلاستيك وصناعة معدات النقل).

هذا ويعود السبب في تميز صناعة الكيماويات الصناعية وصناعة المنتجات المعدنية الاساسية باعلى درجة احلال خلال الفترة ١٩٧٩- ١٩٨٣ والفترة ١٩٨٣- ١٩٨٧ على التوالي الى قدرة هاتين الصناعتين على تحقيق اعلى نسبة زيادة في الانتاج المحلي الى العرض الكلي بين الصناعات التي هي محل الدراسة . فقد زادت نسبة الانتاج المحلي الى العرض الكلي بالنسبة لصناعة الكيماويات الصناعية خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٣ من (٣٣٪) الى (٥٨٪) ، اي بزيادة قدرها (٢٥٪) وهذا يدل ايضا على انخفاض نسبة المستوردات الى العرض الكلي بنسبة (٢٥٪) . اما بالنسبة لصناعة المنتجات المعدنية الاساسية فقد زادت نسبة انتاجها المحلي الى العرض الكلي خلال الفترة ١٩٨٣- ١٩٨٧ من (٣٩٪) الى (٥١٪) ، اي بزيادة قدرها (١٢٪) ، وهذا يشير في نفس الوقت الى انخفاض نسبة مستوردات هذه الصناعة الى العرض الكلي بمقدار (١٢٪).

(٢) حققت بعض الصناعات زيادة في درجة الاحلال خلال الفترة الثانية عما كانت عليه خلال الفترة الاولى , وهذه الصناعات هي المواد الغذائية، التبغ، المنسوجات، منتجات الملابس، والماكنات الكهربائية وقد بلغ مقدار الزيادة في درجة الاحلال لتلك الصناعات (١٪)،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٥٪)،(٣٪)و(٤,٦٪)،(٨,٦٪) على التوالي . وهذه الزيادة في درجات الاحلال جاءت نتيجة لانخفاض نسبة المستوردات الى العرض الكلي في الفترة الثانية عما كانت عليه في الفترة الاولى، وقد بلغ مقدار الانخفاض في هذه النسبة خلال الفترة الثانية (٧٪) ، (٢٪) ، (٣٪) ، (٤٪) ، (٦٪) على التوالي [٤٤] .

وعلى العكس من ذلك ، نجد ان بعض الصناعات قد انخفضت مستويات الاحلال فيها وهذه الصناعات هي الملابس الجاهزة/ عدا الاحذية ، الورق والمنتجات الورقية، الكيماويات الصناعية ، تكرير البترول، المنتجات المعدنية الاساسية، الماكنات غير الكهربائية . اذ بلغ مقدار الانخفاض في مستويات احلال تلك الصناعات (٦٪) ،(٢٤٪) ، (٢٦٪) ، (٢٢٪) ، (٨٪) ، (٢٪) على التوالي . ومثل هذا الانخفاض في درجات احلال تلك الصناعات يعود الى زيادة طلبها على الواردات بنسبة اكبر من زيادة انتاجها المحلي (باستثناء صناعة المنتجات المعدنية الاساسية) اذ بلغت نسب النمو في مستوردات تلك الصناعات خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٧ (٣٣,٩٪)، (٤٢,٤٪) ، (٦١,٨٪) ، (٤٥٦,٣٪) ، (-١٧,١٪) ، (-٥١,٦٪) على التوالي ، في حين بلغت نسبة النمو في انتاجها المحلي (-٤,٨٪) ، (٢٤,٢٪) ، (٥٥,٦٪) ، (-٧٠,٠٪) ، (٣٩,٠٪) ، (-٨٣,٣٪) على التوالي (الملحق رقم ١٠) . ومثل هذا الانخفاض في مستويات احلال الصناعات المذكورة سابقا جاء نتيجة لاعتمادها على المعونات والمساعدات الاجنبية لتمويل مستورداتها الامر الذي جعلها تزيد من طلبها على الواردات وبالتالي انخفضت مستويات الاحلال فيها ، مع استثناء لصناعة المنتجات المعدنية الاساسية التي زاد انتاجها وقل استيرادها خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٧ . هذا وقد تبين في دراسة اخرى [٤٥] لقياس وتحديد مدى تأثير الاحلال محل المستوردات على نمو الناتج الصناعات التحويلية في الاردن خلال الفترتين (١٩٧٩-١٩٨٣) ، و (١٩٨٣-١٩٨٧)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ان اثر الاحلال محل المستوردات خلال الفترتين المذكورتين كان موجبا وبدرجة كبيرة على نمو الصناعات التحويلية. اذ بلغت الاهمية النسبية لتأثير الاحلال محل المستوردات خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٣ نحو (٤٨,٣٪) على مستوى الصناعات التحويلية ككل ، كما بلغت نحو (٢٥,٧٪) ، (٤٢,٦٪) ، (١٨,٢٪) على مستوى الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية على الترتيب . اما خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٧، فقد بلغت الاهمية النسبية لتأثير هذا الاحلال نحو (٨٤,٩٪) على مستوى الصناعات التحويلية ككل ، كما بلغت نحو (٤٢,٨٪) ، (١٨٤,٠٪) على مستوى الصناعات الاستهلاكية والرأسمالية على التوالي ، في حين بلغت (-٣٧,٥٪) على مستوى الصناعات الوسيطة وهذا التأثير السلبي يعود الى ان المستوردات قد نمت بنسبة اكبر من نمو الانتاج المحلي للصناعات الوسيطة خلال تلك الفترة . وكنتيجه لذلك ، فأن هذا الارتفاع في مستوى تأثير الاحلال محل المستوردات على نمو الصناعات التحويلية يعود الى تأكيد السياسة الاقتصادية في الاردن على تطوير هذا النوع من الصناعات والتي بدورها تساهم في تغطية حاجة السوق المحلي اضافة الى تقليل حجم المستوردات .

٣-٣-٢-٢. سياسة تشجيع الصادرات الوطنية :

اولى الاردن اهمية خاصة لقطاع التصدير لما له من دور ايجابي في عملية التنمية الاقتصادية من خلال عائداته من النقد الاجنبي والتي تسهم في تمويل المستوردات من السلع اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية بالاضافة الى تأمين حاجة المواطنين من السلع الاستهلاكية الضرورية. كما وتعود اهمية قطاع التصدير في الاردن الى ان هذا القطاع يعتبر هو الورقة التجارية الرابحة لاستغلال الطاقات المعطلة الاستغلال الامثل، وتوسيع المقدرة الانتاجية للصناعات المختلفة لتمكينها من منافسة الاسواق الخارجية من خلال تنويع وتحسين جودة منتجاتها التصديرية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذا وقد تعددت الطرق التي تستخدمها الدول المختلفة في تشجيع صادراتها ، منها تقديم الاعانات للصناعات التصديرية (خاصة في اوقات الكساد الاقتصادي) ومثل هذه الاعانات قد تكون على شكل اعانات مادية – تتمثل في مدفوعات نقدية ، او تخفيض الضرائب المفروضة على تلك الصناعات – او قد تكون على شكل اعانات ادارية– كتقديم الاستشارات. ومن الطرق المستخدمة ايضا لتشجيع الصادرات انشاء صناديق خاصة وظيفتها المحافظة على اسعار المنتجات التصديرية مرتفعة او على الاقل المحافظة عليها ثابتة .

اما بالنسبة للاردن فقد اتخذ العديد من السياسات والاجراءات والتدابير التي من شأنها ان تشجع القطاع التصديري الاردني[٤٦] ، فقد قامت الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة بانتهاج سياسات مختلفة تهدف الى تشجيع الصادرات الاردنية وقد تضمنت هذه السياسات المبادىء والاسس التالية [٤٧] :

١– اعطاء حوافز للصادرات عن طريق الاعفاءات الضريبية المختلفة ، فمثلا اعفاء (١٠٪) من الدخل الخاضع للضريبة اذا كانت قيمة الصادرات السنوية الى مجموع قيمة المبيعات السنوية لنفس المنتج لا تقل عن (٢٠٪) .

٢– تبسيط اجراءات الادخال المؤقت للبضائع واخراجها ، فمثلا اعفاء (٢٪) كحد اعلى من الكميات المدخلة مؤقتا واخراج المبالغ المودعة لدى الجهات المختصة كاملة الى اصحاب العلاقة بعد انتهاء التصدير .

٣– عقد المزيد من الاتفاقات الثنائية من اجل تسهيل تسويق المنتجات الاردنية ، بالاضافة الى اقامة المعارض المؤقتة والدائمة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة كغرف الصناعة والتجارة والمصدرين والمنتجين .

٤– انشاء قسم خاص لرقابة الصادرات وفرض عقوبات على مخالفي المواصفات المقررة للسلع المراد تصديرها

٥–القيام بعمليات الدعاية والاعلان والترويج للسلع الاردنية وذلك عن طريق الملحقين التجاريين في السفارات الاردنية ووسائل الاعلام والوفود التجارية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣-٤. اثر الصادرات الوطنية على النمو الاقتصادي :

تناولنا في مبحث سابق من هذا الفصل الدور الذي يمكن ان تؤديه التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية دون الاشارة الى الدراسات التطبيقية التي عالجت هذا الموضوع . لذلك سنتناول في هذا المبحث اهم الدراسات الاحصائية والاقتصادية القياسية التطبيقية التي ربطت العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وذلك من خلال دراسة وتحليل العلاقة بين الصادرات- باعتبارها القطاع الذي يقود عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي .

٣-٤-١. الدراسات السابقة :

يرى الكثير من الاقتصاديين ان سياسة تشجيع الصادرات يمكن ان تلعب دورا اكبر في التأثير على النمو الاقتصادي من سياسة الاحلال محل المستوردات، وذلك لان السياسات الموجهة نحو تشجيع الصادرات تؤدي الى زيادة المبيعات من الصادرات ليس فقط في الاسواق المحلية وانما تمتد لتشمل الاسواق الخارجية ايضا، وهذا يؤدي الى اعادة توزيع الموارد الانتاجية حسب نظرية الميزة النسبية مما يؤدى الى الاستفادة من اقتصاديات الحجم، كما ان استخدام هذه السياسة يؤدي الى زيادة حجم العمالة. على العكس من ذلك نجد ان سياسة الاحلال محل المستوردات تركز فقط على الاسواق المحلية وهذا يزيد من الكلفة نتيجة عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم في الاسواق الضيقة [٤٨] .

لقد اشارت البحوث والدراسات الحديثة الى العلاقة بين معدل النمو في الصادرات ومعدل النمو في الدخل القومي، وقد تبين من هذه الدراسات ان هناك ارتباطا بين المعدلين على الرغم من اختلاف درجة هذا الارتباط من دراسة الى أخرى . لذلك سنتحدث عن مجموعتين من الدراسات الاقتصادية التي بحثت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي . المجموعة الاولى تشمل الدراسات الاقتصادية على المستوى الاجنبي ، اما المجموعة الثانية فتشمل الدراسات الاقتصادية على الصعيد الاردني .فبالنسبة للدراسات على المستوى الاجنبي ، نذكر منها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدراسة التي قام بها الاقتصادي مايكل مايكلي (Michael Michaely) عام ١٩٧٧ ،اذ حاولت هذه الدراسة فحص العلاقة بين التوسع في الصادرات (Export Expansion) المعبر عنه بمعدل التغير في نسبة الصادرات الى الناتج القومي، ومعدل النمو الاقتصادي المعبر عنه بمعدل التغير في الانتاج الفردي (Per Capita Product)وقد اظهرت هذه الدراسة امرين هما :

١) وجود علاقة ايجابية بين معدل النمو في الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي ، اذ وجد ان معامل ارتباط سبيرمان كان (٣٨٪) (معامل ارتباط بيرسون كان ٤٨٪) وان هذا المعامل ذات دلالة احصائية على مستوى (١٪) .

٢) ان العلاقة بين التوسع في الصادرات والنمو الاقتصادي كانت اقوى في حالة الدول النامية الاكثر تقدما ،اذ بلغ معامل الارتباط لهذه الدول (٥٢٪) ، في حين كان هذا المعامل(-٤٪) في حالة الدول النامية الاقل تقدما .

وتجدر الاشارة هنا ، الى ان هذه الدراسة قد شملت (٤١) دولة نامية، وقد غطت هذه الدراسة الفترة الواقعة بين ١٩٥٠- ١٩٧٣ ، كما ان جميع المتغيرات قد احتسبت على اساس الاسعار الثابتة[٤٩] .

كما بحث ويليم تيلر (William Tyler) في عام ١٩٨١ العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي من خلال دراسة قياسية للفترة ١٩٦٠- ١٩٧٧ على (٥٥) دولة نامية ذات الدخل المتوسط وقام تيلر بالتعبير عن الصادرات بمعدل النمو السنوي في الصادرات الكلية ، في حين عبر عن النمو الاقتصادي بمعدل النمو السنوي في الناتج المحلي . ووجد ان العلاقة بين المتغيرين كانت موجبة وقوية وذات معنوية احصائية ، اذ كان معامل ارتباط بيرسون (٤٩٪) ، كما وجد ان نمو الصادرات الكلية بمعدل (١٪) ستؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمعدل (٠,٠٥٧٪) . وكذلك وجد ان معامل ارتباط بيرسون بين نمو الصادرات من الصناعات التحويلية والنمو

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاقتصادي قد بلغ (٣٨٪) ، كما وجد ان نمو الصادرات التحويلية بمعدل (١٪) سيؤدي الى نمو الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (٠,٠٤٥ ٪) [٥٠] .

وفي دراسة للاقتصادي بيلا بالاسا (Bela Balassa) في عام ١٩٧٨ والتي قام بها على (١١) دولة نامية ، خلال الفترة ١٩٦٠ – ١٩٧٣ ، وجد بأن معامل الارتباط بين النمو في الصادرات والنمو في الناتج القومي الاجمالي (النمو الاقتصادي) كان اكبر من معامل الارتباط بين نمو الصادرات من الصناعات التحويلية ونمو الناتج القومي الاجمالي . اذ بلغ هذا المعامل بالنسبة للعلاقة الاولى حوالي (٨٩٪) ، في حين بلغ بالنسبة للعلاقة الثانية حوالي (٧١٪) . كما وجد ان هناك علاقة ايجابية وقوية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي ، اذ وجد بأن زيادة معدل نمو الصادرات بمقدار (١٪) ستزيد من معدل النمو الاقتصادي بمقدار (٠,٠٤٪) [٥١] .

واخيرا وجد روبرت ايمري (Robert Emery) في دراسة على (٥٠) دولة خلال الفترة ١٩٥٣ – ١٩٦٣ ان العلاقة بين الصادرات والناتج القومي الاجمالي قوية . حيث بلغت درجة الارتباط بينهما (٨٢٪) ، كما اسفرت الدراسة عن ان كل زيادة في الصادرات بمعدل (٢,٥٪) يترتب عليها زيادة بمعدل (١٪) في نصيب الفرد من الناتج القومي . وخلصت الدراسة الى ان تحقيق معدلات النمو الاقتصادي الاكثر ارتفاعا يرتبط برفع معدلات نمو الصادرات وانعاشها ، وان الدولة التي تبغي الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي لديها ينبغي ان تعنى باستخدام السياسات المحققة لانعاش صادراتها [٥٢] .

اما على صعيد الدراسات الاقتصادية في الاردن ، فقد قام شامية و الروابدة في دراسة لهما عام ١٩٨٩ ، بقياس اثر الصادرات الوطنية على النمو الاقتصادي (النمو في الناتج المحلي الاجمالي) ، وقياس اثر التركيب السلعي للصادرات الوطنية على النمو الاقتصادي وعلى النمو في القيمة المضافة المتحققة في القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي . وقد شملت الدراسة البيانات الصادرة عن البنك المركزي الاردني خلال الفترة ١٩٦٧ – ١٩٨٩ . وكانت نتائج دراستهما على النحو التالي[٥٣] :

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١) وجود علاقة عكسية بين النمو في الصادرات الوطنية ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، حيث بلغت القيمة الحدية المقدرة حوالي (-٠,٠٦١) ، وكان معامل الارتباط بين هذين المتغيرين (١٧٪).

٢) ان نمو الصادرات الوطنية من السلع الاستهلاكية لها اثر ايجابي على النمو الاقتصادي ، في حين ان نمو الصادرات الوطنية من السلع الرأسمالية والمواد الخام كانتا ذات اثر سلبي على النموالاقتصادي . حيث بلغت القيم الحدية المقدرة حوالي (٠,١٨) ، (-٠,٠١٥) ، (-٠,٠٧٣) على التوالي.

٣) الصادرات الوطنية من السلع الاستهلاكية والمواد الخام لها آثارا ايجابية على النمو في القطاع الصناعي، اذ بلغت القيم الحدية حوالي (٠,١٩) ، (٠,٢٢) على التوالي ، في حين كان اثرالصادرات الوطنية من السلع الرأسمالية عكسيا على النمو في القطاع الصناعي ، اذ بلغت القيمة الحدية حوالي (-٠,١٣).

اما بالنسبة للدراسة التي قام بها الهزايمة في عام ١٩٩٣ على الصناعات التحويلية في الاردن (خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٩٠) فقد توصل الى ان النمو في الصادرات الوطنية الاجمالية يؤثر ايجابيا في معدل النمو في اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية ، وقد بلغت القيمة المقدرة لذلك التأثير حوالي (١٨٪). كما وجد بأن هناك علاقة طردية بين النمو في الصادرات الصناعية الاجمالية ونمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية اذ ان حدوث تغير بمقدار (١٪) في معدل نمو الصادرات الصناعية يؤدي الى تغير مقداره (٠,١١٪) في معدل نمو اجمالي ناتج قطاع الصناعة التحويلية [٥٤] .

٣-٤-٢. قياس اثر الصادرات على النمو الاقتصادي:

وبعد استعراض الدراسات المختلفة التي درست طبيعة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي – والتي استخدم فيها الاقتصاديين النماذج القياسية المختلفة – فإنهم يتفقون على ان الصادرات تؤثر ايجابيا في النمو الاقتصادي . وتجدر الاشارة هنا ، الى ان معظم تلك الدراسات قد اعتمدت في دراستها على البيانات المسحوبة قطاعيا (Cross Section Data) على الدول النامية والتي كانت محور دراستهم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولتحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الاردن ، كان لابد من وضع نموذج قياسي يصف طبيعة تلك العلاقة ، لذلك قمنا في هذه الدراسة بقياس اثر الصادرات الوطنية على النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٩٢ بتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية على نموذج الانحدار البسيط [٥٥] . هذا وقد تم استخدام البيانات الصادرة عن البنك المركزي الاردني لتحليل طبيعة تلك العلاقة (الملحق رقم ٧) . وكانت النتائج على النحو التالي:

$$Y= 1516.2+.893\ X \qquad \text{----------(20)}$$

(t-Ratio) (1.246)

$R^2 =.099,\ R^{-2} =.036,\ DW=.381,\ F\text{-}Value=1.55$

حيث تشير (Y) الى الناتج القومي الاجمالي و(X) الى الصادرات الوطنية –اسعار ثابتة ١٩٨٦ = ١٠٠.

ويستدل من نتائج التقدير اعلاه ما يلي:

١– عدم تمتع معلمة المتغير المستقل بدلالة احصائية وعلى جميع مستويات الاهمية ويستدل على ذلك من القيما التائية المشار اليها داخل القوس . كما وأن قدرة المتغير المستقل على تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع كانت منخفضة، اذ بلغ معامل التحديد حوالي (١٠٪). كما وتشير المعادلة اعلاه الى وجود مشكلة ارتباط ذاتي وهذا ما يظهره اختبار دربن – واتسون الاحصائي الذي بلغ (٠,٣٨) [٥٦] .

٢–من الواضح ان هناك علاقة ايجابية بين الصادرات والناتج القومي الإجمالي وهذا يتضمن زيادة الصادرات الوطنية قادر للتأثير علىزيادة الناتج القومي الاجمالي .وبمعنى آخر ، انه لو زادت الصادرات الوطنية بمقدا (١) فإن الناتج القومي الاجمالي سيزيد بمقدار (٠,٨٩) . ولم تثبت المعنوية الاحصائية لهذه العلاقة كم ذكرنا سابقا .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هوامش الفصل الثالث

(١) القرآن الكريم ، سورة قريش.

(٢) وجدي محمود حسين ، نشاط التصدير والانماء الاقتصادي بالبلدان النامية مع دراسة خاصة لحالة الاقتصاد المصري ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ ، ص ص ٨٣-٨٤.

(٣) ياسر محمد المقبل ، علاقة الاستيرادات باهم المتغيرات الاقتصادية في المملكة الاردنية الهاشمية ، دراسة قياسية ١٩٦٠ - ١٩٨٥ ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ٦.

(٤) محمد صالح القريشي ، وفواز جاد الله الدليمي ، مقدمة في الاقتصاد الدولي ، مديرية دار الكتب للنشر، الموصل ، ١٩٩٠ ، ص ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(٥) محمد صالح القريشي ، وفواز جاد الله الدليمي ، مصدر سابق، ص ١٠٤.

(6) C.Kindleberger , Economic Development , Second Edition , Tokyo , 1955 , P.304.

نقلا عن:

محمد ابراهيم الشيخ حمد ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في الكويت للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨١ ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٨ ، ص ١٦ .

(7) C.Kindleberger , Foreign Trade and The National Economy , 1962 (Yale University Press), PP. 196-198.

نقلا عن:

وجدي محمود حسين ، مصدر سابق ، ص ١٠٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(8) C.Kindleberger , Foreign Trade and The National Economy , OP.Cit . PP. 205 - 206 .

نقلا عن :

ياسر محمد المقبل ، مصدر سابق ، ص٧.

(9) C.Kindleberger , Economic Development , Mc Graw-Hill , New York , 1958, P.246.

نقلا عن :

محمد ابراهيم الشيخ حمد ، مصدر سابق ،ص١٦.

(١٠) وجدي محمود حسين ، مصدر سابق ، ص ص ١٠٦ -١٠٧.

(١١) نفس المصدر ، ص ص ١٠٨ - ١١٠.

(١٢) حسين طلافحة ، الميزان التجاري الاردني ، جامعة اليرموك ، مجلة ابحاث اليرموك ، المجلد ٥ ، العدد ٢ ، ١٩٨٩، ص ص ٧-٤٠.

(13) Robert J. Gordon , Macroecomonics : Fourth Edition , Little , Brown and Company , Boston , 1987 , PP. 141-142.

(١٤) لقد قام حسين طلافحة في عام ١٩٨٩ ، بدراسة اثر المستوردات الاجمالية وسعر صرف الدولار مقابل الدينار (بالفلسات) على الصادرات الاردنية خلال الفترة ١٩٦٨- ١٩٨٦ ووجد بان المتغيرين المستقلين (المستوردات وسعر الصرف) يؤثران ايجابيا على الصادرات الاردنية، كما وثبتت المعنوية الاحصائية لهما ، كما وجد ان معامل التحديد كان عاليا اذ بلغ ٩٧٪ .

انظر :

حسين طلافحة ، مصدر سابق ، ص ص ٧- ٤٠.

(15) G.C.Archibald and G.Lipsy,Mathematical Treatment Of Economics, Weidenfield and Nicolson , England, 1973, pp.26-63.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نقلا عن :

زهرة عباس ومحمود داغر ، الاثار المتبادلة بين هيكلي الاقتصاد والتجارة الخارجية في الكويت للفترة ١٩٧٠-١٩٨٥، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥٥، ١٩٨٨، ص ص ١٩-٥١.

(١٦) زهرة عباس ومحمود داغر، اثر النمو الاقصادي في استيرادات السعودية، الخليج العربي، المجلد ١٨ العدد١-٢، ١٩٨٦، ص ص ١٠٥-١٢٦.

(١٧) يتميز هذا النوع من الدوال بان المرونة تكون ثابتة ، والميل يكون متغير، بعكس الدوال الخطية التي تتميز بثبات الميل وتغير المرونة .

(١٨) احتسبت هذه المعدلات اعتمادا على المعلومات الواردة في الملحق رقم(٨).

(١٩) فليح حسن خلف ،التنمية الاقتصادية، مطبعة جامعة الموصل- مديرية دار الكتب، بغداد، ١٩٨٦، ص ٢٢٨.

(20) O.P.Sharma, Foreign Trade And Relative Prices In An Import Substituting Economy :An Econometric Study of India's Trade Flows : 1951-1970, The Indian Economic Journal , Vol.22, 1975, P. 201- 213.

(21) Henry J, Bruton, The Import Substitution Strategy of Economic Development, The Pakistan Development Review, Vol. X,1970,P.127.

و

Gordon C. Winston , Notes on the Concept of Import Substitution , The Pakistan Development Review, vol . VII , 1976, P. 107.

نقلا عن :

فاروق محمود الحمد، استراتيجية الاحلال محل الواردات في البلدان النامية، افاق اقتصادية، العدد ٢٢، نيسان ١٩٨٥، ص ص ٢٥-٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٢٢) تقي عبد سالم ، استراتيجية التنمية وتخطيط التجارة الخارجية في البلاد النامية، مجلة الاقتصاد والادارة، الجامعة المستنصرية ، العدد ٣ ، ١٩٧٩ ، ص٩١.

(٢٣) محمد صالح القريشي و فواز جاد الله ، مصدر سابق، ص١٤١.

(٢٤) فاروق محمود الحمد، مصدر سابق، ص ٢٧.

(25) Thomas K .Morrison, Manufactured Exports and Protection in Developing Countries : A cross- country Analysis, Economic Developmennt and Cultural Change, Vol. 25, 1976, pp. 151-158.

(٢٦) عبدالله شامية وموسى الروابدة، تجارة الاردن الخارجية واثرها على النمو الاقتصادي ، دراسة تحليلية قياسية ١٩٦٧-١٩٨٧، دراسات الجامعة الاردنية، المجلد ١٦، العدد ١، ١٩٨٩، ص ص ٦٢- ٨٤.

(27) Jagdish N. Bhagwati and Anne O. krueger, Exchange Control, Liberalization, and Economic Development, American Economic Review, Vol. LXIII, 1973, P. 420.

(٢٨) جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء ، ترجمة احمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، العدد ١٠٤، ١٩٨٦ ، ص ٣٧٨.

(٢٩) علي حسن محمد ابو سيف، تطور تجارة الاردن الخارجية للفترة ١٩٦٨- ١٩٧٨ ، دبلوم دراسات عليا، المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٨٠، ص ٨٧.

(٣٠) المصدر السابق ، ص ٩١.

(٣١) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الخامس والعشرون ١٩٨٨، ص ٧٧.

(٣٢) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الثالث والعشرون ١٩٨٦، ص ٢٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٣٣) البنك المركزي الاردني ، عدد خاص بمناسبة مرور ٢٥ عاما على تأسيس البنك المركزي الاردني ، تشرين اول ١٩٨٩، ص ٥٠.

(٣٤) علي حسن محمد ابو سيف، مصدر سابق، ص ٩٤.

(٣٥) البنك المركزي الاردني،التقرير السنوي العشرون ١٩٨٣، ص ٧١.

(٣٦) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الرابع والعشرون ١٩٨٧، ٧٤.

(٣٧) البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الخامس والعشرون ١٩٨٨، ص ٢١.

(٣٨) حربي خلف النبوي، التجارة الخارجية في الاردن ١٩٦٠– ١٩٧٣، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٧٧،ص ص ٢٢٠–٢٢٤ .

(٣٩) احمد ابوحجور ، التنمية الصناعية في الاردن : مؤشراتها، مستقبلها، ودور الحكومة فيها، مجلة العمل، العدد ٤٦، السنة ١٢، ١٩٨٩، ص ٨٨.

(٤٠) الطونيوس كرم ، اقتصاديات التخلف والتنمية ، مركز الانماء القومي ، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٩٦.

(41)Donald B. Keesing, Trade Policy For Developing Countries (Word Bank Staff Working PaPer No. 353, August 1979) , PP. 10-11.

نقلا عن:

لبيه احمد سلامه ، السياسة التجارية في الاردن ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، الجامعة الاردنية، ١٩٨٨٢، ص ٥٢.

(٤٢) عبدالله شامية وموسى الروابدة ، مصدر سابق ، ص ٦٢–٨٤.

(43)Abdulhadi Alawin, The Structure and Performance of Manufacturing Industry in Jordan (Unpublished Ph. D. Thesis, Keele University, 1978), PP. 449 -451.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نقلا عن:

نبيه احمد سلامه، مصدر سابق ، ص ١٠٩.

(٤٤) تم احتساب هذه النسب بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (١١).

(٤٥) محمد احمد الخزاعلة، اثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الاردن ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٣، ص ص ١٤٣-١٥٤.

(٤٦) تجدر الاشارة هنا الى ان الفصل القادم من هذه الرسالة قد ترك للحديث عن هذه السياسات والاجراءات، لذلك تم ذكر بعض هذه السياسات خلال الفصل الحالي .

(٤٧) محمد مسلم الخلايلة ، تطور التجارة في الاردن ١٩٧١-١٩٨٥، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨٧، ص ص ١٠٦-١٠٧.

(48) Bela Balassa, Exports and Economic Growth, Journal Of Development Economics , Vol.5, 1978, P.181-189.

(49) Michael Michaely, Exports and Growth, Journel Of Development Economics. Vol . 4, 1977, PP. 49- 53.

(50) William G. Tyler, Growth and Export Expansion In Developing Countries, Journal Of Development Economics, Vol.9 , 1981, PP. 121- 130.

(51) Bela Balassa, OP.Cit., PP. 181- 189.

(52) Robert Emery, The Relation of Exports and Economic Growth (kyklos 1967 Fasc.2. P. 485) .

نقلا عن:

وجدي حسين، مصدر سابق ، ص ص ٩٢-٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٥٣) عبدالله شامية وموسى الروابدة، مصدر سابق ص ص ٦٢-٨٤.

(٥٤) محمد احمد الخزاعلة . مصدر سابق ، ص ص ١٧٢- ١٧٦.

(٥٥) تجدر الاشارة هنا، الى اننا قد قمنا بقياس اثر الصادرات الوطنية على النمو الاقتصادي في الاردن خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢) باستخدام دالة الانتاج(Cobb-Douglas Production Function)ذات الشكل القياسي التالي :

$$Y = f(L,K,X)$$

حيث ان:

(Y) تشير الى الناتج المحلي الاجمالي .

(L) تشير الى عنصر العمل ، وقد تم استخدام عوائد العاملين للتعبير عن هذا المتغير .

(K) تشير الى رأس المال ، وقد تم تقديره باستخدام طريقة نسبة راس المال الى الانتاج (ICOR) .

(X) تشير الى الصادرات الوطنية .

ويقوم هذا النموذج على فكرة دالة الانتاج التي تعتمد على عاملين من عوامل الانتاج هما عنصر العمل وعنصر رأس المال . وبمعنى آخر ، فان هذا النموذج يفترض ان النمو الاقتصادي (معبر عنه بالنمو في الناتج المحلي الاجمالي) يعتمد على :

١- النمو في مدخلات الانتاج (عنصري العمل ورأس المال).

٢- النمو في الصادرات والتي من شأنها ان تزيد من انتاجية عوامل الانتاج من خلال توفيرها للامكانات المادية اللازمة لتحسين نوعية وكمية العوامل المستخدمة في الانتاج نتيجة تعرضها للمنافسة الدولية ، وهو ما يعرف بالاثر الجانبي (External Effect) حسب فرضية تشجيع الصادرات .

وبعد تقدير الدالة اعلاه ، كانت النتائج بعكس ما هو متوقع لها ، وعلى النحو التالي :

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$\dot{Y}$= - 6.130 + .540 $\dot{L}$+ 1.619 $\dot{K}$-.071 $\dot{X}$

(t-Ratio) (3.944) (3.082) (-.462)

R^2=.780 , R^{-2} = .724 , DW=2.508,F-Value=14.128

يلاحظ : أن اشارة معامل النمو في الصادرات الوطنية سالبة وهذا لا يتفق مع المنطق الاقتصادي او فرضية تشجيع الصادرات .

(٥٦) وبعد القيام بمحاولة حل مشكلة الارتباط الذاتي ، اختلفت اشارة معامل المتغير المستقل واصبحت سالبة وهذا غير منطقي إضافة الى ذلك بقيت المعادلة تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

سياسات وسبل تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية

٤. مقدمة:

يواجه الاردن ـ بامكاناته الاقتصادية والمادية والطبيعية المحدودة ـ في الوقت الحاضر تحديات اقتصادية قاسية وكبيرة نتيجة للتطورات المختلفة على الساحة المحلية والاقليمية والدولية. وتتمثل التحديات الاقليمية والدولية في تراجع معدلات النمو الاقتصادي في كثير من الدول، وظهور التكتلات الاقتصادية المختلفة ، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وعدم الاستقرار في اسواق النفط العالمية واسواق الصرف. بالاضافة الى التحديات المحلية المتمثلة في تضييق الفجوة بين الواردات والصادرات اذ ما زالت الصادرات الوطنية تحبو وراء الواردات، وفي خلق فرص عمل امام المواطنين، وفي تطوير قدرة الانتاج المحلي والارتقاء بنوعية وجودة المنتجات المحلية الى مستوى جيد حتى تستطيع صادراتنا منافسة الاسواق الخارجية، وفي تردي اوضاع تصدير المنتجات الاردنية في الاسواق العربية التقليدية .

وفي ضوء هذه التحديات ، فان تنمية الصادرات الوطنية في الوقت الحالي يعد مطلبا من المطالب الرئيسة لتنمية الاقتصاد الوطني من ناحية، وتعزيز احتياطيات المملكة من العملات الاجنبية من ناحية ثانية. والنجاح في تنمية وتشجيع الصادرات الوطنية يتطلب تضافر الجهود من قبل القطاعين العام والخاص على حد سواء، اذ ان مسؤولية تشجيع قطاع التصدير لا تقع على عاتق فرد دون الآخر فهي مسؤولية وواجب وطني في نفس الوقت وعلى كل فرد ان يتحمل ذلك الواجب وتلك المسؤولية .

وعليه، فقد اولى الاردن نشاط التصدير اهمية بالغة من خلال دعوة خطط التنمية الاقتصادية المختلفة الى الاهتمام بالقطاع التصديري، وذلك لقدرته الحيوية على بناء الاقتصاد الوطني، وكذلك اتخاذ الحكومة الاردنية العديد من الاجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية بهدف دعم وتشجيع الصادرات الوطنية. هذا ومن مظاهر تطور الاردن في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مجال التصدير دخوله الاسواق العربية والاجنبية المختلفة وتمتع السلع الاردنية المصدرة بسمعة دولية جيدة، والتركيز على تطبيق المواصفات والمقاييس التي تجعل من صادراتنا سلعا منافسة، والعمل على انشاء مؤسسة وطنية لتمويل وضمان الصادرات الوطنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤-١. أنظمة التبادل التجاري في الاردن:

لقد ترتب على اهمية وجود قطاع استيراد وتصدير في الاردن وجود انظمة استيراد وانظمة تصدير يكون هدفها استيراد الآلآت والمعدات والاجهزة اللازمة لحفز وتنمية الصناعات الوطنية من جهة، وتشجيع الصادرات الوطنية من جهة أخرى . وعلى هذا الاساس ، سوف ننظر الى انظمة التبادل التجاري في الاردن من خلال نظامين هما: نظام الاستيراد ونظام التصدير والمعمول بهما في الوقت الحاضر .

أولا: نظام الاستيراد :

يخضع الاستيراد في الاردن الى نظام الاستيراد رقم(٧٨) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته المختلفة. وقد نص هذا النظام على امور عدة اهمها :

١- اشترط النظام المذكور اخضاع جميع البضائع لرخصة استيراد مسبقة باستثناء بعضا منها كالبضائع المستوردة مباشرة باسم جلالة الملك ، وباسم الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والبعثات الدبلوماسية والقنصلية، بالاضافة الى استثناء الامتعة الشخصية والاثاث المنزلي المستعمل، والبضائع التي لا تزيد قيمتها في مركز التخليص على (١٠٠٠) دينار حتى ولو استوردت من غير منشأها (المادة رقم٤).

٢- اشترط النظام نفسه ان يكون استيراد البضائع الى المملكة من المنشأ مباشرة، باستثناء بعضا منها والتي سمح لها النظام بالاستيراد من غير منشأها مقابل غرامة قدرها (٥٪) من قيمتها (المادة رقم ١٢) .

٣- حظر استيراد بعض البضائع الا بتوجيه من الجهات المختصة وضمن الشروط والتحفظات التي تقدرها هذه الجهات ، ومن هذه البضائع اجهزة البث والاستقبال اللاسلكي ، والاسلحة النارية والذخائر والمتفجرات ، والادوية والعلاجات الصحية والزراعية والبيطرية والمواد الغذائية والمواد التموينية (المادة رقم ١٥). ويأتي حظر استيراد مثل هذه البضائع حفاظا على أمن البلد من جهة وتطوير الخدمات الصحية والزراعية من جهة أخرى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤- كما اجاز النظام للاشخاص والشركات والهيئات والمؤسسات المختلفة حق الاستيراد لذكر منها : الاردنيون الحائزون على رخص مهن، الشركات الاردنية الحائزة على رخص مهن والمسجلة في المملكة بموجب قانون الشركات شريطة ان لا تقل مساهمة الاعضاء الاردنيين فيها عن (٥١٪) من راسمالها (المادة رقم ١٦).

٥- اما فيما يتعلق برسوم الاستيراد فقد فرض النظام رسما قدره (٤٪) من قيمة البضائع المستوردة قبل صدور رخصة الاستيراد مضافا اليها رسم خدمات قدرها (١٪) من قيمة تلك البضائع (المادة رقم ١٧).

٦- اعفى النظام بعض البضائع من رسوم الاستيراد كالبضائع التي تستوردها الجهات والاشخاص المعفاة من الرسوم الجمركية، الاثاث والتجهيزات والعينات التجارية المستوردة من قبل الجهات الاجنبية التي سمح لها باقامة مقر في المملكة لممارسة اعمالها في الخارج، وكذلك الاثاث المنزلي والتجهيزات اللازمة لمكاتب ومسائل الاعلام التي يستوردها الاشخاص غير الاردنيين الذين يستخدمونها في مكاتبهم على ان تكون هذه المواد لازمة وضرورية لتجهيز تلك المكاتب ومنازل الموظفين العاملين فيها بناء على شهادة مصدقة من الوزارة (المادة رقم ١٩) .

ويسعى هذا النظام الى الحد من المستوردات بشكل عام والمستوردات من السلع الكمالية بشكل خاص اضافة الى الحد من استيراد السلع التى لها شبيه محلي وذلك لحماية منتجات الصناعات الوطنية المختلفة. ومثل هذا الحد من المستوردات من شأنه ان يعمل على تقليل العجز المزمن في الميزان التجاري الاردني، هذا ولتحقيق اهداف هذا النظام والحد من المستوردات قامت الحكومة باتخاذ العديد من التدابير والاجراءات نذكر منها :

١- عدم السماح لاي شخص او جهة من الاستيراد اذا لم يكن لديه سجل تجاري مرخص في الغرفة التجارية التابع لها المستورد ، وان تكون هذه الرخصة سارية المفعول وان يمتلك المستورد كحد ادنى رأس مال قدره (٥) آلاف دينار . اما اذا لم يكن لدى المستورد سجل تجاري مرخص فانه يغرم (٥٪) من قيمة البضاعة المراد استيرادها غير ال(٥٪) رسوم الاستيراد ويستثنى من ذلك الجهات التي نص عليها النظام المعمول به في الاردن[1] .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- عدم اعفاء المواد التالية من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى[٢] :

أ- المنتجات المستوردة للاستعمال الصناعي ما لم يكن المستورد يملك مصنعا مرخصا ومسجلا لدى مديرية الصناعة بوزارة الصناعة والتجارة .

ب-المستوردات المماثلة للصناعات الاردنية المعتمدة.

ثانيا : نظام التصدير :

اما بالنسبة للتصدير في الاردن فيخضع لنظام التصدير رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٩ وتعديلاته المختلفة. وابرز ما يتضمنه هذا النظام ما يلي:

١-اشترط نظام التصدير اخضاع جميع البضائع لرخصة تصدير مسبقة (المادة رقم ٣) ، باستثناء ا لبضائع المصدرة مباشرة باسم جلالة الملك، وباسم الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والبعثات الدبلوماسية والقنصلية، بالاضافة الى استثناء الامتعة الشخصية والاثاث المنزلي المستعمل والبضائع التي هي برسم الترانزيت (المادة رقم ٤).

٢- يخضع طلب الحصول على رخصة تصدير لرسم قدره ديناران بدل طوابع واردات (المادة رقم ٥/أ).

٣- اجاز نظام التصدير لوزير الصناعة والتجارة ما يلي (المادة رقم ٧):

أ) منع تصدير اي بضاعة او اخضاع تصديرها الى توصيه مسبقة من الجهات الرسمية المختصة الأخرى .

ب)حصر تصدير اي بضاعة كليا او جزئيا في جهة رسمية معينة او ذات امتياز.

اما بالنسبة لاجراءات التصدير في الاردن فيمكن ايجازها في النقاط التالية[٣] :

١- عمل فاتورة يبين فيها نوع البضاعة المراد تصديرها ، قيمة البضاعة بالدينار، كمية البضاعة، ووزن البضاعة، بالاضافة الى اسم وعنوان كل من المصدر والمستورد لتلك البضاعة.

٢- تصديق هذه الفاتورة من غرفة صناعة او غرفة تجارة عمان، ومن ثم اخراج شهادة منشأ للبضاعة المراد تصديرها .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- تصديق هذه الفاتورة والشهادة من وزارة الصناعة والتجارة ممثلة بمديرياتها المختلفة، فمثلا مديرية المواصفات والمقاييس تقوم بتصديقها بعد التأكد من مطابقة البضاعة للمواصفات والمقاييس المقبولة لدى الدول الاخرى، ومديرية الصناعة تقوم بالتصديق بعد التأكد من ان البضاعة ذات صنع اردني ام لا.

٤- تصديق الفاتورة وشهادة المنشأ من وزارة الخارجية الاردنية ، وسفارة البلد التي سوف تصدر البضاعة اليها .

٥- واخيرا تقوم دائرة الجمارك ممثلة بمراكزها الجمركية بالتأكد من مطابقة البضاعة المراد تصديرها لما جاء في شهادة المنشأ ورخصة التصدير.

وبناء على هذه الاجراءات نلاحظ ان المصدر سوف يقوم بمراجعة اكثر من جهة - بداية من عمل فاتورة للحصول على شهادة المنشأ الى تفحص البضاعة المصدرة من قبل الجهة المستوردة اذ تقوم المراكز الجمركية بمطابقة البضاعة المعدة للتصدير مع المستندات الرسمية الامر الذي يؤدي الى زيادة الكلفة والمشقة التي سيتحملها المصدر بالاضافة الى الوقت الذي سيضيع اثناء مراجعته لتلك الجهات خاصة وانها تقع في مناطق مختلفة، ناهيك عن التلف الذي قد تتعرض له البضاعة خلال تلك الفترة خاصة اذ كانت من النوع القابل للتلف .

ومثل هذا الضعف في نظام اجراءات التصدير وعدم استخدام ذلك النظام بصورة فعالة تدل على ان تعدد مراحل الحصول على رخصة تصدير وطول الفترة الزمنية للحصول عليها هدفه هو تحقيق الايراد المادي للدولة بالدرجة الاولى وليس ضبط وتشجيع الصادرات الوطنية . وفي ظل هذا الضعف والتأخير والروتين الممل لتلك الاجراءات نرى وجوب تسهيل وتبسيط اجراءات التصدير امام المصدرين الاردنيين للحصول على رخص التصدير المختلفة باقل وقت ممكن لما لذلك من اثر بالغ الاهمية في تشجيع الصادرات الوطنية من خلال تقليل الكلفة والجهد والوقت التي سيتحملها هؤلاء المصدرون اثناء تنقلهم من هنا الى هناك.

وعلى هذا الاساس ، نقترح ما يلي :

١- حصر وتوحيد اجراءات التصدير في جهة واحدة فقط هي غرفة صناعة او تجارة عمان او حتى وزارة الصناعة والتجارة، بالاضافة الى سفارة البلد التي سوف تصدر البضاعة اليها .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- او قيام المصدرين في كل محافظة من محافظات المملكة بتسليم اوراقهم المراد تصديقها الى غرفة تجارة المحافظة التابع لها ذلك المصدر على ان يحصل على تلك الاوراق مصدقة خلال فترة زمنية قصيرة جدا. وذلك من خلال قيام غرف التجارة المختلفة بايفاد مندوبين مختصين لتصديق المستندات اللازمة لعملية التصدير من الجهات المحلية ذات الاختصاص وسفارة البلد التي سوف تصدر البضاعة اليها.

وباتباع احدى هاتين الطريقتين نكون قد وفرنا على اكثر من جهة الجهد والوقت والضغط بالاضافة الى توفير المال على المصدرين نتيجة تنقلهم من مكان لآخر ومن ثم تقليل الكلفة التي سيتحملها هؤلاء المصدرون.

هذا وتجدر الاشارة هنا الى ان خطط التنمية في الاردن (الخطة الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠، والخطة الخمسية ١٩٨١-١٩٨٥) قد دعت الى ضرورة التخفيف او التخلص من المشاكل التي تنشأ عن اجراءات التصدير ، كما أوصت تلك الخطط باهمية تبسيط تلك الاجراءات امام المصدرين الاردنيين ، لما لذلك من فائدة تعود على الجهات المسؤولة عن تصديق المستندات المختلفة من ناحية والمصدرين الاردنيين من ناحية أخرى . ومن ثم فان تبسيط تلك الاجراءات ستوفر الجهد والمال على المصدرين الاردنيين مما ينعكس ايجابيا على عملية تشجيع الصادرات الوطنية.

٤-٢. تمويل وضمان الصادرات الوطنية:

يعرف تمويل أو إئتمان الصادرات (Export Finance or Credit) على انه مجموعة من التسهيلات المادية المتاحة امام المصدرين - لشراء ما يحتاجونه من مواد او لتغطية تمويل الفترة الواقعة بين تجهيز البضاعة المصدرة للشحن واستلام قيمة الصادرات من المستورد- وذلك لتجنيبهم وابعادهم عن المخاطر التي قد يتعرضون لها نتيجة عدم التزام المستورد بدفع او تأخير قيمة البضاعة المصدرة . وقد يكون هذا التمويل او الائتمان قصير او طويل الاجل.

هذا ولتمويل وضمان الصادرات لابد من انشاء مؤسسة لتمويل وضمان الصادرات والتي من شأنها ان تعمل على توفير السيولة النقدية للمصدر في الوقت المناسب، وتقديم الضمان له ضد مخاطر القيود التي قد تفرض على تحويل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العملة الاجنبية لاسباب اقتصادية وسياسية وضد مخاطر تقلبات اسعار الصرف بالاضافة الى ضمان حق المصدر ضد تأخر المستورد في الدفع .

كما وتختلف الظمة تمويل الصادرات من دولة لأخرى ، اذ انه لا يوجد نظامان متماثلان حيث ان كل نظام له خصائصه الخاصة به ، وكل منهم يعمل ضمن بيئته السياسية والتجارية المحيطة به فهيكل الاقتصاد وطبيعة الاسواق، وتعقيدات القطاع المصرفي تلعب دورا في تحديد التسهيلات المتاحة امام المصدرين من جهة وتحديد طبيعة عمل ذلك النظام من جهة أخرى[٤] . اما بالنسبة للفروقات او الاختلافات بين الظمة تمويل الصادرات فتتمثل في فترة الضمان الممنوحة للمصدرين من ناحية ومقدار الضمان او التمويل المقدم للمصدر من ناحية أخرى.

ومن الانظمة الدولية التي قامت بانشاء مؤسسة لتمويل الصادرات هي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي تضم (٢٢) دولة وكان ذلك في عام ١٩٧٨ ، حيث هدفت هذهالمنظمة الى وقف المنافسة الشديدة بين الدول المصدرة في مجالات دعم وتشجيع الصادرات ، كما اهتمت بتحديد شروط منح الائتمانات التصديرية ومدتها والمساعدات الرسمية لكل من التمانات المصدر والمستورد. اما على مستوى الدول العربية، فقد قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار منذ عام ١٩٨٣ بضمان التمان الصادرات ضد المخاطر غير التجارية ثم توسعت فيه بعد ذلك لتشمل المخاطر التجارية، وتغطي عمليات ضمان المؤسسة الصادرات العربية البينية من المواد الاولية والسلع المصنعة شريطة ان تكون هذه المواد والسلع مصدرة الى دولة عربية عضو في المؤسسة[٥] .

هذا وتجدر الاشارة هنا الى ان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) قد دعا الى ضرورة خلق دعم مادي دولي لصادرات الدول النامية، وقد بدأت المناقشات حول هذا الدعم في عام ١٩٨٠، ولكن اتخاذ قرار بهذا الشأن لم يقدر له ان يرى النور[٦] . مع العلم ان معظم الدول النامية تفتقر الى برامج ضمان وتمويل الصادرات .

اما على الصعيد الاردني وتشجيعا للصادرات الوطنية لتعزيز رصيد المملكة من العملات الاجنبية وتحسين قدرة المصدرين الاردنيين على منافسة الاسواق الخارجية ، فقد اقتصر تمويل وضمان الصادرات الوطنية على السلف

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قصيرة الاجل ، ومثل هذا التمويل يطلق عليه بالتمان المصدر ـ اي تقديم القرض الى المصدر مباشرة دون الحاجة الى انتظار المصدر تحصيل قيمة ما صدره من المسعورد .

ويقوم البنك المركزي الاردني بتقديم سلف تشجيع الصادرات الوطنية وفقا للشروط التي حددها البنك المركزي للبنوك المرخصة[٧] . وبموجب هذه الشروط يقدم البنك المركزي للبنوك المرخصة سلفا بضمان الاعتمادات المستندية الواردة وبوالص التحصيل المرسلة برسم التحصيل والكمبيالات والسحوبات المقبولة والمكفولة ومنح سلف تشجيع الصادرات لمدة اقصاها تسعة اشهر. علاوة على ذلك ، قام البنك المركزي الاردني باتخاذ التدابير التالية لتشجيع الصادرات الوطنية[٨] :

١- رفع نسبة تمويل السلف المقدمة مقابل اعتمادات التصدير "التمان ما قبل الشحن" لتصبح (٧٥٪) بدلا من (٦٠٪) من قيمة الاعتمادات التصديرية.

٢- رفع نسبة تمويل السلف المقدمة مقابل بوالص شحن برسم التحصيل والسحوبات المقبولة والمكفولة "التمان ما بعد الشحن" لتصبح (٩٠٪) بدلا من (٨٠٪) من قيمة البوالص او السحوبات .

٣- تخفيض سعر الفائدة على السلف التي يمنحها البنك المركزي تشجيعا للصادرات الوطنية ليصبح بمعدل يقل (٣,٥) نقطة منوية عن سعر اعادة الخصم النافذ . وبذلك يصبح سعر الفائدة على هذه السلف (٥٪) بصرف النظر عن اسواق التصدير بدلا من (٨٪) على التسهيلات الممنوحة للصادرات الموجهة الى دول ترتبط مع الاردن باتفاقيات دفع ثنائية و(٦٪) للصادرات الموجهة للدول الاخرى .

٤- تحديد مدة السلفة الممنوحة مقابل بوالص واعتمادات التصدير والسحوبات المكفولة بتسعة اشهر ولكافة الدول .

٥- رفع نسبة الفائدة والعمولة التي تتقاضاها البنوك والشركات المالية المرخصة من المصدر الى (٢٪) سنويا، بدلا من (١,٥٪) وذلك بهدف حفز البنوك على تقديم هذا النوع من الائتمان وحثها على تعريف عملائها به.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦- تخفيض نسبة القيمة المضافة التي يقبلها البنك المركزي على البضائع المنتجة محليا لغايات الحصول على هذه السلف من (٤٠٪) الى (٢٥٪) حد ادنى .

هذا وتجدر الاشارة هنا الى انه لا يوجد في الاردن نظام لتمويل الصادرات حيث ان جل توجه البنوك التجارية ينحصر بصورة رئيسية في تمويل التسهيلات قصيرة الاجل [٩] . ويعود السبب في تقديم تلك البنوك لهذا النوع من القروض الى رغبتها في ان يكون لديها وفر في السيولة النقدية للوفاء بالتزاماتها امام مودعيها، اضافة الى تجنب عنصر المخاطرة اذ ان زيادة الفترة الزمنية الممنوحة للقرض تزيد من درجة المخاطرة ، وخاصة تلك الممنوحة لقطاع الزراعة نتيجة لعدم التأكد من الظروف التي قد تصيب هذا القطاع جراء العوامل الطبيعية المختلفة .

وبالنظر الى الجدول رقم (١١) نلاحظ ما يلي:

١- بلغ مجموع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة ١٩٧٦- ١٩٩٢ حوالي (١٩٢٢٧) مليون دينار. استحوذ قطاعا الانشاءات والتجارة العامة على الجزء الاكبر منها ، اذ بلغ مجموع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذين القطاعين حوالي (٤,٧٠١) مليار دينار ، و(٤,٧٨٠) مليار دينار على التوالي ، وباهمية نسبية قدرها حوالي (٢٤,٤٪) و(٢٤,٩٪) على التوالي من اجمالي مجموع التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال فترة الدراسة. في حين استحوذ قطاعا المؤسسات المالية والتعدين على اقل مجموع، اذ بلغ مقدار ما تم منحه لهذين القطاعين خلال فترة الدراسة ١٩٧٦- ١٩٩٢ حوالي (٣٧٤) مليون دينار و(٢٩١) مليون دينار على التوالي ، وباهمية نسبية قدرها (١,٩٪) بالنسبة لقطاع المؤسسات المالية و(١,٥٪) بالنسبة لقطاع التعدين من اجمالي مجموع التسهيلات الائتمانية خلال الفترة ١٩٧٦- ١٩٩٢.

٢- وجود تحيز في حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية لقطاعي الانشاءات والتجارة العامة خلال الفترة ١٩٧٦- ١٩٩٢، حيث:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ) ارتفع حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع الانشاءات من (٥٠,٠٤٢) مليون دينار عام ١٩٧٦ الى (٤٦٣,٣) مليون دينار عام ١٩٩٢، اي بزيادة قدرها حوالي (٤١٣,٣) مليون دينار.

ب) ارتفع حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة من (٨١,٦١٤) مليون دينار عام ١٩٧٦ الى (٥٢٤,٩) مليون دينار عام ١٩٩٢، اي بزيادة قدرها حوالي (٤٤٣,٣) مليون دينار .

اما بالنسبة لهذا التحيز في حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارة العامة فيعود الى اجراءات البنك المركزي الاردني التي هدفت الى تخفيف العجز في الميزان التجاري في الاردن الناتج عن زيادة تمويل المستوردات من ناحية ، والى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية التي تعرض لها الاردن في اواخر السبعينات وبداية الثمانينات من ناحية أخرى[١٠].

٣- ان النشاطات الاقتصادية الرئيسة في الاردن (قطاعي الصناعة والزراعة) تعاني من نقص في حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لها من قبل البنوك التجارية مقارنة مع تلك الممنوحة لقطاع الانشاءات وقطاع التجارة العامة ، حيث:

أ) تراوح حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بين (٢١,٨٠٨) مليون دينار عام ١٩٧٦(باهمية نسبية قدرها ١٠,٥٪) و (٢٦٩,٣) مليون دينار عام ١٩٩٢ (باهمية نسبية قدرها ١٢,١٪) اي ان مقدار الزيادة في حجم هذه التسهيلات خلال الفترة ١٩٧٦- ١٩٩٢ قد بلغ حوالي (٢٤٧,٥) مليون دينار.

ب) خلال سنوات الدراسة لم تتجاوز حصة قطاع الزراعة (٣,٨٪) من اجمالي التسهيلات الممنوحة . وقد تراوح حجم التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع بين (٥,١٦٢) مليون دينار عام ١٩٧٦ و (٥٤,٤) مليون دينار عام ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وما دام الاردن يفتقر الى وجود مصدر لتمويل وضمان صادراته الوطنية خاصة وان الصادرات الوطنية تتعرض الى منافسة شديدة في الاسواق الخارجية من حيث السعر والجودة والتعبئة والتغليف ومطابقة السلع للمواصفات والمقاييس الدولية وتسهيلات الدفع ، فان انشاء مؤسسة وطنية لتمويل وضمان الصادرات الوطنية له ما يبرره .

ان وجود مثل هذه المؤسسة الوطنية يضمن للمصدرين الاردنيين تحصيل كامل قيمة التمويل اذا لم يتمكنوا من تحصيل او استرداد قيمة صادراتهم عند موعد الاستحقاق نتيجة لأي مخاطر قد تنشأ خلال عملية التصدير[١١] .

كما ان وجود هذه المؤسسة من شأنه ان يعمل على اجتذاب المستوردين الاجانب من خلال تسهيل تمويل المشتريات من الصادرات الوطنية اما عن طريق تزويد احد البنوك التجارية بضمانات أثمانية تمنح للمستوردين الاجانب او عن طريق منح المستوردين الاجانب قرضا باسعار فوائد اقل من السائدة في الاسواق المحلية.

وعلى هذا الاساس ،فان العمل على اخراج هذه المؤسسة الى حيز الوجود من شأنه ان يؤدي الى زيادة مبيعات الاردن من الصادرات المختلفة .

ولبيان اهمية وجود مؤسسة لضمان وتمويل الصادرات الوطنية ، قام البنك المركزي الاردني خلال عام ١٩٨٩باعداد دراسة حول برامج ضمان وتمويل الصادرات للتعرف على مقومات انشاء مؤسسة لضمان الصادرات الوطنية في الاردن . وقد تم ذلك بالتعاون مع وكالة الولايات المتحدة للانماء الدولي وعهد الى هذه الوكالة باستكمال اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية ومتطلبات انشاء مؤسسة لضمان الصادرات في الاردن [١٢]

ونورد فيما يلي بعض نتائج المسح الاحصائي الذي قامت به دائرة الابحاث والدراسات في البنك المركزي الاردني على اهم الشركات الصناعية والزراعية التصديرية في الاردن ، حيث شمل هذا المسح (٨٣) شركة صناعية وزراعية تصديرية تشكل صادراتها حوالي (٨١٪) من اجمالي الصادرات الوطنية لعام ١٩٨٧ . وبناء على هذا المسح فقد اظهرت النتائج مبررات قوية لانشاء مؤسسة متخصصة في ضمان الصادرات الاردنية، وهذه المبررات هي [١٣] :

١- تتم معظم الصادرات الاردنية على اساس شروط دفع قصيرة الاجل لا تزيد على (١٨٠) يوما في الوقت الذي يطلب فيه المستوردون الاجانب فترات امهال وشروط ايسر في الدفع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم(١١)
توزيع التسهيلات الإئتمانية للبنوك التجارية * حسب القطاعات الاقتصادية
خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٢
(مليون دينار)

السنة	بلديات ومؤسسات عامة	زراعة	تعدين	صناعة	تجارة عامة	الشاءات	خدمات النقل	سياحة وفنادق ومطاعم	مؤسسات مالية	أصحاب المهن والأفراد	أخرى
١٩٧٦	١٢,٣	٥,٢	٠,٣	٢١,٨	٨١,٦	٥٠,٠	٧,٨	٢,٥	٠,٦	١١,٤	١٣,٧
١٩٧٧	١٧,٩	٨,٣	٠,٢	٢٦,٦	٨١,٤	٦٥,٨	١١,١	٣,٤	٠,٦	١٣,١	١٥,٦
١٩٧٨	٢٤,٠	١٢,٧	١,٧	٣٦,٦	١٠٠,٥	١٠٠,٥	٨,٤	٦,٦	١,٢	٢١,٢	١٩,٣
١٩٧٩	٢٧,٨	١٧,٤	٤,٠	٥٦,٥	١٣٤,٢	١٥١,٠	١٣,٠	٩,٧	٤,٨	٢٩,٧	١٧,١
١٩٨٠	٣١,٩	١٧,٢	٤,٤	٦٨,٧	١٦٧,٠	١٨٠,٨	١٤,٥	١١,٨	٨,٧	٣٨,٧	٢٠,٣
١٩٨١	٤٥,٠	١٩,٤	٦,٨	٨٢,٤	٢٢٥,٨	٢٠١,٠	٢٣,٣	١٥,٩	٩,٤	٦٠,٨	٣١,٥
١٩٨٢	٦٤,٥	٢٤,٦	١٤,١	٩٨,٥	٢٨٤,٩	٢١٦,٨	٣٢,٩	٢٠,٥	١٩,٦	٦٩,٦	٤١,٢
١٩٨٣	٦٥,٤	٢٥,٦	٢٠,٥	١١٨,٤	٢٧٦,٧	٢٧١,٣	٥٠,٥	٢٥,٧	٢٥,٦	١٠٨,١	٤٣,٠
١٩٨٤	٨٥,١	٢٥,٧	٢٧,٤	١٤٢,٤	٢٩٦,١	٣٢٤,١	٥٨,٥	٢٣,٧	٢٩,٦	١٢١,٥	٥٠,٩
١٩٨٥	١١٧,٢	٢٦,٣	٣٢,١	١٥٧,٢	٣٠٨,٦	٣٣١,٦	٦٤,٠	٢٩,٨	٢٦,٩	١٢٧,٦	٥٣,٢
١٩٨٦	١٤٢,٥	٣٢,٧	٤٤,٣	١٧٦,٧	٣٣٨,٧	٣٥٣,٧	٤٩,٤	٣٧,٥	٢٩,٢	١٣٧,٣	٥٣,٥
١٩٨٧	٢٠٣,٨	٤٠,٠	٤٥,٤	١٧٥,٣	٣٦٣,٧	٣٥٨,٢	٣٨,٨	٣٢,٥	٣١,٥	١٥٩,٣	٦٤,٥
١٩٨٨	٢١٥,٧	٤٧,١	٣٣,٣	١٨٨,٢	٤٠٢,٥	٣٧٤,٥	٥٢,٠	٢٧,٠	٢٥,٢	٢٠٣,٠	٦١,٤
١٩٨٩	٢١٧,٧	٤٧,٤	١٩,٣	٢١٩,٧	٣١٩,٥	٣٩٩,١	٤٢,٩	٣٠,٨	٣١,٣	٢٥٣,٨	٧٥,٧
١٩٩٠	٢١٨,٨	٥٣,٧	١٢,٣	٢٢٤,٦	٤٠٧,٨	٤٢٢,٧	٤٥,٥	٣٣,٣	٤٥,٨	٢٨٨,٥	١١٠,٨
١٩٩١	٢٠١,٥	٤٩,٨	٥,٢	٢٤٥,٣	٤٦٥,٩	٤٣٦,٣	٦٥,٥	٣١,٨	٣٥,٥	٣١٨,٨	١١٠,١
١٩٩٢	١٨٦,٧	٥٤,٤	٢٠,٠	٢٦٩,٣	٥٢٤,٩	٤٦٣,٣	٧٨,٣	٣٧,٣	٤٨,٨	٣٧٥,٣	١٦٠,٠

المصدر :

البنك المركزي الأردني ،دائرة الأبحاث والدراسات ،بيانات إحصائية سنوية ١٩٦٤ -- ١٩٨٩،عدد خاص جدول رقم(١٢) .

البنك المركزي الأردني ،دائرة الأبحاث والدراسات ،النشرة الإحصائية الشهرية ،المجلد ٢٩،الجدول رقم (١٣) ،العدد ١ ،كانون ثاني ١٩٩٣ .

* تشمل بنك الإسكان .

© Arabic Digital University-Yarmouk University

٣- احجام المصدرين الاردنيين عن التصدير الى بعض الاسواق وعدم رغبتهم في دخول اسواق جديدة نتيجة لامكانية تعرض صادراتهم الى مخاطر تتعلق بعدم وفاء المستورد او افلاسه او تأخره بالدفع او تلك المتعلقة بالاجراءات الحكومية في بلد المستورد والتي تؤدي الى عدم تحويل قيمة الصادرات مثل التأميم والمصادرة والحروب والاضطرابات الاهلية او اية اجراءات أخرى تؤدي الى عدم حصول المصدر على قيمة صادراته.

٢- تعاني العديد من الشركات التصديرية في الاردن صعوبات في الحصول على التمويل المناسب من جهة وارتفاع تكلفته ان وجد من جهة أخرى ، وذلك لاحجام البنوك والشركات المالية عن تقديم التمويل للمصدرين المحليين نتيجة لوجود المخاطر المختلفة.

٤- وجود طاقات انتاجية كبيرة غير مستغلة في الصناعات التصديرية الاردنية، الامر الذي يعني وجود امكانيات كبيرة للتصدير في ظل الطاقات الانتاجية المتوفرة في تقديم التسهيلات اللازمة لتشجيع الصادرات الوطنية، فعلى سبيل المثال، تراوحت نسبة الطاقة الانتاجية غير المستغلة في شركات الادوية ما بين ٥٪-٥٠٪، وفي الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية ما بين ٢٢٪- ٥٠٪ ، وفي صناعة الاعلاف ما بين ٥٠٪-٨٠٪ .

٥- ان حجم العمليات التصديرية المؤهلة للضمان يعد مناسبا ، حيث قدرت قيمة العمليات المهيأة للضمان حوالي (٧٦,٦) مليون دينار او ما نسبته (٣٠٪) من مجمل الصادرات الوطنية ، بينما قدرت قيمة الصادرات التي سيغطيها البرنامج في المرحلة الاولى للتشغيل بحوالي(٣٥) مليون دينار او ما نسبته (١٤٪) من مجمل الصادرات الوطنية.

وبناء على نتائج المسح الاحصائي اعلاه، فان وجود مؤسسة وطنية لضمان وتمويل الصادرات الوطنية سيؤدي الى توفير ظروف ومزايا تنافسية افضل امام المصدرين الاردنيين في الاسواق الاجنبية من ناحية وتغطية المخاطر التجارية والسياسية التي قد يتعرض لها هؤلاء المصدرون من ناحية أخرى وذلك من خلال الدور الذي يمكن ان تقوم به تلك المؤسسة من حيث اتاحة المجال امام البنوك التجارية والشركات المالية على تقديم التمويل للصادرات الوطنية من خلال توفير تسهيلات ائتمانية متوسطة وطويلة الاجل وبشروط ميسرة اعتمادا على

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الضمان المقدم من قبل المؤسسة المقترحة ، ومن ثم تمكين المصدرين المحليين من استرداد قيمة صادراتهم كاملة وزيادة استغلال الطاقات الانتاجية الضائعة في بعض الشركات الصناعية والزراعية في الاردن .

ومن وجهة نظر الباحث ، ارى بان حتى تكون هذه المؤسسة ناجحة وفعالة في تحقيق الاهداف التي تصبو اليها، فانني اقترح ما يلي :

١- الاستفادة من خبرات الدول التي قامت بالشاء او تأسيس مثل هذه المؤسسات ، كما هو الحال في فرنسا حيث تم الشاء هيئة الكوفاس(COFAS) لضمان تسهيلات التصدير ، ولا تقدم هذه التسهيلات الا اذا كانت مضمونة من هذه الهيئة . وكذلك الحال بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية حيث تم انشاء بنك واشنطن للاستيراد والتصدير لتمويل وضمان الصادرات الامريكية .

٢- أن تكون هذه المؤسسة تحت اشراف القطاع العام وليس القطاع الخاص، لسبب بسيط جدا وهو ان القطاع الخاص هدفه دائما الربح وما يؤكد ذلك هنا هو وجود عنصر المخاطرة الذي قد تتحملة المؤسسة في حالة عدم التزام المستورد الاجنبي بالدفع لهائيا .

٤-٣. الاجراءات الاقتصادية:

تأثر الاقتصاد الاردني ، كسائر دول المنطقة، منذ اوائل الثمانينات بحالة من الركود الاقتصادي نتج عنها تراجع في معدلات النمو الحقيقية وتزايد اعباء الديون الخارجية . اضافة الى ذلك فقد شهد الاقتصاد الاردني ومنذ منتصف الثمانينات ظروفا اقتصادية صعبة للغاية تمثلت في انخفاض قوة الدينار الشرائية وتقلبات اسعار صرفه بشكل حاد مقابل العملات الاخرى الأمر الذي ادى الى انخفاض موارد المملكة من العملات الصعبة، وفي ظل هذه الظروف قامت الحكومة الاردنية باتخاذ العديد من الاجراءات الاقتصادية (المالية والنقدية) – لاستعادة الثقة بالاقتصاد الاردني – وذلك لتحقيق مجموعة من الاهداف اهمها تشجيع الاستثمارات المحلية ودعم الصادرات الوطنية وقطاع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصناعة والحد من المستوردات . لذا سنتناول في هذا المبحث اهم تلك الاجراءات واثرها على الاقتصاد الوطني من جهة والصادرات الوطنية من جهة أخرى.

صدرت الاجراءات الاقتصادية في شكل قرار صدر عن مجلس الوزراء في شهر آب ١٩٨٨ وقد وصفت يومها بانها حزمة اقتصادية تضمنت خطوات هامة لانعاش الاقتصاد الاردني[١٤] . واهم ما تضمنته الاجراءات الاقتصادية ما يلي :

اولا : الحماية :

بالرغم من الحماية الاغلاقية لحوالي (٣٥) سلعة محلية وحماية جمركية لحوالي (٥٠) سلعة محلية ايضا ، الا ان نوعية المنتجات المحلية لم تتحسن ولم تكن قادرة على المنافسة . لذا فقد تضمنت القرارات الاقتصادية المشار اليها اعلاه بشأن الحماية ، الغاء الحماية الاغلاقية والاستعاضة عنها بالحماية الجمركية، وذلك فيما يخص بالسلع الصناعية بشكل عام ، مع بقاء الحماية الاغلاقية على السلع المنتجة محليا وحددت هذه السلع صراحة [١٥] . ان اتخاذ مثل هذا القرار من قبل الحكومة الاردنية من شأنه ان يزيد من حدة المنافسة بين المنتج المحلي و المنتج الاجنبي، لان مثل هذا الالغاء سيجبر المنتجين المحليين على تحسين نوعية وجودة ما ينتجونه حتى يستطيعوا منافسة الاسواق الاجنبية. كما ان ذلك سيعود بالنفع على الاقتصاد الوطني من حيث تخفيض العجز في الميزان التجاري من ناحية وتعزيز رصيد المملكة من العملات الصعبة من ناحية أخرى ، ومن ثم عدم التأثير على مستويات الرفاه الاقتصادي .

ثانيا: تشجيع الاستثمار:

اصدر الاردن عدة قوانين منذ عام ١٩٥٥ لتشجيع الاستثمار، وقد تطورت هذه القوانين لتواكب التطورات والتغيرات في الاحوال الاقتصادية الاردنية. وقد هدفت هذه القوانين وتعديلاتها المختلفة الى اقامة الصناعات المختلفة ودعم الصادرات الوطنية واجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية والمحلية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفيما يلي ايجاز لاهم ما ورد في قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧:

١- قسم هذا القانون المملكة الى ثلاث فئات (أ) , و(ب)، و (ج) حسب درجة التطور الاقتصادي في كل منها (المادة ٣/أ) .

٢- تعفى الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق من الضرائب كما يلي (المادة ١٦/أ) [١٦] :

أ) تعفى الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق لمدة (٧) سنوات متتالية اذا اقيم المشروع في منطقة تنمية من فئة (أ) ، حيث تعفى الخمس سنوات الاولى منها بنسبة (١٠٠٪) من الارباح ، وبنسبة (٦٠٪) من الارباح للسنتين التاليتين.

ب) تعفى الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق لمدة (١٠) سنوات متتالية اذا اقيم المشروع في منطقة تنمية من فئة (ب) ، حيث تعفى الثماني سنوات الاولى منها بنسبة (١٠٠٪) من الارباح وبنسبة (٦٠٪) من الارباح للسنتين التاليتين .

ج) تعفى الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق لمدة (١٥) سنة متتالية اذا اقيم المشروع في منطقة تنمية من فئة (ج) لمدة الثماعشرة سنة متتالية.

٣- اعفاء ما يعادل (٢٥٪) من الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية في حالة توسع المشروع. ويشترط الاعفاء هنا ان لا تقل قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لغايات التوسيع عن (٢٥٪) من مجموع قيمة الموجودات الثابتة في المشروع الاصلي (المادة ١٧/ أ و١٧/ب) .

٤- تعفى المشاريع الصناعية او التعدينية من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية ما لا يزيد عن (١٠٪) من الدخل السنوي الخاضع للضريبة، اذا تم تخصيص المبلغ لانشاء ابنية للمستخدمين والعمال في المشروع (المادة ٢٢/أ).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥- يعامل رأس المال العربي أوالاجنبي المستثمر في أي مشروع تنطبق عليه احكام هذا القانون معاملة مساوية لرأس المال المحلي سواء اكان استثماره بالاشتراك معه او بصورة مستقلة بما فيه ذلك الاعفاء من الرسوم والضرائب (المادة ٢٥/ أ) .

وللأسف ان هذا القانون لم يعط اي افضلية للصناعات التصديرية ، اذ انه لا يميز الصناعات الاحلالية عن الصناعات التصديرية ، لذلك لا بد من ادخال بعض التعديلات على هذا القانون تأخذ بعين الاعتبار تشجيع الصادرات الوطنية بشكل عام والصناعات التصديرية بشكل خاص .

ثالثا : الترخيص والتسجيل:

لقد اعطت الاجراءات الاقتصادية الحق لكل مستثمر ان يرخص لنفسه الصناعة التي يريدها، وان يضيف الى او يوسع صناعته القائمة على ان يقوم بتسجيلها لدى وزارة الصناعة وقد استثنى من ذلك الشركات المساهمة العامة والمشاريع التي يرغب اصحابها في الاستفادة من مزايا قانون تشجيع الاستثمار[١٧] . وقد وصل عدد الشركات المسجلة خلال الستة شهور الاولى من عام ١٩٩٢ (٢٦٨٩) شركة منها (٤٧٩) شركة صناعية، (١٤٩٥) شركة تجارية ، (٨٩) شركة مقاولات، (٥) شركات زراعية، و (٦٢١) شركة خدمات ، وقد بلغ حجم رؤوس اموال هذه الشركات حوالي (٨٨) مليون دينار موزعة على النحو التالي حوالي (٥٧) مليون دينار للشركات الصناعية، (١٦) مليون دينار للشركات التجارية، (٤) مليون دينار لشركات المقاولات، مليون دينار للشركات الزراعية واخيرا حوالي (١٠) مليون دينار لشركات الخدمات[١٨] .

هذا وتكمن اهمية سياسة الترخيص والتسجيل في انها تساعد على خلق وانشاء شركات وصناعات لم تكن موجودة اصلا ، بالاضافة الى التوسع في الصناعات التي هي موجودة اصلا. ولانجاح سياسة الترخيص والتسجيل فلا بد من العمل على تسهيل وتبسيط الاجراءات المتخذة لترخيص وتسجيل الصناعات المختلفة وان تكون هذه الاجراءات خالية من التعقيدات والروتين الممل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي دراسة لمعرفة اهمية سياسة الترخيص في تشجيع الصادرات الوطنية تبين ان (٦٠٪) من الذين شملتهم الدراسة يعتقدون ان هذه السياسة تعمل على حماية الصناعات المحلية من ناحية وتشجع الصادرات الوطنية من ناحية اخرى. وكان اغلب الذين وافقوا على ذلك هم من القطاع العام على العكس من ذلك تبين ان (٢٨٪) منهم يعتقدون ان هذه السياسة لا تشجع الصادرات الوطنية[١٩] .

بالرغم من وجود مزايا لسياسة الترخيص والتسجيل ، الا ان هذه السياسة قد يكون لها عواقب وخيمة على الاقتصاد الوطني وخاصة في المدى البعيد . اذ ان بعض الصناعات المسجلة في وزارة الصناعة قد يكتب لها النجاح في حين ان بعضها الآخر قد تتعثر منذ سنواتها الاولى ومن ثم وجود هدر في الاموال نتيجة استثمارها في مشاريع ليست بحاجة اليها بالاضافة الى هدر العملات الصعبة المستخدمة في استيراد المعدات اللازمة لتلك المشاريع. لذا لا بد من اعادة النظر بهذا الاجراء وذلك لتجنيب الاقتصاد الوطني الخسائر التي قد يتعرض لها اذا ما استمرت وزارة الصناعة في انتهاج هذا الاسلوب . وعلى هذا الاساس لابد وان يكون هناك دراسة للمشروع قبل منحه الترخيص هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى منع منح تراخيص للشركات او الصناعات الموجود لها شبيه لأن الاستثمار في صناعات متكررة هو هدر لرأس المال.

٤-٣-١. الاجراءات المالية :

يعتمد الاردن في تنمية صادراته الوطنية على سياسة مالية متعددة الجوانب، نذكر منها:

أولا : دعم الصادرات :لقد منعت قوانين الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات) اعانات التصدير على الصادرات الصناعية منعا باتا، في حين كانت اعانات التصدير على الصادرات الزراعية ممنوعة جزئيا . اذ أن مثل هذه الاعانات في أي شكل تأخذه غير محببه للدول الاخرى التي يتوجب على صناعتها المحلية المنافسة[٢٠] . ولا ننسى المنازعات التجارية التي وقعت بين الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا في عام ١٩٩٢ ، اذ قامت فرنسا بدعم مزارعيها مما جعل الولايات المتحدة الامريكية تقوم باتخاذ قرارات تجارية مشددة للتعامل مع فرنسا آنذاك.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ا في الاردن فلا يوجد دعم مباشر للصادرات الوطنية ، هذا وقد اتخذت الحكومة الاردنية العديد من الاجراءات

مية ودعم الصادرات الوطنية منها:

– في بداية عام ١٩٨٦ تم تخفيض اسعار الكهرباء ، الماء ، زيت الوقود ، والمواصلات السلكية واللاسكية لمختلف الصناعات[٢١] .

– قيام وزارة المالية بإعادة مبلغ معين للشركات الصناعية المصدرة والتي تستعمل الوقود الثقيل في انتاجها عن كل طن يتم تصديره ، فشركة الفوسفات يرد اليها مبلغ (٣٠٠) فلس عن كل طن تصدره من الفوسفات ، وشركة البوتاس دينار و(٦٥٠) فلس عن كل طن تصدره من البوتاس ، وشركة مصانع الاسمنت ديناران و(١٥٠) فلسا عن كل طن تصدره من الاسمنت ، وشركات ومصانع حديد البناء دينار و (٣٥٠) فلسا عن كل طن تصدره من حديد التسليح ، وشركات مصانع الزجاج (٢٠) دينارا عن كل طن [٢٢] . ومثل هذه الحوافز غير المباشرة من شأنها أن تعزز من القدرة التنافسية للصناعات المختلفة من خلال تخفيض تكاليف الانتاج.

ثانيا : نظام الادخال المؤقت ونظام رد الرسوم الجمركية [٢٣] :

ن الاجراءات المالية التي اتخذها الاردن لتشجيع صادراته الوطنية هي تبنيه لنظام الادخال المؤقت (رقم ٣٧ لسنة ١٩٨) ونظام رد الرسوم الجمركية (رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٤) . وبموجب هذين النظامين يجوز للصناعي ادخال واد خام وبضائع للمملكة مقابل كفالة بنكية على ان يتعهد المستورد او الصناعي بتصنيعها لأغراض التصدير لذا وقد حددت مدة الادخال المؤقت بستة شهور قابلة للتجديد بموافقة مدير عام الجمارك ، وأي تأخير يحدث برض غرامة قدرها دينار (كحد اعلى) عن كل يوم تأخير ، وديناران (كحد ادنى) عن كل اسبوع تأخير. اما لنسبة للرسوم الجمركية فلا تسترد بعد مضي سنة من تاريخ دخول المواد المستوردة للمملكة ولكن يمكن تمديدها لدة سته شهور أخرى بموافقة المدير العام .وبعد الانتهاء من عملية التصنيع واعادة التصدير يستطيع المستورد سترداد قيمة الرسوم المدفوعة . ومن هنا، فإن وجود مثل هذه الانظمة في الاردن من شأنها أن تعمل على تنمية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصادرات الوطنية من خلال تقليل تكاليف الانتاج من ناحية ، وزيادة التوظيف لفترة محدودة وخاصة اذا كانت المشاريع المراد تنفيذها هي مشاريع عامة تقوم على تنفيذها شركات اجنبية [٢٤] .

وبالرغم من الاثر الايجابي لهذين النظامين في تنمية الصادرات ،الا أن هناك بعض المشاكل التي تواجه المصدرين كالاجراءات الطويلة والروتين في العمل ، ويلاحظ أن هناك ثغرة كبيرة في نظام رد الرسوم الجمركية اذ أن كثير من المؤسسات الصناعية تقوم بطرح انتاجها في الاسواق المحلية بدلا من إعادة تصديرها مما يترتب على تلك المؤسسات دفع الرسوم بعد عملية البيع حيث تعد هذه الحالة وكأنها عملية تأجيل لدفع الرسوم الجمركية[٢٥] .

ثالثا: الاعفاءات الضريبية:

لقد استخدم نظام الاعفاء في الضرائب في الاردن كأداة للتنمية الصناعية ،فقد اعفيت ارباح المشاريع الاقتصادية الموافق عليها من الضرائب لمدة تتراوح ما بين ٦-١٢ عاما تبعا لموقع الصناعة ، ولكن هذا لم يشمل الصناعات الصغيرة ، حيث منحت الاعفاءات الضريبية للصناعات التصديرية وصناعات احلال المستوردات على حد سواء[٢٦] .الا أن هناك تحفظا على هذا النظام وهو أن المشاريع الاقتصادية المختلفة لا تستطيع تحديد مقدار الاعفاء الضريبي على دخلها في نهاية العام نتيجة قيامها بعمليات التصدير ، لذلك ولزيادة كفاءة هذا النظام في دعم الصادرات الوطنية نقترح مايلي:

١- وجود اعفاءات ضريبية تصاعدية ، فمثلا للألف دينار الاولى من التصدير اعفاء للمصدر الاردني بنسبة (٢٪) من الضرائب ، الالف دينار الثانية لها اعفاء بنسبة (٤٪) وهكذا حتى تصل نسبة الاعفاء (٥٠٪) . ومن الافضل أن لا يرتبط هذا النوع من الاعفاءات بموقع الصناعة التصديرية ، ومن ثم ، فإن تحقيق مثل هذا الاجراء سيخلق روح المنافسة بين المصدرين المحليين مما ينعكس ايجابيا على زيادة المبيعات من الصادرات الوطنية .

٢- منح الصناعات صغيرة الحجم امتيازات ضريبية في اولى مراحل التصنيع لتصبح فيما بعد اساسا للصناعات التصديرية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- زيادة فترات الاعفاءات الضريبية للصناعات التي تزيد من صادراتها ، ويفضل لو كانت هذه الفترات دائمة.

وعلى هذا الاساس ، فإن وجود مثل هذه المزايا سيقلل من كلفة المصدرين المحليين مما يؤدي الى انخفاض اسعار الصادرات المحلية في الخارج مما يؤدي ايضا الى زيادة المبيعات من الصادرات الوطنية ومن ثم تعزيز رصيد المملكة من العملات الصعبة.

٤-٣-٣. الاجراءات النقدية:

لقد شهد الاردن اجراءات نقدية لم يسبق لها مثيل خاصة بعد أن تعرض سعر صرف الدينار الى انخفاض مقابل العملات الاجنبية الرئيسية في عام ١٩٨٨ وبداية عام ١٩٨٩ ، وتضاؤل حجم المساعدات الخارجية وارتفاع عبء خدمة الديون الخارجية . وقد أدت هذه العوامل مجتمعة – بالاضافة الى غيرها من العوامل –الى قيام البنك المركزي الاردني باتخاذ العديد من الاجراءات النقدية.

أولا: الاستقرار النقدي:

سعى البنك المركزي الاردني الى اعادة الاستقرار النقدي – تصحيح الاختلال بن حجم مقبوضات الاردن من العملات الاجنبية مقارنة بمدفوعاتها منها – من خلال تنمية احتياطيات البنك المركزي من الذهب وتنمية موارد المملكة من العملات الاجنبية وترشيد استخدام هذه العملات.

وقد تضمنت توجيهات السياسة النقدية ما يلي [٢٧] :

١- تأمين حصول الاردن على مساعدات مالية من الدول العربية وبشكل منتظم ودون القطاع.

٢- دعم الجهود التصديرية بمختلف الوسائل ، وذلك بهدف تنمية الصادرات الوطنية كونها احد الموارد الاساسية لتوفير العملات الاجنبية . وقد اتخذ البنك المركزي العديد من الاجراءات لتنمية الصادرات الوطنية، منها:

أ) الاستمرار في تقديم سلف لتشجيع الصادرات الوطنية بهدف تمويل عمليات التصدير – سواء التمويل السابق للشحن أو التمويل ما بعد الشحن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب) الاسراع في انشاء مؤسسة وطنية لضمان ائتمان الصادرات في الاردن وذلك لتمكين المصدرين من دخول اسواق جديدة لم يكن بالامكان ارتيادها من قبل.

ج) الاستمرار بمراجعة تعليمات مراقبة العملة الاجنبية ، بما يضمن توفير العملات الاجنبية للمصدرين بغرض استيراد المواد الاولية اللازمة للانتاج والسماح للمصدرين بالاحتفاظ بنسب معينة من عائدات صادراتهم بالعملات الاجنبية لدى البنوك والمؤسسات المختلفة.

د) تشجيع الاستثمار بهدف زيادة الصادرات.

- الاستمرار في سياسة فرض احتياطي الزامي على ودائع البنوك بالعملات الاجنبية وذلك لتعزيز احتياطيات البنك المركزي من العملات الاجنبية وتدعيم سلامة المراكز المالية لمؤسسات الجهاز المصرفي وضمان حقوق المودعين بالاضافة الى توفير احتياطي للبنك المعني يلجأ اليه عند الحاجة.

- استقطاب تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج من خلال تنفيذ المشاريع الاستثمارية المناسبة لحاجات هؤلاء العاملين ، واصدار سندات خاصة يجري الاكتتاب بها بالعملات الاجنبية وتسدد قيمتها وقيمة فوائدها بالعملة الاجنبية ايضا.

- اعادة النظر في سياسة الاقتراض الخارجي للاردن.

- تنمية الدخل السياحي لاهميته في توفير العملات الاجنبية.

- ترشيد الاستيراد عن طريق تشجيع الصناعات المحلية الاحلالية وترتيب اولويات الاستيراد لضمان تلبية الاحتياجات الانتاجية والاستهلاكية.

ثانيا : سعر صرف الدينار:

ان خفض سعر الصرف –تعويم– من اهم عناصر حفز الصادرات الوطنية من جهة والحد من المستوردات من جهة اخرى ، حيث ان اتباع مثل هذا الإجراء سيقلل من العجز في الميزان التجاري . اذ ان تخفيض سعر الصرف يحسن من القدرة التنافسية للمصدرين المحليين في السوق العالمية من خلال عرض السلعة بسعر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لل – قدرة تنافسية على اساس الاسعار فقط ، كما ويؤدي تخفيض سعر الصرف هذا الى زيادة كلفة المستوردات يقلل من الرغبة في الاستيراد.ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل كانت الظروف التي أجبرت الاردن على فض سعر صرف الدينار في عام ١٩٨٨ مقابل العملات الاجنبية الاخرى اجراءات ناجحة في تشجيع الصادرات وطنية (قد يكون الأردن قد أجبر على اتباع مثل هذا الإجراء في ذلك العام)؟

صحيح ان تعويم سعر صرف الدينار كان له فائدة في خلق فرص امام المصدرين المحليين على انتاج انواع مختلفة من سلع الاكثر منافسة في السوق الدولية –من حيث السعر .الا ان هذا التعويم كان نقمة على الصناعات الوطنية اذ يستطع الصناعيون من تحديد اسعار منتجاتهم وكلفتهم ومن ثم تحديد ارباحهم وذلك لعدم وجود دراسة مسبقة لا التخفيض . بالاضافة الى ذلك كله فانه وحتى تكون سياسة التعويم مفيدة للصناعات التصديرية بشكل خاص لصادرات الوطنية بشكل عام فلا بد وان يكون عرض الصادرات الصناعية وعرض الصادرات الوطنية ذا مرونة الية لتلبية الطلب المتزايد نتيجة انخفاض اسعار الصادرات .

على هذا الاساس ، فان اجراءات خفض سعر صرف الدينار الاردني مقابل العملات الاخرى غير فعال في الاردن ن الاقتصاد الاردني يعتمد الى حد كبير على استيراد ما يحتاج اليه من الخارج . كما ان استخدام هذه الاداة – ويم سعر الصرف– لحفز وتنمية الصادرات الوطنية ليس هي الاداة الوحيدة التي يمكن استخدامها لعمل ذلك ، ، هناك ادوات كثيرة يمكن استخدامها لتشجيع الصادارت الوطنية – مثلا، ادوات السياسة المالية التي تم ذكرها ابقا.

ي ضوء ما تقدم ، اتخذ البنك المركزي الاردني خطوة نقدية جريئة وفي الاتجاه السليم لاعادة الاستقرار في سعر رف الدينار الاردني . فحرصا منه على تجنب حالة عدم التأكد والاستقرار لنظام التعويم التهج في عام ١٩٨٩ ياسة جديدة في مجال سعر الصرف تقوم على اساس ربط الدينار بسلة من العملات الاجنبية الرئيسية مع اعطاء ل عملة من هذه العملات وزن يتناسب مع اهمية تلك العملة في العلاقات الاقتصادية للاردن مع العالم الخارجي .

؟ ان البنك المركزي لم يستطع المحافظة على هذا الاجراء في المرحلة التي تلت السياسة الجديدة ، اذ كان هناك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تفاوتا ما بين السعر المعلن على اساس العملات الاجنبية والسعر في الاسواق الموازية، مما ادى الى تدخل مباشر من قبل البنك المركزي بسوق العملات من خلال قيامه ببيع العملات الاجنبية للبنوك التجارية والشركات المالية لتلبية حاجات المواطنين الاساسية ، على ان تقوم البنوك التجارية ببيعها لعملائها بالسعر المعلن من قبل البنك المركزي ، وقد ساهم هذا التدخل الى حد كبير في سد العجز القائم مرحليا في تلبية احتياجات المواطنين من هذه العملات للاغراض التي حددها هذا القانون ، كما ساهم في رفع قيمة الدينار مقابل العملات الاخرى [٢٨] . وكان لهذا التعديل في سعر صرف الدينار الاردني مقابل العملات الاجنبية الآخرى اثار ايجابية متعددة منها :

١- انخفاض كلفة منتجات الصناعات المحلية مما ساعدها على المنافسة في الاسواق الخارجية ومن ثم زيادة الصادرات الوطنية .

٢- استعادة ثقة المستثمرين العرب والاجانب بالدينار الاردني ، وبالاقتصاد الوطني ، مما انعكس ايجابيا على زيادة الحوالات الاستثمارية الخارجية.

٣- النجاح في تنمية احتياطي المملكة من العملات الصعبة.

٤-٤. المواصفات والمقاييس وضبط الجودة :

يعرف التقييس(Standardization) على انه عبارة عن عمل تعاوني يتم انجازه بمساهمة ومشاركة الاطراف المعنية بهذا العمل كالمنتجين والتجار والمستهلكين ، وهو يتضمن تحديد وتوحيد خصائص الاشياء ، وابعادها، وتسميتها بهدف تحقيق الدرجة المثلى من النظام في العلوم ، والصناعة ، والاقتصاد والادارة والخدمات ...الخ ، وذلك عن طريق وضع وتطبيق المواصفات القياسية الملائمة، اما تعريف المواصفة القياسية(Standard) فهي وثيقة رسمية معدة باتقان وصادرة عن جهة مسؤولة عن المواصفات الوطنية (او الآقليمية او الدولية) وتتضمن مجموعة من المعلومات والبيانات القياسية المحددة بدقة ، والتي تحدد خصائص المنتج حتى يلائم الغرض المعد له [٢٩] .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والتقييس ليس اختراعا جديدا، بل انه قديم قدم الحياة ، وتمثل تطبيقاته المختلفة الاساس المتين الذي يرتكز عليه التطور الصناعي والتبادل التجاري ، وتعد المانيا من اوائل الدول التي عنيت بالتقييس اذ تم في عام (١٨٦٥) تكوين الهيئة الالمانية للتقييس (DIN) ، وفي بريطانيا تم تكوين لجنة للمواصفات في عام (١٩٠١) من المعاهد التكنولوجية والمؤسسات الصناعية وتطورت هذه اللجنة لتصبح المعهد البريطاني للتقييس (BSI) . وكان ذلك في عام (١٩٣١) ، وفي عام (١٩٢٨) تشكلت الهيئة الامريكية للتقييس (ANSI)،اما فرنسا فقد بدأت الهيئة الفرنسية للتقييس (AFNOR) نشاطها منذ عام (١٩٥٠) بعد تطوير جهاز المواصفات الذي كان قائما منذ عام (١٩١٨) [٣٠] .

اما الدول العربية فقد انشأت " المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس " وكان ذلك في القاهرة عام (١٩٦٧) ، واستمرت هذه المنظمة في اعمالها حوالي (٢٢) عاما اصدرت خلالها حوالي ألف مواصفة عربية و (٥٦) عددا من مجلة التقييس، وحوالي (٦٠) كتابا ومطبوعا مختلفا ، واقامت كثيرا من الندوات والدورات التدريبية ، الا ان الدول العربية قامت بحل هذه المنظمة في اواخر عام (١٩٨٩) ونقلت مهامها بعد تقليصها الى المنظمةالعربية للتنمية الصناعية والتعدين في بغداد ، حيث ادت حرب الخليج وما سبقها وماحقها الى تجميد العمل العربي المشترك في مجال المواصفات والمقاييس[٣١] .

اما بالنسبة للاردن فقد ادرك اهمية التقييس والمواصفات في تنمية صادراته الوطنية ،مما ادى الى قيام وزارة الصناعة والتجارة بانشاء مديرية المواصفات والمقاييس لتطبيق نظام وطني خاص بتلك المواصفات والمقاييس مبني على اسس علمية حديثة وذلك من خلال تطبيق قانون المواصفات والمقاييس رقم (١٦) لسنة ١٩٨٩. ويهدف هذا القانون الى تحقيق امور عدة اهمها :

١- توفير الحماية الصحية والاقتصادية للمستهلك من خلال توفير السلع الاستهلاكيه والمواد الاخرى بمواصفاتها القياسية المعتمدة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- دعم الاقتصاد الوطني والصادرات الوطنية وخطط التنمية الاقتصادية من خلال العمل على ضمان جودة المنتجات الاردنيةو زيادة قدرتها التنافسية في الاسواق الخارجية .

وتختص مديرية المواصفات والمقاييس بوضع المواصفات القياسية للسلع والمواد المختلفة، ومراجعتها وتعديلها واستبدال غيرها بها ومراقبة تطبيقها، وقبول المواصفات القياسية العربية والدولية واعتمادها ، ومنح شهادة المطابقة وعلامة الجودة واعتماد مختبرات الفحص والآختبار المتخصصة لغايات تطبيق المواصفات ، ...الخ . وغايتها من ذلك وضع الحد الادنى للمعايير القياسية الواجب تطبيقها لضمان مستوى جيد من الجودة بما ينسجم مع توصيات منظمات القياس الدولية .

اولا : اهمية وفوائد المواصفات والتقييس :

تعود اهمية التقييس في انه يدعم الصناعة والتجارة ويعمل على تسهيلها وذلك لانه يؤدي الى وجود عنصر الثقة بين الدولة المستوردة والدولة المصدرة من ناحية ، والمستهلك والمنتج من ناحية أخرى . اذ ان كل طرف من هذه الاطراف يكون واثقا من البضاعة التي يصنعها (يصدرها) اويتداولها (يستوردها) تكون جيدة ومطابقة لرغباته واحتياجاته عند تطبيق المواصفات والمقاييس المعدة لها أضافة الى ذلك ، فان المنافسة بين الدول المختلفة لم تعد تعتمد فقط على جودة المنتجات وسعرها بل تعداها ذلك الى ان تكون البضائع مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة محليا أواقليميا او دوليا مما يضمن لهذه البضائع امكانية التنافس مع البضائع الاجنبية في الاسواق المحلية والدولية .

هذا واذا ماتفحصنا الفوائد التي قد تنتج عن تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة لوجدنا بان هناك فوائد تكون لصالح المستهلك بصفة خاصة وفوائد لصالح الصانع او المنتج بصفة عامة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- الفوائد التي يجنيها المستهلك :

أ- حمايته صحيا واقتصاديا، فبالنسبة للحماية الصحية فتتمثل في ان تكون السلعالمشتراة - وخاصة الغذائية منها - خالية من التلوثات بمختلف انواعها،اما بالنسبة للحماية الاقتصادية فتتمثل في حمايته من الغش والتلاعب في المواصفات والمقاييس والمكاييل والاوزان ...الخ .

ب-ضمان جودة السلع والخدمات المقدمة للمستهلكين وباسعار معتدلة - تقديم خدمات افضل للمستهلك

ج- توفير المعلومات الكافية عن السلعة من حيث تركيبها مقدار كميتها، مدة صلاحيتها ، ...الخ . ومثل هذه المعلومات يمكن ان يحصل عليها المستهلك عن طريق شهادة المطابقة التي سيتم الحديث عنها لاحقا من هذا الفصل.

٢- الفوائد التي يجنيها الصانع اوالمنتج :

أ- تخفيض كلفة الانتاج من خلال توحيد طرق الانتاج لتقليل الانواع المنتجة الى الحد الادنى .

ب-كسب ثقة المستهلك في منتجاته وزيادة شهرة هذه المنتجات مما ينعكس ايجابيا على المبيعات .

وحرصا من مديرية المواصفات والمقاييس الاردنية على التقيد بالمواصفات المحلية والدولية المعتمدة ، فقد اصبحت السلع الاردنية التصديرية تتمتع بسمعة طيبة سواء في اسواق الدول العربية الشقيقة او في اسواق الدول الصديقة الآخرى [٣٢] ، هذا ويوضح الجدول رقم(١٢) توزيع المواصفات الجديدة على القطاعات خلال عام ١٩٨٩ و عام ١٩٩٠، ويتبين من الجدول المذكور ان عدد المواصفات الجديدة بلغ (١٨٤) مواصفة خلال العامين ١٩٨٩ , ١٩٩٠ موزعة على خمسة قطاعات هي مواد غذائية ، ومواد انشائية،ومواد كيماوية، ومواد من نسيج او ورق، ومواد ميكانيكية وكهربائية . اذ بلغ عدد المواصفات الجديدة في تلك القطاعات على التوالي (٩٠)، (١٦)، (٥٦) ، (١٠)، و(١٢) مواصفة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلى الرغم من الجهود المكثفة التي تبذلها المديرية في تطبيق المواصفات القياسية الا ان هناك العديد من الصعوبات ما زالت تعوض عملية التطبيق ، ومثل هذه الصعوبات ادت الى وجود صعوبة في مقدرة منتجاتنا الوطنية على المنافسة في الاسواق المحلية والاسواق التصديرية ، ومن هذه الصعوبات[٣٣] :

١- عدم ادراك العديد من المؤسسات الصناعية لاهمية المواصفات ودورها في تحسين جودة الانتاج الامر الذي ينعكس سلبيا على جودة الصناعة المحلية .

٢- افتقار العديد من المصانع الى المختبرات والجهاز الفني المتخصص ومن ثم العدام مراقبة جودة الانتاج اثناء عملية التصنيع .

٣- التنافس غير الشريف في الاسواق المحلية من بعض المصانع على طرح منتجات رديئة وبسعر رخيص وذلك لتحقيق الربح الفوري .

٤- عدم المشاركة الفعالة من قبل المؤسسات الصناعية في اللجان الفنية لاعداد المواصفات الوطنية الامر الذي يؤدي الى صعوبة تطبيق المواصفات عند صدورها بالشكل النهائي .

وفي ظل وجود هذه الصعوبات التي تعوض تطبيق المواصفات القياسية، فانه لا بد من العمل على زيادة فعالية تطبيق هذه المواصفات القياسية من جهة والزام المصانع المختلفة بها من جهة أخرى ، وذلك من خلال الامور التالية :

١- اقامة الندوات والدورات المختلفة لتوعية المصانع المختلفة باهمية تطبيق المواصفات القياسية في تحسين جودة المنتجات المحلية .

٢- الصرامة في تطبيق العقوبات على المصانع التي لا تلتزم بتطبيق المواصفات القياسية المعتمدة ، بحيث تكون هذه العقوبة بحجم خطورة المخالفة. فاذا كانت هذه المخالفة بسيطة فيغرم المصنع غرامة مالية معينة، اما اذا كانت المخالفة جسيمة وفيها ضرر على الصحة العامة للمواطنين كتلوث السلع المنتجة – مثل تلوث الحليب –فان السجن هو العقوبة المثلى في هذه الحالة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذا وتجدر الاشارة هنا الى ان قانون المواصفات والمقاييس رقم (١٦) لسنة ١٩٨٩ قد بين انه في حالة وجود اية سلعة او مادة ليست مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة، فيترتب على مالكها ان يسحبها من الاسواق خلال المدة التي تحددها له مديرية المواصفات والمقاييس ، واذا لم يلتزم بذلك فتتم مصادرتها واتلافها بقرار من وزير الصناعة والتجارة ، وللوزير الحق في اغلاق المصنع او المحل التجاري او المكان الذي توجد فيه السلعة او المادة للمدة التي يقررها (المادة رقم ٢١).

وعلى هذا الاساس ، فان بقاء اي مؤسسة صناعية في السوق يعتمد على امور عدة اهمها :

١- قدرة تلك المؤسسة على تحقيق رغبات المستهلك في شراء سلعة او منتج ما، اذ ان قرار المستهلك في شراء تلك السلعة يعتمد على سعر المنتج، وجودة المنتج . وفي ضوء ذلك تصبح مسؤولية الصانع هي دراسة الاسواق المحلية والتصديرية بغية الاطلاع على رغبات وحاجات المستهلك .

٢- قدرة الصانع على تطبيق المواصفات القياسية المعتمدة محليا والمواصفات القياسية المعتمدة لدى الدولة المستوردة، اضافة الى تقيد الصانع بهذ المواصفات القياسية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١٢)

اعداد وتوزيع المواصفات الجديدة الصادرة

خلال العامين ١٩٨٩ و ١٩٩٠

القطاع	عدد المواصفات	
	١٩٨٩	١٩٩٠
مواد غذائية	٦١	٢٩
مواد الشالية	٥	١١
مواد كيماوية	٣٠	٢٦
مواد من نسيج او ورق	٥	٥
مواد ميكانيكية وكهربائية	٩	٣
المجموع	١١٠	٧٤

المصدر : مديرية المواصفات والمقاييس ، وزارة الصناعة والتجارة ، التقرير السنوي ١٩٩٠ ، جدول رقم (٢٥).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يا: ضبط الجودة :

ايد الاهتمام على المستويات المحلية والاقليمية والدولية في هذه الايام بمسالة الجودة بشكل عام وضبط الجودة كل خاص .ويعود هذا الاهتمام الكبير بالجودة نتيجة لتزايد عدد المستهلكين المطالبين بتحسين الجودة من ناحية ناظم المنافسة بين المنتجين من ناحية أخرى. فمن ناحية المستهلك له الحق في اختيار الاحسن والافضل من السلع شروط معينة ، اما من ناحية المنتجين فيدركون ان تدني جودة منتجاتهم يؤثر على ربحيتهم لذلك يسعى هؤلاء نتجون الى تحسين جودة منتجاتهم .

قد عرفت المنظمة الاوروبية لضبط الجودة (EOQC) الجودة (Quality) بانها المجموع الكلي للمزايا والخصائص سي تؤثر على مقدرة سلعة او خدمة على تلبية حاجة معينة ، كما وعرفت ضبط الجودة (Quality Control)بانه نظام تخطيط الجهود وتنسيقها والتي تبذلها اقسام مختلفة في مؤسسة ما للحفاظ على جودة او تحسينها ضمن الاسس الاقتصادية[٣٤] . وليس من الضرورة ان تعني كلمة الجودة كما يظن البعض بانها لاحسن " او "الافضل " فللجودة معان كثيرة منها مدى تحقيق المنتج لرغبات المستهلك او مدى مطابقة المنتج مواصفات الموضوعة[٣٥] .

نا وتلعب الجودة دورا مهما في ترويج الصادرات الوطنية مما يجعلها اكثر شهرة وقدرة على منافسة الاسواق ارجية ، اذ ان تمتع منتجاتنا الوطنية بالسمعة والثقة الطيبة الى جانب الرضى التام في الاسواق المحلية والاقليمية لدولية سينعكس ايجابيا على ثقة ورغبة المستهلك المحلي والاجنبي بالمنتجات الوطنية، حيث ان تمتع منتجاتنا المحلية سمعة جيدة سيزيد من الطلب الخارجي على صادراتنا الوطنية .

على هذا الاساس ، فان تنمية صادراتنا الوطنية يتطلب من الصناعات المحلية المختلفة اعتماد نظام دقيق لضبط ودة بما يضمن لمنتجاتنا الوطنية السمعة الجيدة بين منتجات الدول الاخرى من ناحية وزيادة مقدرتها التنافسية من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ناحية أخرى ، ومن الوسائل المستخدمة لضمان جودة الانتاج وتنمية الصادرات هي مطابقة الجودة ومراقبة وتفتيش الصادرات .

١- مطابقة الجودة : وهي علامة يضعها الصانع على منتجاته وتبين هذه العلامة ان تلك المنتجات قد تم اختبارها ، وانها مطابقة للمواصفات التي تصدرها او تعتمدها الهيئة المسؤولة عن ذلك -مديرية المواصفات والمقاييس هي المسؤولة عن اصدار مثل هذه الشهادات في الاردن وذلك وفقا لنظام الجودة رقم (٧٥) لسنة ١٩٨٠. حيث ان وجود مثل هذه العلامة على المنتج تدل على ان ذلك المنتج يتمتع بالحد الادنى من الجودة. ان تطبيق مثل هذا النظام سيعود بالفائدة على المستهلك والمنتج والمصدر في آن واحد . فبالنسبة للمستهلك سيحقق له هذا النظام فوائد عدة اهمها الطمأنينة لتمتع المنتجات التي يرغب بها بجودة مقبولة، ومن ثم تسهيل عملية الشراء امامه، سلامة السلع من حيث الظروف الصحية. اما بالنسبة للفائدة التي ستعود على المنتج فتتمثل في كسبه لثقة المستهلكين كون ان منتجاته تتمتع بنوع ما من الجودة ، وزيادة طلب المؤسسات المختلفة -العامة والخاصة - على شراء منتجات حاملة لعلامة الجودة وامكانية دفع سعر اعلى نسبيا. واخيرا ، فان الفائدة التي سيحصل عليها المصدر تتمثل في عدم وجود حاجة لفحص منتجاته قبل عملية التصدير ، وايجاد الاسس الملائمة لعقد الاتفاقيات مع المستوردين الاجانب .

وفي الاردن ، كما هو الحال في كثير من الدول النامية، فنتيجة لندرة الخبرة الصناعية والاهتمام بالانتاج الكمي اغفلت العديد من مؤسساتنا الصناعية موضوع الجودة ، الامر الذي انعكس سلبيا على المستهلك وعلى سمعة الصناعة المحلية[٣٦] . وخير مثال نورده هنا ان كثير من المنتجات التي تم تصديرها الى العراق في سنة ١٩٨٧-١٩٨٨ لم تكن بالمستوى المطلوب من حيث المواصفات والجودة مما ادى الى حدوث اشكالات بين الاردن والعراق الامر الذي انعكس سلبيا على زيادة صادراتنا الى العراق[٣٧] .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

هذا وتعود اهمية وجود شهادة المطابقة او مطابقة الجودة الى اسباب كثيرة اهمها تشجيع الصادرات الوطنية من خلال ضمان دخول المنتجات المحلية لاسواق الدول الاخرى ومن ثم زيادة قدرتها على المنافسة الدولية، بالاضافة الى ذلك فانه من الممكن الحد من استيراد المنتجات التي تفتقر الى الجودة .

٢- مراقبة الصادرات الوطنية :ان الفضل وسيلة لمراقبة الصادرات الوطنية هي وجود مكاتب متخصصة لتفتيش المنتجات المعدة للتصدير وذلك للتأكيد على المشتري (المستورد) الاجنبي في الخارج ان البضاعة المصدرة اليه ذات جودة مقبولة ، خاصة وان بعض الدول المستوردة تقوم باخضاع البضائع المصدرة الى الفحص المخبري للتأكد من مكوناتها وشروطها الصحية ومدى صلاحيتها للاستهلاك البشري .

هذا وتجدر الاشارة هنا ، الى ان وزارة الصناعة والتجارة تقوم من حين لآخر بمراقبة للمصانع المحلية المختلفة بغية التعرف على جودة منتجات تلك المصانع . ففي عام ١٩٩٠ تم زيارة (١٤٥٩) مصنعا منها (٨٤) مصنعا للصناعات الغذائية ، و(٢٠٧) مصانع للصناعات الكيماوية ، و(٣٨) مصنعا للصناعات الكهربائية ، و(٦٣٠) مصنعا ومعملا للصناعات الانشائية ، و(٥٠٠) مصنع ومعمل للصناعات النسيجية[٣٨] . وتأتي هذه الخطوة حرصا من الوزارة المذكورة على اهمية وضرورة تبني صناعاتنا الوطنية لنظام جودة على مستوى عالي بما يخدم مصلحة الاقتصاد القومي : وضمان قدرة تلك الصناعات على المنافسة .

هذا وحتى تكون عملية الرقابة والتفتيش على الصادرات الوطنية عملية مثالية لتنمية وتشجيع الصادرات الوطنية بما يضمن لها القدرة على منافسة السلع الاجنبية في الاسواق الدولية ، فاننا نرى ضرورة تحقيق الامور التالية :

١- منع تصدير اي سلعة ما لم تكن تلك السلع مطابقة للمواصفات القياسية وان تحمل شهادة مطابقة الجودة ، وعدم التهاون نهائيا في ان تتوفر فيها الشروط الصحية .

٢- تعيين السلع التي يجب ان تخضع للفحص والتفتيش قبل تصديرها بالاضافة الى تحديد فترة الفحص ، فمثلا اذا كان المصدر ذا ثقة يكتفى بالفحص كل عدة اشهر بدلا من كل شهر، اما اذا لم يكن هذا المصدر ذا ثقة فلا بد من اجراء الفحص والتفتيش على كل شحنة يقوم بتصديرها .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٤-٥. الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الدولية :

قبل عقد الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الدولية المختلفة لا بد من القيام اولا بدراسة اسواق الدول المراد التعاقد معها باتفاقيات تجارية . ودراسة اسواق تلك الدول تشمل امور عدة اهمها ، دراسة الظروف الاقتصادية لتلك الدول اهي في حالة رواج ام كساد اقتصادي ، دراسة اذواق ورغبات وعادات المستهلكين لاشباع حاجاتهم ورغباتهم المتعددة ، ومعرفة حجم السوق، وعدد المنافسين، ....الخ . ومثل هذه الدراسات تحتاج الى بحوث متخصصة ومتعددة من قبل الجهات المختلفة لتزويد المصدرين بمعلومات عن الاسواق الخارجية. وللاسف لا يوجد في الاردن مثل هذه البحوث، لذا فانه لا بد من الجهات ذات الاختصاص العمل على تقديم مثل هذه البحوث – بحوث تصديرية – لتزويد المصدرين المحليين بكل ما يحتاجونه من معلومات عن تلك الاسواق قبل ابرام الاتفاقيات التجارية مع الدول المختلفة. واجراء مثل هذه البحوث يمكن ان يتم من خلال ارسال الوفود او الطلب الى سفاراتنا والملحقين التجاريين فيها العمل على دراسة الاسواق والتعرف على فرص النجاح او الفشل المتاحة امام التصدير .

تلعب الاتفاقيات التجارية المعقودة بين الاردن والدول الأخرى دورا هاما في تشجيع الصادرات الوطنية ، اذ ان تلك الاتفاقيات تساعد صادراتنا الوطنية على ارتياد اسواق جديدة ومن ثم فتح المجال امامها لمنافسة تلك الاسواق بالاضافة الى ذلك فان مثل هذه الاتفاقيات تساعد المملكة في تغطية حاجاتها من السلع المستوردة –خاصة الضرورية منها– والتي لا يمكن انتاجها محليا .

وانطلاقا من ايمان الاردن باهمية التكامل التجاري والاقتصادي بين الدول العربية في تطوير اقتصادياتها وتحقيق اكتفائها الذاتي، فقد سعى الاردن دائما الى توثيق علاقاته التجارية مع مختلف الدول العربية . ولكن علاقته هذه لم تنحصر في الاطار الاقليمي العربي بل امتدت لتشمل ايضا الدول الاجنبية في مختلف المناطق الجغرافية بغية دعم وتوسيع التبادل التجاري مع تلك الدول .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

هذا وقد بلغ عدد الدول التي تعاقد معها الاردن تجاريا واقتصاديا وفنيا حوالي (٤٥) دولة في سنة (١٩٨٧) [٣٩] .وخلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨٧) وقع الاردن ثماني عشرة اتفاقية للتجارة والتعاون الاقتصادي مع الدول العربية والاجنبية، ومن اهم هذه الاتفاقيات تلك المعقودة مع دول السوق الاوروبية المشتركة في سنة (١٩٧٨) والتي تنص على اعفاء السلع الصناعية الاردنية من الرسوم الجمركية في دول السوق الاوروبية ، الا ان السوق بقي يفرض نظام الكوتا على مستورداته من الفوسفات الاردني[٤٠] .

وبالرغم من ان الاردن قد وقع العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية المختلفة ، الا اله وللاسف كان الميزان التجاري يميل لغير صالح الاردن على مستوى المجموعات او التكتلات التي يرتبط الاردن معها باتفاقيات، وان كان هذا الميزان يميل احيانا لصالح الاردن على مستوى الدول . ومثل هذا الخلل في الميزان التجاري يعود بصفة اساسية الى تفوق مستورداتنا من تلك الدول على صادراتنا اليها .

وبالنظر الى الجدول رقم (١٣) يتضح انا قد قمنا بتقسيم الاتفاقيات التجارية التي يعقدها الاردن مع غيره من الدول الى اربع مجموعات رئيسة : المجموعة الاولى تمثل الدول العربية ، المجموعة الثانية تمثل الدول الاوروبية ، المجموعة الثالثة تمثل الدول الاسيوية غير العربية ، اما المجموعة الرابعة فتمثل دول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي. هذا ويتبين من الجدولين (١٣) و(١٤) ما يلي :

١- عدم وجود تكافؤ في الميزان التجاري بين الاردن والمجموعات الاربعة خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢ : فبالنسبة لمجموعة الدول العربية بلغت مستورداتها من الاردن خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٢ حوالي (٢,١) مليار دينار ، في حين بلغت صادراتها الى الاردن خلال الفترة نفسها حوالي (٤,٠) مليار دينار.اما بالنسبة لمجموعة الدول الاوروبية فقد بلغ مجموع ما استوردته هذه الدول من الاردن حوالي (١٩٥,٥) مليون دينار خلال سنوات الدراسة ١٩٧٦-١٩٩٢ ، في حين بلغ مجموع ما صدرته هذه الدول للاردن خلال الفترة نفسها حوالي (٦,٤) مليار دينار . اما دول اسيا الغير عربية فقد استوردت من الاردن ما مقداره حوالي(٢,٠) مليار دينار وصدرت للاردن ما مقداره (٤,٢) مليار دينار . واخيرا بلغ مجموع ما صدرته دول

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي للاردن حوالي (١,٠) مليار دينار ، في حين استوردت هذه الدول ما مقداره (٣١٤,٦) مليون دينار من الاردن خلال سنوات الدراسة.

ومن ثم تدل هذه الارقام على أن الميزان التجاري بين الاردن والمجموعات الاربعة التي يرتبط معها الاردن باتفاقيات اقتصادية وتجارية كانت تميل لصالح تلك المجموعات وليس لصالح الاردن. اذ بلغ مقدار العجز في الميزان التجاري بين الاردن والدول العربية حوالي (١,٩) مليار دينار ، وحوالي (٦,٢) مليار دينار بين الاردن والدول الاوروبية، و(٢,٢) مليار دينار بين الاردن والدول الاسيوية غير العربية ، وأخيرا بلغ مقدار العجز التجاري بين الاردن ودول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي (٦٨٥,٤) مليون دينار.

٢- وجود تكافؤ في الميزان التجاري بين الاردن وبعض الدول خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٢ :

لقد مال الميزان التجاري بين الاردن وبعض الدول التي يرتبط معها باتفاقيات اقتصادية وتجارية لصالح الاردن خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢.

أ) فبالنسبة للدول العربية نجد ان الاردن قد حقق فائضا في ميزانه التجاري مع كل من العراق ، الكويت، الامارات ، قطر ، البحرين ، اذ بلغ مقدار الفائض التجاري المتحقق مع تلك الدول (٢٥٥,٧) مليون دينار خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٤) ، و(٦٣,١)مليون دينار خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٦) ، و(٩٦,٢) مليون دينار خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٩٢) ، و(١٥,٨) مليون دينار خلال الفترتين (١٩٧٦-١٩٨٤) و(١٩٩١-١٩٩٢) ، و(٨,٠٦) مليون دينار خلال الفترتين (١٩٧٦-١٩٨٤)(١٩٩٠-١٩٩٢) على التوالي . اما بالنسبة لمصر وسوريا والسعودية فلم يحقق الاردن فائضا تجاريا يذكر خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢) ، اذ تم تحقيق فائض تجاري مع مصر فقط في سنة (١٩٨٧)اذ بلغ مقدار هذا الفائض (٣,٨) مليون دينار ، اما سوريا فقد تحقق الفائض التجاري معها في سنة (١٩٧٩) و(١٩٨٠) ، حيث بلغ مقدار الفائض (٠,٨) و (٣,١) مليون دينار على التوالي.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

جدول رقم (١٤)
الفائض في الميزان التجاري بين الاردن والتكتلات الاقتصادية الدولية التي يرتبط معها باتفاقيات اقتصادية وتجارية
خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢
(مليون دينار)

السنة / الدولة	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
الدول العربية :																	
العراق	١,٦	٣,٥	٢,٣	١٠,٨	٢٦,٢	٦٢,٧	٦٥,٦	٢١,٢	٦١,٨	*	*	*	*	*	*	*	*
مصر	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	٣,٨	*	*	*	*	*
سوريا	*	*	*	,٨	٣,١	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
الكويت	٢,٩	٢,٨	٤,٢	٤,٤	٥,٣	٦,٨	٦,٧	١٠,٥	٨,٣	٤,٨	٦,٤	*	*	*	*	*	*
البحرين	,٠٨	,٠٨	,١	,٢	,١	,٢	,٢	,٤	,٥	*	*	*	*	*	,٤	,٨	٥,٠
قطر	,٤	,٤	,٥	,٩	,٧	,٩	١,٩	٢,٨	,١	*	*	*	*	*	*	٣,٩	٣,٣
الامارات	غ.م.	,٣	,٤	,٥	,٥	,٩	١,٠	٢,٠	٢,٥	٢,٥	٣,٠	٣,٦	٥,٦	١١,٢	١٨,٥	٢٣,٧	٢٠,٠
السعودية	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	١٥,٧	*	*	٣٠,٨
الدول الآسيوية غير العربية:																	
الهند	*	*	,٨	٢,٩	٦,١	٨,٢	١٤,٢	١٢,٣	٣٢,٩	٤٣,٥	٢٩,٢	٢٠,٦	٥٢,٦	٨٦,٢	١٠٦,٩	٥٦,٢	٦٥,٢
اندونيسيا	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	٣,٤	٣,٩	٦,٧	٨,٠	٤,٣	٤,٢	٦,٤	٢٣,٠	٢٢,٥	١٣,٧	١٣,٥
الباكستان	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	٣,٠	٦,٠	١٠,٦	٥,٣	٢,٩	٩,٩	٣,٤	٥,٢	٧,٥	٢,٤	,٩
دول اوروبا الشرقية:																	
يوغسلافيا	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	٣,٥	*	٣,٧	٢,٢	*	*	١,٢
بولندا	*	*	*	*	١,١	١,٣	*	٢,٥	,٥	*	*	٢,٦	*	١٠,١	*	*	*

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق.

قام الباحث باستخراج هذه الارقام – وهي مقربة الى رقم عشري واحد .

* تشير الى وجود عجز تجاري بين الاردن وتلك الدول في تلك السنة.

غ.م. : غير معروف اذا كان هناك عجز او فائض لعدم توفر المعلومات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اما السعودية فقد تم تحقق فائض تجاري معها في سنه (١٩٨٩) وسنة (١٩٩٢) وكان مقداره (١٥,٧) مليون دينار و (٣٠,٨) مليون دينار على التوالي.

ب) اما الدول الاسيوية غير العربية والتي تستورد الفوسفات والبوتاس بشكل اساسي من الاردن ، فقد تم تحقيق فائض تجاري مع بعض تلك الدول (الهند ، والدونيسيا ، والباكستان)، حيث بلغ الفائض التجاري المتحقق مع تلك الدول(٥٣٧,٩) مليون دينار خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٩٢) ، (١٠٩,٦) مليون دينار و(٥٧,١) مليون دينار خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٩٢) وعلى التوالي.

ج) اما دول اوروبا الشرقية فلم يحقق الاردن فائضا تجاريا الا مع دولتين فقط هما يوغسلافيا و بولندا ، وهذا الفائض المتحقق ليس كبيرا اذ بلغ اعلاه مع بولندا في عام (١٩٨٩) اذ وصل الى حوالي (١٠) مليون دينار.

د) واخيرا نلاحظ من الجدول رقم (١٤) أن الاردن لم يحقق فائضا تجاريا مع اي دولة من الدول الاوروبية خلال سنوات الدراسة (١٩٧٦-١٩٩٢).

مما تقدم يتضح أن الاتفاقيات والبروتوكولات المعقودة بين الاردن والدول الاخرى ، بشكل عام ، تكون لصالح الدول المقابلة وليس لصالح الاردن . فما هو السبب اذن في عقد مثل هذه الاتفاقيات والبروتوكولات؟ لا شك في أن عقد البروتوكولات يكتنفه العديد من المشاكل والقضايا المرتبطة بعدم التكافؤ في الامتيازات والتسهيلات المتبادلة وظهور مديونيات يصعب الوفاء بها واجراءات ادارية ورقابية ترافقها وكذلك خلق نوع من الاعتماد عليها واستغلال البعض للتخصيصات المحددة لها ، ولحل هذه المشاكل فقدتم التوسع في اعتماد قائمة السلع الواحدة المشتركة وعدم اعتماد القوائم الا بعد دراستها في اللجان المختصة وعدم التضحية باية امتيازات مالية أو جمركية الا بمردود مقابل ، والغاء البروتوكولات مع الدول التي لم تستطع سداد مديونيتها [٤١] .

وبناء على ما تقدم فأنه لجعل الاتفاقيات التجارية والاقتصادية المعقودة بين الاردن والدول المختلفة ذات اثر ايجابي في تنمية وتطوير الصادرات الوطنية ، نوصي بالآتي:

© Arabic Digital Library Yarmouk University

١- اعادة النظر في الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية المعقودة بين الاردن والدول الاخرى ، وذلك من خلال العمل على :

أ) التركيز على عقد الاتفاقيات مع الدول التي نعاني معها من عجز في الميزان التجاري.

ب) عدم عقد الاتفاقيات مع الدول التي لا تستطيع الالتزام أو الوفاء بسداد مديونيتها.

ج) عدم عقد الاتفاقيات مع الدول التي يوجد فيها سلع مشابهة لسلعنا الوطنية.

د) التوسع في عقد الاتفاقيات مع دول اوروبا الشرقية ، لعدم مقدرة تلك الدول على تحقيق اكتفائها الذاتي.

٢- التأكيد على إقامة المعارض النوعية في المملكة والاشتراك في المعارض الخارجية وان تأخذ هذه المعارض صفة الاستمرارية والتجديد بما يتلائم واذواق المستهلك الاجنبي ، وذلك لفتح اسواق جديدة امام صادراتنا الوطنية وتعريف المستهلك الاجنبي بصناعاتنا المختلفة . هذا ويمكن للقطاعين العام والخاص أن يلعبا دورا كبيرا في انجاح مثل هذه المعارض من خلال توفير المعلومات اللازمة حول الاسواق الاجنبية المختلفة ، وتوزيع افلام دعائية عن اهم الصادرات الوطنية.

هذا وتجدر الاشارة هنا الى أن وزارة الصناعة والتجارة قد قامت بالتنسيق مع مؤسسة المراكز التجارية بالمشاركة في المعارض الدولية التي أقيمت في كل من سوريا ومصر والعراق ، بالاضافة الى المعارض الدولية في كل من بلجيكا والمغرب والمعرض التجاري العربي الافريقي الاول[٤٢] .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هوامش الفصل الرابع

(١) وزارة الصناعة والتجارة ، مقابلة شخصية للباحث مع احد المسؤولين في ١٩٩٣/٨/٢٦.

(٢) جاء ذلك بالبلاغ رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٦ لدائرة الجمارك .

(٣) وزارة الصناعة والتجارة، مقابلة شخصية للباحث مع احد المسؤولين في ١٩٩٣/٨/٢٨.

(4)Angus Dunn and Martin Knight, Export Finance , Euromoney Publications , London, 1982, P.7.

(٥) اديب حداد ، البنك المركزي الاردني ، تمويل وضمان الصادرات الوطنية في الاردن ، ندوة متخصصة لتنمية الصادرات الاردنية ، طموحات وفرص، تنظمها غرفة صناعة عمان، عمان ١٩/اذار، ١٩٨٩، ص ص ٥-٧.

(6)Angus Dunn and Martin Knight , OP. Cit. P. 142 .

(٧) البنك المركزي الاردني، مذكرة رقم ٨٠/٢٥١ الصادرة بتاريخ ١٩٨٠/١٠/٢٨.

(٨) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي التاسع والعشرون ١٩٩٢،ص ص ٥٠-٥١.

(٩) نبيه احمد سلامة ، السياسة التجارية في الاردن ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الاردنية، ١٩٨٢، ص ١١٥ .

(١٠) علي محمد الصمادي، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية في الاردن ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والتجارة ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨٣، ص ١٢١.

(١١) اديب حداد ، مرجع سابق، ص ٩.

(١٢) البنك المركزي الاردني، عدد خاص بمناسبة مرور (٢٥) عاما على تأسيس البنك المركزي الاردني ، تشرين اول ١٩٨٩، ١٤١- ١٤٢.

(١٣) اديب حداد ، مرجع سابق، ص ص ١٠-١١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١٤) ابراهيم الزين، اثر الاجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية على التصدير، ندوة متخصصة لتنمية الصادرات الاردنية، طموحات وفرص، تنظمها غرفة صناعة عمان ، عمان ١٩/اذار، ١٩٨٩، ص ١.

(١٥) محمد ابراهيم عبيدات ، وآخرون ، الاستيراد والتصدير بين النظرية والتطبيق، مؤسسة زهران للخدمات ، عمان ، ١٩٨٩، ص ٣٠٨.

(١٦) يعتبر المشروع مشروعا اقتصاديا مصدقا اذا كانت قيمة موجوداته الثابتة لا تقل عن (٧٥) الف دينار اذا كان المشروع في منطقة تنمية فئة (أ) وعن (٣٥) الف دينار في منطقة تنمية فئة (ب) وعن (٢٠) الف دينار اذا كان في منطقة تنمية فئة (ج) . طبعا هذا المشروع اقتصاديا اذا كان في قطاع الصناعة والتعدين، اما اذا كان في قطاع الزراعة او قطاع الفنادق السياحية فان الامر سيختلف .

(١٧) ايليا نقل ، اثر الاجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية على التصدير ، ندوة متخصصة لتنمية الصادرات الاردنية ، طموحات وفرص ، تنظمها غرفة صناعة عمان، عمان ١٩/اذار،١٩٨٩، ص ١.

(١٨) جريدة الدستور، لقاء مع وزير الصناعة والتجارة الاثنين ١٩٩٣/٨/٢٣ .

(19) Ahmad Q. El-Ahmad and Amir Bakir, Institutionalization Of The Export Promotion Strategy In Jordan , Eonomic Research Depart ment, Royal Scentific Society , 1987, PP. 69-70.

(٢٠) جون هدسون ومازك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبدا لله منصور وآخرون ، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٧، ص ٤٥٠.

(٢١) محمد عميرة وطايل الحجي، المقدرة على الاستيراد والتنمية الاقتصادية في الاردن ١٩٧٣-١٩٨٥، دائرة البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية ، ١٩٨٧، ص ٧٧.

(٢٢) تعليمات تطبيق احكام امر الدفاع (٣) لسنة ١٩٨٦ .

نقلا عن : محمد مسلم المجالي ، تطور التجارة في الاردن ١٩٧١-١٩٨٥، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨٧، ص ١٠٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٢٣) نظام الادخال المؤقت هو فرنسي الاصل ، اما نظام رد الرسوم الجمركية او الدوروباك فهو انجليزي المصدر.

انظر : فؤاد مصطفى ، محمود ، التصدير والاستيراد علميا وعمليا ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٩٨.

(٢٤) زياد السيد ، الشحن والتجارة الخارجية ، الجزء الاول، شركة الشرق الاوسط للطباعة ، عمان ، ١٩٨٤، ص ٦٣.

(٢٥) فؤاد عايد الدويري، تنمية الصادرات الصناعية في الاردن، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الجامعة الاردنية ، ١٩٩٠، ص ٩٤.

(٢٦) محمد عميرة وطايل الحجي، مرجع سابق ، ص ٧٩.

(٢٧) البنك المركزي الاردني، عدد خاص، مرجع سابق، ص ص ١٥٤-١٥٦.

(٢٨) نفس المرجع، ص ص ١٢٤-١٢٥.

(٢٩) عساف حداد، افكار واحاسيس حول المواصفات والمقاييس ، وزارة الصناعة والتجارة، مديرية المواصفات والمقاييس، ١٩٩٢، ص ص ٧-٨.

(٣٠) مهدي حنوش، الامين العام للمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس : تاريخها، اهدافها ، ومجالها الفنية ، دورة تدريبية للتفتيش وضبط الجودة وتطبيقاتها في الصناعات الغذائية وزارة الصناعة والتجارة، مديرية المواصفات والمقاييس ،عمان، من ١٣-٢١ ايلول، ١٩٨٧،ص ص ١ -٢.

(٣١) عساف حداد ، مرجع سابق ، ص ١٥.

(٣٢) وزارة الصناعة والتجارة، التقرير السنوي١٩٩٠، ص ٨٧.

(٣٣) حسان السعودي، المواصفات القياسية والتصدير، ندوة متخصصة لتنمية الصادرات الاردنية ، طموحات وفرص ، تنظمها غرفة صناعة عمان ، ١٩/اذار،١٩٨٩، ص ص٢-٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٣٤) حسان السعودي، المبادىء الاساسية لضبط الجودة ، دورة تدريبية لضبط الجودة في الصناعات الغذائية ، وزراعة الصناعة والتجارة ، مديرية المواصفات والمقاييس ، من (٢٧) تشرين ثاني الى (٨) كانون اول، ١٩٨٢، ص ٢.

(٣٥) حسان السعودي ، مبادىء ضبط الجودة في الصناعات الغذائية ، وزارة الصناعة والتجارة ، مديرية المواصفات والمقاييس، دورة تدريبية للتفتيش وضبط الجودة وتطبيقاتها في الصناعات الغذائية ، عمان، من ١٣-٢١ ايلول ، ١٩٨٧، ص ٢.

(٣٦) حسان السعودي ، مديرية المواصفات والمقاييس ، المواصفات القياسية والتصدير، مرجع سابق ،ص ٥.

(٣٧) فؤاد عايد الدويري، مرجع سابق ، ص ١٠٥.

(٣٨) وزارة الصناعة والتجارة ، التقرير السنوي ١٩٩٠، ص ص ٩٠-٩١.

(٣٩) علي الدجاني ، اثر الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الاردنية في التصدير ، ندوة متخصصة لتنمية الصادرات الاردنية ، طموحات وفرص ، تنظمها غرفة صناعة عمان ، عمان ، ١٩/ اذار، ١٩٨٩، ص١.

(٤٠) فؤاد عايد الدويري، مرجع سابق ، ص ١١٦.

(٤١) جريدة الدستور، مرجع سابق، ص ١٦.

(٤٢) وزارة الصناعة والتجارة ، التقرير السنوي ١٩٩٠، ص ٥٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الفصل مبحثين اساسين، خصص المبحث الاول لعرض نتائج الدراسة، فيما خصص المبحث الثاني للتوصيات التي خرج بها الباحث من خلال دراسته لموضوع الاطروحة وهو سياسات تشجيع وتنمية الصادرات الوطنية "دراسة نظرية تطبيقية للفترة ١٩٧٦-١٩٩٢ " .

٥-١. النتائج :

لقد اظهرت الدراسة نتائج هامة ، يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

١-بالرغم من التفاوت في معدلات نمو الصادرات الوطنية الا ان قيمة الصادرات الاردنية قد شهدت تطورا ملحوظا خلال سنوات الدراسة (١٩٧٦-١٩٩٢)، اذ انها زادت من (٤٩,٥) مليون دينار عام (١٩٧٦) الى (٦٣٣,٧) مليون دينار عام (١٩٩٢)، اي انها قد تضاعفت اكثر من (١٢) مرة خلال سبعة عشرة سنة. وبالمتوسط، بلغ معدل النمو السنوي للصادرات الوطنية حوالي (١٨,٣٪) .

٢- اظهرت دراسة التركيب السلعي للصادرات الوطنية الى وجود تركز-نوعا ما- في نوعية السلع التي يصدرها الاردن للخارج. وقد انحصر هذا التركز في السلع المصدرة من المواد الاستهلاكية والمواد الخام . فقد احتلت الصادرات من السلع الاستهلاكية المرتبة الاولى -باستثناء الفترة (١٩٨٩-١٩٩٢) من حيث الاهمية النسبية ، اذ ان حصيلتها قد زادت من (٢٥,٤٠٩) مليون دينار عام (١٩٧٦) لتصل الى اعلى مستوى لها عام (١٩٩٢) اذ بلغت حصيلتها (٢٥٥,٥٨٨) مليون دينار . وقد بلغت اهميتها النسبية في اجمالي الصادرات الوطنية حوالي (٤٩,٢٪) بالمعدل خلال فترة الدراسة، وتشير الاحصائيات الى ان غالبية الصادرات من السلع الاستهلاكية هي من المواد الغذائية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اما صادرات السلع من المواد الخام فقد بلغت حصتها النسبية في اجمالي الصادرات الوطنية (٤٤,٥٪) في عام (١٩٧٦) ، ارتفعت هذه النسبة الى (٧٢,٧٪) عام (١٩٨٩) ، ولكنها عادت وانخفضت الى (٥٧,٤٪) عام (١٩٩٢) ، هذا وقد شكلت مادة الفوسفات اهم تلك المواد المصدرة، اذ بلغت اهميتها النسبية في اجمالي الصادرات من المواد الخام حوالي (٩٢,١٪) و (٣٩,٣٪) في اجمالي الصادرات الوطنية عام (١٩٨٠) وهي اعلى نسبة لها خلال مدة الدراسة . وجاءت في المرتبة الثالثة السلع الرأسمالية وشكلت اهميتها النسبية بالمعدل حوالي (٦,٧٪) في اجمالي الصادرات الوطنية .

٣- اما على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية، فقد تبين ان اسواق الدول العربية بشكل عام واسواق الدول العربية المشتركة بشكل خاص قد حظيت بحصة الأسد من الصادرات الاردنية خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢) . اذ تضاعفت قيمة ما استوردته الدول العربية مجتمعة من الاردن خلال فترة الدراسة اكثر من (٩) مرات ، حيث زادت من (٢٣,٩) مليون دينار عام (١٩٧٦) لتصل الى (٢٢٢,٤) مليون دينار عام (١٩٩٢) . وقد تراوحت الاهمية النسبية لما استوردته الدول العربية من اجمالي الصادرات الوطنية بين (٢٨,٨٪-٦٧,٧٪) وكمتوسط سنوي لفترة الدراسة ، استوعبت اسواق الدول العربية - الاعضاء وغير الاعضاء في السوق العربية المشتركة- اكثر من نصف الصادرات الوطنية (حوالي ٥٢٪) . وقد حظيت كل من العراق والسعودية الى جانب سوريا ومصر والكويت بالقدر الاكبر من هذه الصادرات ، وتتركز معظم صادرات الاردن لهذه الدول بالمنتجات الزراعية وخاصة الخضروات والفواكة.

اما المرتبة الثانية فقد احتلتها كل من الدول الاشتراكية والهند ، اذ بلغ مجموع ما استوردته هاتين الدولتين من الاردن خلال فترة الدراسة حولي (١,١) مليار دينار ، اي ما نسبته (٢٤,٦٪) من مجموع الصادرات الاردنية . اما المراتب الاخيرة فقد احتلتها كل من دول السوق الاوروبية المشتركة واليابان على التوالي ، اذ تراوحت الاهمية النسبية من اجمالي الصادرات الوطنية لكل منهما ما بين (١,٤٪-٨,٣٪) في حالة دول السوق الاوروبية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المشتركة . و ما بين (١,٨٪-٤,٤٪) في حالة اليابان. فيما توزعت بقية الصادرات الوطنية على بقية دول العالم ومنها الولايات المتحدة الامريكية، وتايوان، وتركيا.

٤- بالمعدل مالت شروط التبادل التجاري السعري والكمي لصالح الاردن خلال فترة الدراسة ، اذ بلغت (١٠٥,٨٪) و(١٢٢,٧٪) على التوالي، ويعود السبب في ذلك الى ميل الارقام القياسية لاسعار الصادرات وكمية الواردات لصالح الاردن خلال معظم سنوات الدراسة . هذا وقد تراوحت شروط التبادل التجاري السعري بين (٨٩,٩٪-١٢٣,١٪) ، في حين تراوحت بين (٦٦,٣٪-١٨٣,٥٪) بالنسبة لشروط التبادل التجاري الكمي.

اما بالنسبة لشروط التبادل التجاري الدخلي (القدرة على الاستيراد) فقد كانت في تحسن مستمر في اغلب سنوات الدراسة ، اذ زادت من (٣١,٦٪) عام (١٩٧٦) الى (٩٦,٤٪) عام (١٩٨٤) واستمرت بالزيادة حتى سنة (١٩٨٩) اذ وصلت (١٧٤,٤٪) وهو اعلى مستوى لها. ولكن بشكل عام لم تكن شروط التبادل التجاري الدخلي لصالح الاردن، اذ انها بلغت بالمعدل (٩٥,٦٪) خلال مدة الدراسة .

٥- وعند دراسة دور الصادرات الوطنية في الاقتصاد الاردني تبين ان درجة اعتماد الاقتصاد الاردني على النشاط التصديري كانت منخفضة ، اذ وصلت نسبة الصادرات الى الناتج القومي الاجمالي حوالي (٢٥,٨٪) وهو اعلى مستوى لها وكان ذلك في عام (١٩٩٠) . كما كانت نسبة الصادرات الوطنية الى التجارة الخارجية منخفضة خلال سنوات الدراسة اذ بلغت هذه النسبة (٣٠,٣٪) عام (١٩٨٩) وهو اعلى مستوى لها . اما قدرة الصادرات الوطنية على تمويل الواردات فقد كانت ضعيفة مما العكس سلبا على مستويات الرفاه الاقتصادي في الاردن، اذ لم تشكل الصادرات الاردنية في المتوسط الا حوالي (٢٣,٣٪) من اجمالي المستوردات الاردنية ، وهي نسبة ضئيلة مما يدل على ضعف القاعدة الانتاجية المحلية. اما بالنسبة للميزان التجاري الاردني فقد استمر العجز في الميزان التجاري خلال مدة الدراسة ، إذ وصل هذا العجز الى (١٥٨٠,٢) مليون دينار عام (١٩٩٢) بعد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ان كان (٢٨٩,٩) مليون دينار عام (١٩٧٦) ، وسبب ذلك هو الارتفاع المستمر في قيمة الواردات اذ ما قورنت بقيمة الصادرات الوطنية.

٦- بينت الدراسة ان الاردن قد عانى خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢) من عدم استقرار في حصيلة صادراته نتيجة للتقلبات في اسعار وكميات الصادرات على حد سواء، الا ان المسبب الاقوى لهذه التقلبات كان ناتجا عن تقلبات الاسعار بالدرجة الاولى . اذ بلغ مؤشر عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات الوطنية حوالي (٣,٣٪) ، ومؤشر عدم الاستقرار في اسعار الصادرات -سعر الوحدة -حوالي (٣,٨٪) ، في حين بلغ مؤشر عدم الاستقرار في كميات الصادرات -وحدة الكمية -حوالي (٣,٦٪) .

اما بالنسبة لعدم الاستقرار في مكونات الصادرات الوطنية ، فقد تبين ان السبب الاساسي وراء تقلبات حصيلة المواد الاولية والمواد المصنعة هو التقلبات التي تحصل في كمية تلك المواد ، وبالمعدل كان مؤشر عدم الاستقرار في حصيلة المصدر من المواد الاولية (٢٠,٦٪) اكبر من مؤشر عدم الاستقرار في حصيلة المصدر من المواد المصنعة (١١,٥٪) . وعلى صعيد عدم الاستقرار في اسعار وكميات المواد الاولية والمواد المصنعة ، فبالمعدل كانت التقلبات في اسعار المواد الاولية اعلى من التقلبات في اسعار المواد المصنعة، في حين كانت التقلبات في كميات المواد المصنعة تفوق التقلبات في كميات المواد الاولية بالمعدل .

كنتيجة لذلك ، فان عدم الاستقرار في مكونات الصادرات الاردنية لا يعني عدم استقرار الصادرات ككل،اذ ان التقلبات في حصيلة بعض السلع كانت اعلى من التقلبات في حصيلة الصادرات ككل ، لان التقلبات المختلفة في السلع التصديرية يمسح اثر كل منهما الاخر ومن ثم احداث الاستقرار النسبي في قطاع التصدير ككل.

٧- تميز قطاع التصدير في الاردن خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٢) بتنوع سلعه واسواقه التصديرية ، ويستدل على ذلك من مؤشري التركيز السلعي والجغرافي للصادرات الوطنية ، اذ ان درجة التركيز السلعي للصادرات الاردنية خلال الفترة المذكورة اعلاه بلغت بالمعدل حوالي (٥٠,٢٪) ، في حين بلغت درجة التركيز الجغرافي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للصادرات بالمعدل ايضا حوالي (٤٧٪) . ويتضح من قيمة هذين المؤشرين ان الاردن لم يصل الى حد المغالاة في تركيزه على عدد محدود من السلع التي يصدرها او الاسواق التي يصدر اليها. كما وتميز هذا القطاع بالتركيز على تصدير المواد الاولية اكثر من المواد المصنعة اذ بلغ مؤشر التركيز السلعي للاولى بالمعدل حوالي (٧٣٪) ، في حين بلغ للثانية حوالي (٦٣٪) كما وتبين ايضا ان الاردن كان اكثر تركيزا في عدد السلع التي يصدرها اذا ما قورن بالدول النامية الاخرى ، الا انه كان اقل تركيزا اذا ما قورن بالدول العربية عامة والنفطية منها خاصة .

٨–و باستخدام النماذج القياسية المختلفة لقياس أثر التركيز السلعي والجغرافي للصادرات على عدم استقرار الصادرات الوطنية،واثر التركيز السلعي لصادرات المواد الاولية والمواد المصنعة على عدم استقرار الصادرات الوطنية ،واثر عدم الاستقرار في الصادرات الوطنية على النمو الاقتصادي تبين ما يلي:

أ– ان التركيز السلعي والجغرافي للصادرات الاردنية يؤثران سلبيا على عدم استقرار الصادرات الوطنية ،وبلغ مقدار ذلك التأثير حوالي(٣٥٪)، و(١٠٪)على الترتيب.مما يدل على ان سياسة الاردن في تنويع سلعه واسواقه التصديرية غير فعالة في تقليل المخاطر– التقلبات– التي تتعرض لها حصيلة الصادرات الوطنية.ولكن ما دام ان درجتي التركيز السلعي والجغرافي للصادرات الوطنية لم تكن عالية بالمعدل– كما ذكرنا اعلاه– فان مثل هذه التقلبات في حصيلة الصادرات الوطنية قد تعود الى عدم استقرار الطلب في الدول المستوردة من الاردن.

ب– وجود علاقة متوقعة– حسب المنطق الاقتصادي– بين التركيز السلعي لصادرات المواد الاولية وعدم الاستقرار في حصيلة الصادرات الوطنية من جهة ،وبين التركيز السلعي لصادرات المواد المصنعة وعدم الاستقرار في حصيلة الصادرات الوطنية من جهة اخرى.اذ كانت هذه العلاقة ايجابية بالنسبة للمتغير الاول– وبلغ مقدار التأثير حوالي(٩٪)– وسلبية بالنسبة للمتغير الثاني– بلغ مقدار التأثير حوالي (١٪) .وهذا صحيح في حالة الاردن،اذ ان معظم صادرات الاردن تركز على المواد الاولية،وبمعنى آخر،فان سياسة التركيز على تصدير المواد المصنعة– التوجه نحو الصادرات الصناعية– افضل من التركيز على تصدير المواد الاولية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج- ان عدم الاستقرار في حصيلة الصادرات الوطنية قد اثر سلبا على النمو الاقتصادي في الاردن،اذ بلغت القيمة المقدرة حوالي(٢,٣).كما وان العلاقة بين عدم الاستقرارفي اسعار وكميات الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي كانت سلبية ايضا،اذ بلغت القيم المقدرة حوالي(١,١)بالنسبة لعدم الاستقرار في الاسعار وحوالي(١,٧)بالنسبة لعدم الاستقرار في الكميات.

٩- اتضح من الاسلوب القياسي الذي استخدمناه وهو معادلة الانحدار المتعددة بالصيغة اللوغارتمية المزدوجة ان الطلب على الصادرات الوطنية حساس للتغيرات التي تحصل في المستوردات الاردنية ، مقلوب سعر صرف الدينار الاردني،عدد السكان،والناتج القومي الاجمالي الحقيقي.حيث لوحظ ان التغيرات الحاصلة في تلك المتغيرات تفسر جزءا كبيرا من التغيرات الحاصلة في الصادرات الوطنية . كما ان الصادرات الوطنية تتأثر ايجابيا بتلك المتغيرات وبمستوى قوي،حيث بلغت المرونات المحتسبة او المقدرة حوالي(٠,٢)،(١,٢)،(١,٢)و(١,٣)على الترتيب.

علاوة على ذلك ، فقد اثبت النموذج ان النمو في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي متحيز للصادرات،اذ ان نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بمقدار(١٠٠)دينار ستؤدي الى نمو الصادرات الوطنية بحوالي(١٢٩)دينار.

١٠- بشكل عام،كانت سياسة الاحلال محل المستوردات التي اتبعها الاردن خلال الفترة(١٩٧٩-١٩٨٣)سياسة ناجحه.فبالرغم من ان بعض الصناعات(المشروبات،التبغ،منتجات المطاط،الماكنات غير الكهربائية،والماكنات الكهربائية)قد حققت مستويات إحلال عالية خلال الفترة المذكورة،الا ان مقدار الوفر في النقد الاجنبي المتحقق نتيجة اتباع هذه السياسة بلغ حوالي(٦٧,٥)مليون دينار في عام(١٩٨٣).مما يدل على ان بعض الصناعات الاردنية(التي هي محل الدراسة) قد نجحت في تغطية حاجة السوق المحلي من بعض السلع،وان تقلل من مستورداتها ايضا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على العكس من ذلك ،نجد انه وفي ظل الحماية الاغلاقية والحماية الجمركية التي اتبعها الاردن لبعض السلع الا ان سياسة الاحلال محل المستوردات لم تنجح خلال الفترة(١٩٨٣-١٩٨٧).اذ ان اتباع هذه السياسة ادى الى تسرب ما قدره(١٣,٧)مليون دينارعام(١٩٨٧)الى خارج المملكة،هذا مع العلم ان بعض الصناعات(المواد الغذائية،الصبغ،المنسوجات،منتجات المطاط، المنتجات المعدنية الاساسية،والماكنات الكهربائية)قد حققت وفرا في النقد الاجنبي خلال تلك الفترة.ومثل ذلك يدل على ان بعض الصناعات التي هي موضوع الدراسة قد اخذت تعتمد على المساعدات والقروض المختلفة لزيادة رصيدها من العملات الاجنبية لتمويل وارداتها من بعض السلع مما ادى الى انخفاض مستويات الاحلال فيها.

١١- اتضح من النموذج القياسي لدالة الانحدار البسيط والمستخدم في قياس أثر الصادرات الوطنية على النمو الاقتصادي خلال الفترة(١٩٧٦-١٩٩٢)ان هناك علاقة طردية بين النمو في الصادرات الوطنية والنمو في الناتج المحلي الاجمالي وقد بلغ مقدار التأثير الحدي حوالي (٢,٦) ، أي أنه لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة(١٪) يتعين زيادة الصادرات الوطنية بنسبة(٣٨,٪).

١٢- لم تكن اجراءات التصدير المتبعة في الاردن ذات اثر ايجابي في تشجيع الصادرات الوطنية،حيث تميزت تلك الاجراءات بتعدد مراحلها الروتينية والتاخير بالاضافة الى الكلفة التي سيتحملها المصدر المحلي اثناء تنقله من جهة الى أخرى لاخراج شهادة المنشأوحتى نقل البضاعة المراد تصديرها.

١٣- افتقار الاردن الى وجود نظام متكامل لتمويل وضمان الصادرات الوطنية،حيث اقتصر نشاط البنوك التجارية الاردنية في تمويل وضمان الصادرات الوطنية على تقديم التسهيلات الائتمانية والسلف ذات الاجل القصير .اذ كانت النسبة العظمى من هذه التسهيلات تتركز في تمويل قطاعا الانشاءات والتجارة العامة خلال الفترة(١٩٧٦- ١٩٩٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٤- تميزت القرارات التي اتخذتها الحكومة الاردنية بشأن الاجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية لتشجيع الصادرات الوطنية بالغموض احيانا،اذ ان بعض القرارات قد جاءت متسرعة من قبل الحكومة مما يستدعي اعادة النظر بها.اذ شملت الاجراءات الاقتصادية الغاء الحماية الاغلاقية والإستعاضة عنها بالحماية الجمركية مما يؤدي الى تحسين نوعية وجودة المنتجات الوطنية نتيجة للحرب التنافسية التي ستنشأ بين المنتج المحلي والمنتج الاجنبي.كما منحت تلك الاجراءات كل صناعي او مستثمر الحق بتسجيل وترخيص الصناعة التي يرغب بها على ان يقوم بتسجيلها لدى وزارة الصناعة وقد استثنى من ذلك الشركات المساهمة العامة والمشاريع التي يرغب اصحابها في الاستفادة من مزايا قانون تشجيع الاستثمار،وبالرغم من المزايا التي قد يوفرها هذا الاجراء الا ان هناك اضرارا ستلحق بالاقتصاد القومي بالمستقبل.

أ- اما بالنسبة للاجراءات المالية فقد تضمنت وجود اسلوب الدعم غير المباشر للصادرات الوطنية وتمثل هذا الدعم في تخفيض اسعار- تخفيض الكلفة- بعض مواد الصناعات المختلفة،او اعادة مبلغ معين لبعض الشركات و الصناعات المصدرة على اساس مقدار ما تصدره من انتاجها،كما وتضمنت تلك الاجراءات نظام الادخال المؤقت ونظام رد الرسوم الجمركية،حيث تم السماح للصناعي او المستورد ان يدخل مواد الخام والبضائع للمملكة مقابل كفالة بنكية على ان يتعهد ذلك المستورد بتصنيعها لاغراض التصدير وضمن المدة المحددة له من قبل النظامين المذكورين انفا.

ب- اما الاجراءات النقدية فتمثلت في تحقيق الاستقرار النقدي من ناحية وتخفيض سعر صرف الدينار مقابل العملات الاخرى من ناحية ثانية، اذ ان تخفيض سعر صرف الدينار الاردني كان له اثر ايجابي في تشجيع الصادرات الوطنية من خلال زيادة مقدرتها على منافسة السلع الاجنبية في الاسواق الخارجية مما العكس ايجابيا على مردود المملكة من العملات الاجنبية،ولكن اتباع هذا الإجراء غير مرغوب فيه بالاردن لاسباب كثيرة منها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ان تخفيض قيمة العملة سيزيد من كلفة مستوردات الصناعات المحلية من المواد الاولية ومستلزمات الانتاج ومن ثم ارتفاع اسعار السلع في السوق المحلي.وكنتيجة لعدم فعالية استخدام سياسة تعويم سعر صرف الدينار،قام البنك المركزي الاردني بالتهاج سياسة تثبيت سعرالصرف بربط الدينار بسلة من العملات الاجنبية الرئيسية.

١٥- لعبت وزارة الصناعة والتجارة-مديرية المواصفات والمقاييس-دورا هاما في وضع المواصفات القياسية للمنتوجات الاردنية لما لذلك من اهمية في تحسين جودة المنتجات الوطنية،وزيادة الصادرات،وحماية المستهلك.اذ تم خلال العامين(١٩٨٩)و(١٩٩٠)اصدار(١٨٤)مواصفة جديدة.ومن مظاهر تطور الاردن في تطبيق المواصفات والمقاييس هو اصدار علامة الجودة من ناحية ووجود رقابة دائمة للسلع المصدرة للتأكد من توفر المواصفات القياسية التي تنسجم مع المواصفات القياسية العالمية من ناحية ثانية.هذا وبالرغم من ذلك كله،الا انه ما زال يعترض جهود الوزارة صعوبات في تطبيق المواصفات القياسية ومن هذه الصعوبات هو عدم ادراك العديد من المؤسسات الصناعية لاهمية المواصفات ودورها في تحسين جودة المنتجات المحلية.

١٦--عقد الاردن العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية والاقتصادية مع كثير من بلدان العالم المختلفة حرصا منه على زيادة الصادرات الوطنية من ناحية وزيادة مقدرتها التنافسية من ناحية ثانية وذلك من خلال فتح اسواق جديدة امام منتجاتنا المحلية. وبالرغم من ذلك، الا ان الاردن قد عانى خلال المدة (١٩٧٦-١٩٩٢) من عدم توازن في مبادلاته التجارية الخارجية في جانبي الاستيراد والتصدير، وهذا ينعكس بالتالي سلبا على مقدرة الاردن التفاوضية ومن ثم تأثره بالتطورات والقرارات الخارجية . هذا وقد بلغت الصادرات الوطنية الى الدول التي يرتبط معها الاردن باتفاقيات تجارية واقتصادية عام (١٩٧٦) حوالي (٥٠) مليون دينار زادت لتصل حوالي (٦٣٠) مليون دينار عام (١٩٩٢) اي بزيادة قدرها حوالي (٥٨٠) مليون دينار. وتجدر الاشارة هنا الى ان الميزان التجاري لم يمل لصالح الاردن نهائيا على مستوى التكتلات الدولية التي يرتبط معها الاردن باتفاقيات وبروتوكولات تجارية واقتصادية، اذ بلغ مقدار العجز في الميزان التجاري الاردني خلال الفترة (١٩٧٦-

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٩٩٢) حوالي (١,٩) مليار دينار مع الدول العربية، (٦,٢) مليار دينار مع الدول الاوروبية ، (٢,٢) مليار دينار مع الدول الاسيوية غير العربية ، و (٦٨٥,٤) مليون دينار مع دول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا .

اما على صعيد الدول فقد حقق الاردن فائضا في ميزانه التجاري مع بعض الدول العربية (كالعراق، والكويت، والبحرين، وقطر، والامارات) ، والدول الاسيوية غير العربية (كالهند، واندونيسيا، والباكستان) ، ودول اوروبا الشرقية (كيوغسلافيا ، وبولندا).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥-٢. التوصيات:

في ضوء ما تقدم من نتائج، يمكن لنا ايراد عدد من الاقتراحات والتوصيات التي تغطي الجوانب المختلفة للموضوعات التي ناقشتها فصول هذه الاطروحة. وتتدرج هذه التوصيات على النحو التالي:

١- التركيز على عقد المزيد من العلاقات والاتفاقيات التجارية والاقتصادية، وخاصة مع الدول التي نعاني معها من عجز في الميزان التجاري، وعدم التقيد بالاسواق التقليدية وذلك من خلال انشطة الاتفاقيات التجارية بجهة متخصصة في شؤون التصدير كتشكيل مجلس يضم اعلى المستويات من القطاعين العام والخاص يختص بتنظيم تلك الاتفاقيات وتقييمها من وقت لاخر بشكل يساعد على البحث عن فتح اسواق جديدة امام منتجاتنا الوطنية من ناحية والتفاوض مع تلك الاسواق للتخفيف من قيودها على صادراتنا من السلع المختلفة.

٢- التوسع في اقامة المعارض المحلية للمنتجات الوطنية ، والعمل على انشاء المزيد من المراكز التجارية في الخارج- زيادة عدد الملحقيات التجارية في السفارات الاردنية-وذلك لتنظيم المعارض في الخارج وتكثيف الحضور الاردني في المعارض العالمية ودعوة رجال الاعمال والمستوردين العرب والاجانب لزيارة هذه المعارض وتوفير التسهيلات اللازمة لاستقطاب اكبر عدد من المشاركين من الخارج وفتح الاسواق الاردنية امامهم وتشجيع كبرى الشركات العالمية على الاستيراد من الاردن والتركيز على عرض المنتجات والسلع القابلة للتصدير ومدى الجودة التي تتميز بها والتزامها بالمواصفات والمقاييس العالمية المعتمدة والحد من المشاركة بقصد التواجد او الدعاية.

٣- انشاء مؤسسة وطنية لتمويل وضمان الصادرات هدفها تشجيع بيع الصادرات في الخارج، ويساهم بها قطاع البنوك التجارية المحلية. وتقوم هذه المؤسسة بتقديم التسهيلات الائتمانية ذات الاجل المتوسط والطويل المدى لتمويل مشتريات المستوردين للصادرات الاردنية عن طريق منحهم فترات دفع اطول

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقروضا باسعار فائدة تفضيلية وباقل من الاسعار السائدة في السوق المحلي. كما وتضطلع هذه المؤسسة في ضمان الصادرات الوطنية من الاخطار التجارية وغير التجارية التي قد يتعرض لها المنتج او المصدر المحلي وتتعلق هذه المخاطر بعدم وفاء المستورد بالدفع او الظروف السياسية والإقتصادية التي قد تتعرض لها دول المستوردين كالإنقلابات السياسية ، وفرض القيود على تحويل العملة الاجنبية، ومثل هذه الصعوبات او المخاطر يستدعي وجود نظام للتأمين على الصادرات الوطنية من قبل البنوك التجارية المحلية .

٤- منح الحوافز-المباشرة وغير المباشرة - للصناعات التصديرية ، وذلك كخطوة ايجابية في الطريق الصحيح لبناء قاعدة للصناعة التصديرية باعتبارها ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق:

أ) اعفاء ضريبي كامل على الارباح الصافية المتحققة من عملية التصدير.

ب) اعفاء المصدرين من رسوم التصدير.

ج) انشاء صندوق خاص لدعم التصدير.

ومثل هذه الحوافز والاعفاءات ستساعد على فتح اسواق جديدة غير تقليدية امام الصناعات الاردنية وزيادة القدرة التنافسية للصناعات الوطنية في الاسواق الخارجية من ناحية ، وتشجيع وتحفيز الاستثمار في بلدنا واستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية لتوظيفها لصالح الاقتصاد الوطني.

٥- التعجيل في تطبيق قانون وطني للمواصفات والمقاييس ومراقبة تطبيقه بما يضمن توفير اعلى مستويات المواصفة القياسية وتحسين جودة المنتجات التصديرية بحيث تصبح اكثر قدرة على المنافسة في الاسواق المحلية والعالمية من خلال الاهتمام الفعلي بالمواصفات القياسية وتطبيقها. وان يقوم هذا القانون على اسس علمية حديثة والعمل على تطويره ومواكبة الطرق والاساليب والاجهزة المستخدمة في ميادين المواصفات والمقاييس والاستمرار في فرض الرقابة على صناعات السلع الاستهلاكية بشكل خاص والسلع الاخرى بشكل عام لتوفير الحماية الصحية والاقتصادية للمستهلك.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦- اعتماد منهاج خاص لخريجي علوم التجارة والادارة في الجامعات الاردنية وكليات المجتمع المتخصصة لمعرفة اصول التصدير واسس التسويق الخارجي نظريا وعمليا وذلك لرفد المجتمع الاردني بالكفاءات العلمية المطلوبة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملاحق الإحصائية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (١)

التركيب السلعي لاهم الصادرات الوطنية

حسب التصنيف الدولي خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢

(مليون دينار)

السنة	الصادرات الوطنية	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	مواد الخام عدا المحروقات	المواد الكيماوية	مواد مصنعة مصنفة حسب المادة	مصنوعات متنوعة
١٩٧٦	٤٩,٥٥٢	١٦,٣٧٩	١,٢٠٤	٢٠,٠٧٨	٣,٥٤٤	٣,٩٢٠	٢,٣٥٢
١٩٧٧	٦٠,٢٥٣	٢٠,٦٤٣	١,٢٦٥	١٨,٨٨٠	٥,٢٢١	٩,٤٨٤	٣,٦١٠
١٩٧٨	٦٤,١٢٩	١٦,٣٣٦	١,٦٣٠	٢٠,٦٩١	٦,٢٧٨	١١,٩٠٣	٥,٤١٧
١٩٧٩	٨٢,٥٥٦	٢١,٢٣٩	٣,٨٨٥	٢٧,٥٥٧	٧,١٤٣	١٤,١٢٩	٦,٤٢٢
١٩٨٠	١٢٠,١٠٧	٢٣,٤٩٥	٥,٥٨٣	٤٩,٢٠٤	١٠,٩٣٧	١٨,٧١٧	٨,٦٠٢
١٩٨١	١٦٩,٠٢٦	٣٣,٠٣٥	٦,٥٨٢	٥٦,٦٨٨	١٧,٩٢٢	٣٤,٦٣٦	١٤,٦٩٧
١٩٨٢	١٨٥,٥٨١	٣٩,١٤٤	٥,٣٠٤	٦١,٤٥١	٢٣,١١٩	٣٢,٤٦٧	١٩,٩٨٣
١٩٨٣	١٦٠,٠٨٥	٣٦,٢٧٧	٣,٨٣٣	٥٢,٧١٢	٣٦,٧٩١	١٧,٩٨١	٩,٢٢٧
١٩٨٤	٢٦١,٠٥٥	٤١,٧٦١	٤,٢٦٥	٨٧,١٠١	٦٧,٦٢٩	٣٣,٧٧٧	٢٣,٤١٦
١٩٨٥	٢٥٥,٣٤٦	٤٣,٥٥٨	١,٩٣٧	٩٨,٤٦٣	٥٠,٩٥٩	٣٩,٧١٨	١٨,٥١٣
١٩٨٦	٢٢٥,٦١٥	٤١,٩٣٢	١,٣٩٠	٩٧,٨٢٩	٥٤,٤٥٥	١٩,٦٢٢	٧,٣٢٠
١٩٨٧	٢٤٨,٧٧٣	٣٣,٨٣٧	٣,٠٣٧	٩١,٥٠٢	٦٩,٩٣٢	٣٧,٣٤٣	٩,٨٧٧
١٩٨٨	٣٢٤,٧٨٨	٣٠,٠١٠	١,٤٨٨	١٤٦,٨٦٢	٩١,٦٢٥	٣٥,٣٧١	١٣,٧٤٩
١٩٨٩	٥٣٤,١٠٦	٤٨,٦٢٣	٢,٨٤٥	٢٢٤,٩١٣	١٥٥,٩٧٤	٦٣,٦٥٩	٢٤,٧١٦
١٩٩٠	٦١٢,٢٥٢	٥٩,٧٥٦	٤,٤٥٠	٢٣٥,٢٤٢	١٨٨,٩٦٧	٧٧,٧٩٢	٣١,١٠٥
١٩٩١	٥٩٨,٦٢٧	٨٦,٠٤١	٧,٣٧٠	٢٢٨,٣٥٦	١٧٧,٠٤٥	٦٣,٤١١	٢٦,٦٢٧
١٩٩٢	٦٣٣,٧٥٥	٩٢,٠٣٣	٤,٩٣٥	٢١٨,١٥٧	١٩٦,٩٣٢	٦٦,٩٩٠	٤١,٠٠٩

المصدر :

البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤-١٩٨٩ ، عدد خاص الجدول رقم ٢٦.

البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد رقم ٢٩ ، الجدول رقم ٣٧ ، العدد ١، كانون ثاني ١٩٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (٢)

الرقم القياسي لسعر وحدة اهم الصادرات حسب التصنيف الدولي

خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢

(١٠٠=١٩٨٥)

السنة	الصادرات الوطنية	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	مواد الخام عدا المحروقات	المواد الكيماوية	مواد مصنعة مصنفة حسب المادة	مصنوعات متنوعة
١٩٧٦	٧١,٧	٨٠,١	٧٠,٣	٧٩,٠	٨٥,٤	٥١,٢	٤٣,٣
١٩٧٧	٧١,٧	٨٨,٥	٦٣,٥	٦٥,٥	٨٣,٩	٧١,٣	٤٨,٨
١٩٧٨	٦٩,٠	٨٠,٧	٨٩,٣	٦١,٤	٩٠,٦	٦٥,٥	٤٦,٦
١٩٧٩	٦٩,٥	٨٩,٨	٩٠,١	٦٥,٨	٦٥,٢	٦٠,٨	٥١,٤
١٩٨٠	٨٢,٦	٨٩,٢	٨٤,٦	٩٠,٥	٨٣,٨	٦٨,٣	٥٨,٨
١٩٨١	٩٤,٧	١٠٣,٤	٨٩,٦	١٠٤,٤	٨٥,٦	٧٥,١	٨٧,٢
١٩٨٢	١٠٣,٦	١٠٣,٧	١٠٢,٥	١١٢,٩	١٠٦,٥	٩١,٧	٨٩,١
١٩٨٣	٩٤,٦	٩٨,٤	١٠١,٧	٩٩,٢	٩٢,٠	٩٢,٩	٧٣,٠
١٩٨٤	١٠٣,١	١٠٠,٦	١٠٣,٠	١٠٤,٠	١١٨,١	٩٨,٧	١٠٠,٤
١٩٨٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٩٨٦	٨٦,١	٩٨,٣	١١٨,٧	٨١,١	٨٦,٢	٩٤,٧	٨٢,٥
١٩٨٧	٧٩,٩	٩٥,٤	٨٠,٥	٧١,٢	٨٧,٣	٩٠,٣	٦٨,٠
١٩٨٨	٩٣,١	١٠٥,٨	٨٤,٢	٩٠,٩	٩٥,٢	٩٧,٣	٨٨,٩
١٩٨٩	١٤٥,٣	١١٣,٨	١٦٤,٠	١٥٨,٦	١٣٤,٧	١١٢,٣	١٢٧,٣
١٩٩٠	١٧٣,٠	١٥٤,٦	٢٠٥,٠	١٨٧,٦	١٦٠,٧	١٥٠,٤	١٣٥,٤
١٩٩١	١٩٢,٥	٢٤٨,٢	١٧٧,٧	١٩٥,٥	١٨٢,٩	١٦٥,٤	١٦٠,٧
١٩٩٢	١٨٥,٥	١٨٩,٦	١٥٦,٢	١٩٦,٤	١٧٨,٢	١٦٣,٤	١٥٨,٩

المصدر:

البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ -١٩٨٩، عدد خاص، الجدول رقم ٣٠.

البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد ٢٩ ، الجدول رقم ٤٢، العدد ١ ، كانون ثاني ١٩٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (٣)

الرقم القياسي لوحدة كمية اهم الصادرات حسب التصنيف الدولي

خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢

(١٠٠=١٩٨٥)

السنة	الصادرات الوطنية	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	مواد الخام عدا المحروقات	المواد الكيماوية	مواد مصنعة مصنفة حسب المادة	مصنوعات متنوعة
١٩٧٦	٢٨,٩	٤٤,٤	٩٨,٧	٢٦,٧	١١,٢	٢٤,٣	٢٩,٧
١٩٧٧	٣٤,٨	٥١,٦	١١١,٣	٢٩,٤	١٦,١	٤٢,٩	٤٥,٥
١٩٧٨	٣٧,٥	٤٦,٨	٩٣,٤	٣٤,٨	١٥,٥	٤٩,٩	٦٣,٦
١٩٧٩	٤٦,٣	٥٧,٣	٢١٩,٥	٤٢,٦	٢١,٥	٥٨,٤	٦٧,٥
١٩٨٠	٥٧,٨	٦٣,١	٣٣١,١	٥٦,٣	٢٧,٥	٦٩,٣	٧٧,٢
١٩٨١	٦٧,٤	٧٢,٣	٣٤٤,٤	٥٣,٨	٣١,١	١٢٦,٨	٩٠,٢
١٩٨٢	٦٩,٠	٨٧,١	٣١٢,٣	٥٤,١	٤١,٤	٩٢,٨	١١٧,٠
١٩٨٣	٦٨,٤	٩٠,٢	٢٠٤,٠	٥٦,٣	٧٨,٤	٥٢,٥	٦٠,٣
١٩٨٤	٩٦,٠	٩٦,٥	٢٣٢,١	٨٥,٠	١١٢,٣	٩٢,٣	١٢٧,٢
١٩٨٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٩٨٦	١٠٢,٦	٩٨,٠	٦٠,٥	١٢٢,٥	١٢٤,٠	٥٢,٢	٤٧,٩
١٩٨٧	١٢١,٩	٨١,٤	١٩٤,٩	١٣٠,٥	١٥٧,٢	١٠٤,١	٧٨,٥
١٩٨٨	١٣٦,٦	٦٥,١	٩١,٢	١٦٤,١	١٨٨,٩	٩١,٦	٨٣,٦
١٩٨٩	١٤٤,٠	٩٨,١	٨٩,٦	١٤٤,٠	٢٢٧,٢	١٤٢,٧	١٠٥,٠
١٩٩٠	١٣٨,٦	٨٨,٧	١١٢,٠	١٢٧,٣	٢٣٠,٧	١٣٠,٣	١٢٤,١
١٩٩١	١٢١,٨	٧٩,٦	٢١٤,١	١١٨,٦	١٩٠,٠	٩٦,٦	٨٩,٥
١٩٩٢	١٣٣,٨	١١١,٤	١٦٣,٢	١١٢,٨	٢١٦,٨	١٠٣,٢	١٣٩,٤

المصدر:

البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ -١٩٨٩، عدد خاص، جدول رقم ٣١.

البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد ٢٩ ، الجدول رقم ٤٢، العدد ١ ، كانون ثاني ١٩٩٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (٤)

الدوال المقدرة والمستخدمة في حساب مؤشرات عدم الاستقرار للصادرات الاردنية ومكوناتها حسب التصنيف الدولي خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢

رقم المعادلة	المتغير التابع	الدالة المقدرة	R^2	R^{-2}	F-ratio	DW
١.	حصيلة الصادرات الوطنية	Log X = 3.855 + .160 T (12.308)	.873	.865	100.757	1.585
٢.	حصيلة المواد الغذائية والحيوانات الحية	Log A = 2.713 + .097 T (5.706)	.661	.639	29.258	1.639 *
٣.	حصيلة المشروبات والتبغ	Log B = .540 + .060 T (1.304)	.001	-.065	-.634	1.750 *
٤.	حصيلة مواد الخام عدا المحروقات	Log D = 2.799 + .166 T (12.769)	.898	.891	131.657	1.544
٥.	حصيلة المواد الكيماوية	Log E = 1.186 + .259 T (12.950)	.861	.852	91.012	1.506 *
٦.	حصيلة مواد مصنعة	Log F = 2.018 + .141 T (7.421)	.791	.777	56.831	1.391
٧.	حصيلة مصنوعات متنوعة	Log G = 1.209 + .141 T (4.548)	.412	.373	9.933	1.831
٨.	الصادرات الوطنية (سعر الوحدة)	Log PX = 4.114 + .058T (3.867)	.910	.904	144.280	1.075**
٩.	المواد الغذائية والحيوانات الحية (سعر الوحدة)	Log PA = 4.254 + .050 T (3.571)	.882	.874	109.536	1.633 *
١٠.	المشروبات والتبغ (سعر الوحدة)	Log PB = 4.181+ .052 T (4.0)	.663	.640	29.457	1.653
١١.	مواد الخام عدا المحروقات (سعر الوحدة)	Log PD = 4.134+ .058 T (3.053)	.856	.846	81.866	1.116 **
١٢.	المواد الكيماوية (سعر الوحدة)	Log PE = 4.246+ .046 T (3.286)	.868	.860	90.047	1.888 *
١٣.	مواد مصنعة (سعر الوحدة)	Log PF = 3.938+ .065 T (7.222)	.885	.878	110.863	1.599 *
١٤.	مصنوعات متنوعة (سعر الوحدة)	Log PG = 3.722+ .077 T (6.417)	.760	.744	47.210	1.610 *
١٥.	الصادرات الوطنية (وحدة الكمية)	Log QX = 3.423+ .098T (6.533)	.873	.865	84.020	1.618 *

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تابع ملحق رقم (٤)

رقم المعادلة	المتغير التابع	الدالة المقدرة	R^2	R^{-2}	F-ratio	DW
١٦.	المواد الغذائية والحيوانات الحية (وحدة الكمية)	Log QA=3.887+.048 T (3.429)	.786	.771	50.188	1.898*
١٧.	المشروبات و التبغ (وحدة الكمية)	Log QB=5.038-.003 T (-.077)	.339	.295	6.547	1.881*
١٨.	مواد الخام عدا المحروقات (وحدة الكمية)	Log QD=3.343+.096 T (4.571)	.760	.744	42.432	1.221*
١٩.	المواد الكيماوية (وحدة الكمية)	Log QE=2.394+.194 T (8.083)	.576	.548	17.244	1.520*
٢٠.	مواد مصنعة (وحدة الكمية)	Log QF=3.734+.067 T (3.941)	.522	.491	16.416	1.538
٢١.	مصنوعات متنوعة (وحدة الكمية)	Log QG=3.886+.054 T (3.375)	.431	.393	11.373	1.615

المصدر:

اعداد الباحث ، وقد اعتمد في تقديراته على الملاحق (١-٣) .

الارقام بين الاقواس هي قيم لنسبة ت (t-Ratio) .

* احتسبت بعد حل مشكلة الارتباط الذاتي.

** احتسبت بعد ان كانت تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي ، ولكن وبعد حل هذه المشكلة تحسنت قيمة دربن-واتسون الا أن الدالة ما زالت تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي . وتعود حتمية وجود مثل هذه المشكلة الى وجود متغيرات أخرى قد توثر في المتغير التابع.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ملحق رقم (٥)

أثر المتغيرات الاقتصادية المختلفة على عدم استقرار حصيلة الصادرات الوطنية

خلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٩٢

رقم المعادلة	R^2	R^{-2}	F-ratio	DW*	الثابت	المتغيرات المستقلة						
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	C (6)	G (7)	P (8)	R (9)	E (10)	Z (11)	X (12)
1.	.984	.981	234.880	1.216	90.166	.053 (.307)	.059 (.450)					
2.	.777	.745	24.432	1.626	328.380			-2.421 (-.656)			-2.169 (-.588)	
3.	.995	.994	474.863	1.273	262.680		-.030 (-.461)	-1.689 (-1.045)			-1.645 (-1.013)	.007 (2.533)
4.	.851	.802	17.168	1.175	107.030	-.170 (-.667)	-.199 (-1.271)				.157 (2.141)	.004 (1.381)
5.	.886	.834	17.070	1.471	-100.710		.068 (.626)		1.754 (.573)	1.974 (.631)	2.009 (.653)	.005 (.256)
6.	.864	.802	13.941	1.227	467.800	-.254 (-.946)	-.231 (-1.445)	-3.543 (-1.003)			-3.415 (-.958)	.006 (1.651)
7.	.905	.848	15.863	2.076	47.257	-.352 (-1.417)	-.101 (-.637)		.541 (.177)	.785 (.252)	.727 (.236)	.004 (1.243)

المصدر: اعداد الباحث.

* المعادلة رقم (٢) تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي ، في حي أن المعادلات (١، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧) تقع قيمة درين – واتسون (DW) في المنطقة المحايدة . مع العلم أن المعادلة رقم (١) قد عانت من مشكلة ارتباط ذاتي اساسا.

الارقام بين الاقواس هي قيم نسبة ت (t-Ratio) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (٦)

التركيب السلعي لبعض الصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي

خلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٩٢

(مليون دينار)

السنة	وقود معدني ومواد تشحيم ومواد مشابهة	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	آلات ومعدات نقل	أخرى
١٩٧٦	٠,٦٣٩	٠,٧٠٩	٠,٧٢٢	٠,٠٠٥
١٩٧٧	٠,٠٠٧	٠,٣٦٢	٠,٧٧٨	٠,٠٠٣
١٩٧٨	٠,٠٢	٠,٧٨٦	١,٠٦٧	٠,٠٠١
١٩٧٩	٠,٠١١	٠,٤٨٦	١,٦٧٧	٠,٠٠٧
١٩٨٠	٠,٢٩٩	٠,٨٧٧	٢,٣٩٢	٠,٠٠١
١٩٨١	٠,٣٩٧	١,٠٥٣	٣,٩٣٤	٠,٠٨٢
١٩٨٢	٠,٢٣٩	٠,٦٥٧	٣,١٨٦	٠,٠٣١
١٩٨٣	٠,٠٥٥	١,١٨٢	١,٩٩٦	٠,٠٣١
١٩٨٤	٠,٠١١	١,١٢٣	١,٩٧٢	صفر
١٩٨٥	٠,٠٠٨	٠,١٧٦	٢,٠١٤	صفر
١٩٨٦	٠,١٤٥	١,٥١٤	١,٤٠٨	صفر
١٩٨٧	٠,٣٤٤	٠,٤٣٧	٢,٤٦٤	صفر
١٩٨٨	٠,٣٣٨	٠,٦٣٢	٣,٧٦٢	٠,٩٥١
١٩٨٩	٠,٠٠٦	٢,٤٤٦	١٠,٩٠١	٠,٠٢٣
١٩٩٠	٠,٠٠٥	٠,٦٤٣	١٤,٢٩٢	صفر
١٩٩١	٠,٠٢٣	٢,٣١٢	٧,٤٤٢	صفر
١٩٩٢	٠,٠٠٥	١,٨٥٦	١١,٨٣٨	صفر

المصدر : لفس مصدر الملحق رقم (١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (٧)

الناتج القومي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي ومعدل سعر صرف الدولار بالدينار

خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢

(مليون دينار)

السنة	الصادرات الوطنية	المستوردات	معدل سعر صرف الدولار بالدينار	عدد السكان (مليون نسمة)	الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية	الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ١٠٠=١٩٨٦	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية
١٩٧٦	٤٩,٥٥٢	٣٣٩,٥٣٩	٣,٠١	١,٨٨٩	٥٧٢,٥	٤٩,٥	٤٢١,٦
١٩٧٧	٦٠,٢٥٣	٤٥٤,٤١٧	٣,٠٤	١,٩٧٢	٦٨٨,٩	٥٦,٧	٥١٤,٢
١٩٧٨	٦٤,١٢٩	٤٥٨,٨٢٦	٣,٢٧	٢,٠٥٨	٧٩٧,٣	٦٠,٧	٦٣٢,٢
١٩٧٩	٨٢,٥٥٦	٥٨٩,٥٢٣	٣,٣٣	٢,١٣٢	٩٧٢,٩	٦٩,٢	٧٥٣,٠
١٩٨٠	١٢٠,١٠٧	٧١٥,٩٧٧	٣,٣٦	٢,٢١٨	١١٨٣,٦	٧٦,٩	٩٨٤,٣
١٩٨١	١٦٩,٠٢٦	١٠٤٧,٥٠٤	٣,٠٣	٢,٣٠٧	١٤٨٤,٢	٨٢,٨	١١٦٤,٢
١٩٨٢	١٨٥,٥٨١	١١٤٢,٤٩٣	٢,٨٤	٢,٣٩٩	١٧٠٢,٥	٨٩,٠	١٣٢١و٢
١٩٨٣	١٦٠,٠٨٥	١١٠٣,٣١٠	٢,٧٥	٢,٤٩٥	١٨١٥,٠	٩٣,٥	١٧٢٨,١
١٩٨٤	٢٦١,٠٥٥	١٠٧١,٣٤٠	٢,٦٠	٢,٥٩٥	١٩٠٥,٠	٩٧,١	١٨١٨,٧
١٩٨٥	٢٥٥,٣٤٦	١٠٧٤,٤٤٥	٢,٥٣	٢,٦٩٤	١٩٣٥,٨	١٠٠,٠	١٨٨٠,٠
١٩٨٦	٢٢٥,٦١٥	٨٥٠,١٩٩	٢,٨٩	٢,٧٩٦	٢٠٦٢,٩	١٠٠,٠	٢٠٢٤,٦
١٩٨٧	٢٤٨,٧٧٣	٩١٥,٥٤٥	٢,٩٥	٢,٨٩٧	٢٠٨٦,١	٩٩,٨	٢٠٧٣,٢
١٩٨٨	٣٢٤,٧٨٨	١٠٢٢,٤٦٩	٢,٦٦	٣,٠٠١	٢١٤٦,٤	١٠٦,٤	٢١٨٩,٢
١٩٨٩	٥٣٤,١٠٦	١٢٣٠,٠١٠	١,٧٤	٣,١١١	٢٢٨٠,٢	١٣٣,٨	٢٥٥٦,٦
١٩٩٠	٦١٢,٢٥٢	١٧٢٥,٨٢٨	١,٥١	٣,٤٥٣	٢٣٤٧,٤	١٥٥,٤	٢٦١٨,٤
١٩٩١	٥٩٨,٦٢٧	١٧١٠,٤٦٣	١,٥٠	٣,٨٨٨	٢٥٥٩,١	١٦٨,١	٢٧٧٩,٤
١٩٩٢	٦٣٣,٧٥٥	٢٢١٤,٠٠٢	١,٥٠	٤,٠٢٠	٣١٥٨,٦	١٧٤,٨	٣٢٥٧,٠

المصدر:

البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ -١٩٨٩، عدد خاص ، جدول رقم (٢٦) ، والجدول رقم (٢٧) .

البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد ٢٨، الجدول رقم ١، العدد ٧ ، تموز ١٩٩٢.

البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد ٢٩ ، الجدول رقم ١، والجدول رقم ٣٧ ، والجدول رقم ٣٨ ، العدد ١ ، كانون ثاني ١٩٩٣.

ملاحظة : للحصول على سعر صرف الدولار مقابل الدينار الاردني بالفلسات (مقلوب سعر صرف الدينار الاردني) نقوم بالآتي : مثلا (١٠٠٠) فلس = (٣,٠١) دولار

؟ = (١) دولار

وبالتالي (١) دولار = (١٠٠٠ ÷ ٣,٠١) = ٣٣٢,٢٣ فلس . وهكذا.

ملاحظة : للحصول على الناتج القومي (المحلي) الاجمالي بالاسعار الثابتة نقوم بقسمة الناتج القومي(المحلي)الاجمالي بالاسعار الجارية على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (١٩٨٦=١٠٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (٨)

قيم الانتاج والمستوردات لاهم الصناعات الاردنية

خلال الاعوام ١٩٧٩ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٧

(بالألف دينار)

	النشاط الصناعي	١٩٧٩		١٩٨٣		١٩٨٧	
		الانتاج المحلي	المستوردات	الانتاج المحلي	المستوردات	الانتاج المحلي	المستوردات
١.	صناعة المواد الغذائية	٢٥٤٨٩	٥٩٥٣٣	٤٨٥٤٢	٨٧٢٣٥	٧٨٢٩٨	١٠٥٢٦٨
٢.	صناعةالمشروبات	١١٣٩٢	١٧٧٣	١٦٢٧٠	٢٥٧٧	٢٣٦٢٥	٤١٦٦
٣.	صناعة التبغ	١٧٨٥٠	٥٧٩	٣٩٣١٦	٢٣٢١	٥١٤٥٧	٢٣٠٠
٤.	صناعة المنسوجات	٦٤٤٦	٢٢٧٢٦	٩٩٢٤	٣٥٠٤٦	١٣٦٤٧	٤١٢٣٢
٥.	صناعة الملابس الجاهزة /عدا الاحذية	٣٩٥٦	٩٤١٧	٩٩٦٠	٢٢٩٠٣	٩٤٨٥	٣٠٦٧٨
٦.	صناعة الورق والمنتجات الورقية	٤٧٤٢	٧٦٤٠	١٧٢٠٩	١٢٠٢٣	٢١٣٦٨	١٧١١٨
٧.	الكيماويات الصناعية	١٧٨٥١	٣٦٦٠٩	٦٩٨٨١	٥١٦٠٨	١٠٨٧٠٦	٨٣٥١٣
٨.	تكرير البترول	٢٩٦٠٣	٤٨٣٢	٢٣٩٨٠٩	٦٨٠٩	٢٣٨١٢١	٣٧٨٧٨
٩.	منتجات المطاط	١١٩	٨٦٤٧	١٣٤	١٨٤٠٥	١٥٧٢	٢٧٠٧٨
١٠.	منتجات البلاستيك	٧٩٢٠	٥٦٥٩	١٢٧٦٣	*	٢١٥٥٣	*
١١.	المنتجات المعدنية الاساسية	١٦٣٢٣	٧٠٣٢٨	٣٢٤٦٤	٥١٧٩٨	٤٥١١٢	٤٢٩٣٠
١٢.	ماكنات غير كهربائية	١٦٦٥٦	٦٠٨٨٦	٣١٩٢٣	١٩٥١٠٨	٥٣٤١	٩٤٣٦٩
١٣.	ماكنات كهربائية	١٠٤٢	٣٦٧٣٦	١٢٠٤	١٦١٨٤٨	٤٤٥٤	٥٩٦٠٠
١٤.	معدات النقل	١٤١	٦٦١٢٩	٧٦٣	**	١٠٤١	٢٩٨٧٧

المصدر :

محمد أحمد الفزايمة ، أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن ،رسالة ماجستير ،جامعة اليرموك ،١٩٩٣ ،الملحق رقم (٣) ،ص ٢١٠ .

العمود رقم ٦ [الانتاج المحلي لسنة ١٩٨٧] : دائرة الاحصاءات العامة ،الدراسة الصناعية ١٩٨٧ ،شباط ١٩٨٩ ص ص ٤١ - ٤٥.

* مدمجة مع صناعة منتجات المطاط .

** مدمجة مع صناعة المنتجات الكهربائية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (٩)

نسبة النمو في قيم الانتاج والمستوردات لاهم الصناعات الاردنية

خلال الفترتين (١٩٧٩-١٩٨٣) و (١٩٨٣-١٩٨٧)

(٪)

	النشاط الصناعي	(١٩٧٩-١٩٨٣)		(١٩٨٣-١٩٨٧)	
		الانتاج المحلي	المستوردات	الانتاج المحلي	المستوردات
١.	صناعة المواد الغذائية	٩٠,٤	٤٦,٥	٦١,٣	٢٠,٧
٢.	صناعةالمشروبات	٤٢,٨	٤٥,٣	٤٥,٢	٦١,٧
٣.	صناعة التبغ	١٢٠,٣	٣٠٠,٩	٣٠,٩	٠,٩٠-
٤.	صناعة المنسوجات	٥٤,٠	٥٤,٢	٣٧,٥	١٧,٧
٥.	صناعة الملابس الجاهزة /عدا الاحذية	١٥١,٨	١٤٣,٢	٤,٨-	٣٣,٩
٦.	صناعة الورق والمنتجات الورقية	٢٦٢,٩	٥٧,٤	٢٤,٢	٤٢,٤
٧.	الكيماويات الصناعية	٢٩١,٥	٤١,٠	٥٥,٦	٦١,٨
٨.	تكرير البترول	٧١٠,١	٤١,٠	٠,٧٠-	٤٥٦,٣
٩.	منتجات المطاط	١٢,٦	١١٢,٨	١٠٧٣,١	٤٧,١
١٠.	منتجات البلاستيك	*	*	*	*
١١.	المنتجات المعدنية الاساسية	٩٨,٩	٢٦,٣-	٣٩,٠	١٧,١-
١٢.	ماكنات غير كهربائية	١٩,٧	٢٢٠,٤	٨٣,٣-	٥١,٦-
١٣.	ماكنات كهربائية	١٥,٥	٣٤٠,٦	٢٧٠,٠	٦٣,٢-
١٤.	معدات النقل	**	**	**	**

المصدر : احتسبت هذه النسب بالاعتماد على بيانات الملحق السابق.

*مدمجة مع صناعة منتجات المطاط.

**مدمجة مع صناعة المنتجات الكهربائية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (١٠)

نسبة المستوردات الى العرض الكلي

خلال الاعوام ١٩٧٩، ١٩٨٣ ، ١٩٨٧

	النشاط الصناعي	العرض الكلي(١)			نسبة المستوردات الى العرض الكلي		
		١٩٧٩	١٩٨٣	١٩٨٧	١٩٧٩	١٩٨٣	١٩٨٧
١.	صناعة المواد الغذائية	٨٥٠٢٢	١٣٥٧٧٧	١٨٣٥٦٦	٠,٧٠	٠,٦٤	٠,٥٧
٢.	صناعةالمشروبات	١٣١٦٥	١٨٨٤٧	٢٧٧٩١	٠,١٣	٠,١٤	٠,١٥
٣.	صناعة التبغ	١٨٤٢٩	٤١٦٣٧	٥٣٧٥٧	٠,٠٣	٠,٠٦	٠,٠٤
٤.	صناعة المنسوجات	٢٩١٧٢	٤٤٩٧٠	٥٤٨٧٩	٠,٧٨	٠,٧٨	٠,٧٥
٥.	صناعة الملابس الجاهزة /عدا الاحذية	١٣٣٧٣	٣٢٨٦٣	٤٠١٦٣	٠,٧٠	٠,٧٠	٠,٧٦
٦.	صناعة الورق والمنتجات الورقية	١٢٣٨٢	٢٩٢٣٢	٣٨٤٨٦	٠,٦٢	٠,٤١	٠,٤٤
٧.	الكيماويات الصناعية	٥٤٤٦٠	١٢١٤٨٩	١٩٢٢١٩	٠,٦٧	٠,٤٢	٠,٤٣
٨.	تكرير البترول	٣٤٤٣٥	٢٤٦٦١٨	٢٧٥٩٩٩	٠,١٤	٠,٠٣	٠,١٤
٩.	منتجات المطاط	٨٧٦٦	١٨٥٣٩	٢٨٦٥٠	٠,٩٩	٠,٩٩	٠,٩٥
١٠.	منتجات البلاستيك	١٣٥٧٩	*	*	*	*	*
١١.	المنتجات المعدنية الاساسية	٨٦٦٥١	٨٤٢٦٢	٨٨٠٤٢	٠,٨١	٠,٦١	٠,٤٩
١٢.	ماكنات غير كهربائية	٧٧٥٤٢	٢٢٧٠٣١	٩٩٧١٠	٠,٧٩	٠,٨٦	٠,٩٥
١٣.	ماكنات كهربائية	٣٧٧٧٨	١٦٣٠٥٢	٦٤٠٥٤	٠,٩٧	٠,٩٩	٠,٩٣
١٤.	معدات النقل	٦٦٢٧٠	**	٣٠٩١٨	**	**	**

المصدر : احتسبت بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (٩) .

(١) العرض الكلي = الانتاج المحلي من سلع معينة + المستورد من نفس السلعة .

* مدمجة مع صناعة منتجات المطاط .

** مدمجة مع صناعة المنتجات الكهربائية .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المراجع العربية

* القرآن الكريم ، سورة قريش .

أ. الكتب :

١- ابراهيم ، عبد الرحمن زكي ، مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٤ .

٢- الحريري ، محمد خالد ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الناشر غير معروف ، دمشق ، ١٩٨١.

٣- السيد، زياد ، الشحن والتجارة الخارجية ، الجزء الاول ، شركة الشرق الاوسط للطباعة ، عمان ١٩٨٤.

٤- الصفتي ، احمد ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٩٧٧.

٥- القريشي والدليمي ، محمد صالح وفواز جاد الله ، مقدمة في الاقتصاد الدولي ، مديرية دار الكتب للنشر ، الموصل، ١٩٩٠.

٦- المسير ، محمد زكي ، دروس في التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٤.

٧- ايلكان ، والر ، مقدمة في التنمية الاقتصادية ، ترجمة محمد عزيز ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، ١٩٨٣.

٨- بكري ، كامل ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٩- حسين ، وجدي محمود ، نشاط التصدير والانماء الاقتصادي بالبلدان النامية مع دراسة خاصة لـ
الاقتصاد المصري، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٣.

١٠- حشيش، عادل احمد ، مبادئ الاقتصاد الدولي : دراسة التقانية في مظاهر ومشكلات العلاقات
الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨١ .

١١- حشيش ، عادل احمد ، اساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٩٢ .

١٢- حمد ، محمد ابراهيم ، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في الكويت للفترة ١٩٧٠-١٩٨١
شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٨ .

١٣- خلف ، فليح حسن ، التنمية الاقتصادية ، مديرية دار الكتب ، بغداد ، ١٩٨٦ .

١٤- عبيدات ، محمد ابراهيم ، وآخرون ، الاستيراد والتصدير بين النظرية والتطبيق ، مؤسسة زهران
للخدمات ، عمان ، ١٩٨٩ .

١٥- عميرة والحجي ، محمد وطايل ، المقدرة على الاستيراد والتنمية الاقتصادية في الاردن ١٩٧٣-٥
دائرة البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية ، ١٩٨٧ .

١٦- كرم ، انطونيوس ، اقتصاديات التخلف والتنمية ، مركز الانماء القومي ، بيروت ، ١٩٨٠ .

١٧- محمود ، فؤاد مصطفى ، التصدير والاستيراد علميا وعمليا ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٧٨

١٨- هدسون وهرندر ، جون ومارك ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة طه عبدالله منصور ، وآخ
دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٧ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ب. الرسائل الجامعية:

١٩- ابو سيف ، علي حسن ، تطور تجارة الاردن الخارجية للفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٨ ، دبلوم دراسات عليا المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٨٠ .

٢٠- الدويري ، فؤاد عايد ، تنمية الصادرات الصناعية في الاردن ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، الجامعة الاردنية ، ١٩٩٠ .

٢١- الصمادي ، علي محمد ، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية في الاردن ، رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والتجارة ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨٣ .

٢٢- المجالي ، محمد مسلم ، تطور التجارة في الاردن ١٩٧١ - ١٩٨٥ ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الجامعة الاردنية ، ١٩٨٧.

٢٣- المقبل ، ياسر محمد ، علاقة الاستيرادات بأهم المتغيرات الاقتصادية في المملكة الاردنية الهاشمية ، دراسة قياسية ١٩٦٠ - ١٩٨٥، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة بغداد ، ١٩٨٦ .

٢٤- النبوي ، حربي خلف ، التجارة الخارجية في الاردن ١٩٦٠ -١٩٧٣ ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٧٧ .

٢٥- الهزايمة ، محمد أحمد ، اثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الاردن ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٣.

٢٦- سلامه ، نبيه أحمد ، السياسة التجارية في الاردن ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨٢ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

جـ. الدوريات والمقالات :

٢٧- ابو حيمور ، احمد ، التنمية الصناعية في الاردن ، مؤشراتها ، مستقبلها ، ودور الحكومة فيها ، مجلة العمل ، السنة ١٢ ، العدد ٤٦ ، ١٩٨٩ .

٢٨- الحمد ، فاروق محمود ، استراتيجية الاحلال محل الواردات في البلدان النامية ، مجلة آفاق اقتصادية ، السنة ٦، العدد ٢٢ ، ١٩٨٥ .

٢٩- الدجاني ، علي ، أثر الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الاردنية في التصدير ، ندوة متخصصة لتنمية الصادرات الاردنية ، طموحات وفرص ، غرفة صناعة عمان ، عمان ، ١٩٨٩ .

٣٠- الزين ، ابراهيم ، اثر الإجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية على التصدير ، ندوة متخصصة لتنمية الصادرات الاردنية ، طموحات وفرص ، غرفة صناعة عمان ، عمان ، ١٩٨٩.

٣١- السعودي ، حسان ، المواصفات القياسية والتصدير ، ندوة متخصصة لتنمية الصادرات الاردنية ، طموحات وفرص ، غرفة صناعة عمان ، عمان ، ١٩٨٩.

٣٢- السعودي ، حسان ، المبادئ الاساسية لضبط الجودة ، دورة تدريبية لضبط الجودة في الصناعات الغذائية ، وزارة الصناعة والتجارة ، مديرية المواصفات والمقاييس ، عمان، من (٢٧) تشرين ثاني الى (٨) كانون اول ، ١٩٨٢.

٣٣- السعودي ، حسان ، مبادئ ضبط الجودة في الصناعات الغذائية ، دورة تدريبية للتفتيس وضبط الجودة وتطبيقاتها في الصناعات الغذائية ، وزارة الصناعة والتجارة ، مديرية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المواصفات والمقاييس ، عمان ، من ١٣-٢١ ايلول، ١٩٨٧.

٣٤- السماك ، محمد ازهر ، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتاثيراتها الجيوبولتيكية المحتملة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٩١ ، ١٩٨٦.

٣٥- حداد ، اديب ، تمويل وضمان الصادرات الوطنية في الاردن ، ندوة متخصصة لتنمية الصادرات الاردنية طموحات وفرص ، غرفة صناعة عمان ، عمان ، ١٩٨٩.

٣٦- حداد ، عساف ، افكار واحاسيس حول المواصفات والمقاييس ، وزارة الصناعة والتجارة ، مديرية المواصفات والمقاييس ، عمان ، ١٩٩٢.

٣٧- حنوش ، مهدي ، المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس : تاريخها ، اهدافها ، ولجانها الفنية ، دورة تدريبية للتقييس وضبط الجودة وتطبيقاتها في الصناعات الغذائية ، وزارة الصناعة والتجارة ، مديرية المواصفات والمقاييس ، عمان ، من ١٣-٢١ ايلول ١٩٨٧.

٣٨- سالم ، تقي عبد ، استراتيجية التنمية وتخطيط التجارة الخارجية في البلاد النامية ، مجلة الاقتصاد والادارة الجامعة المستنصرية ، العدد ٣ ، ١٩٧٩ .

٣٩- شامية والروابدة ، عبدا لله وموسى ، تجارة الاردن الخارجية واثرها على النمو الاقتصادي ، دراسة تحليلية قياسية ١٩٦٧-١٩٨٧ ، دراسات الجامعة الاردنية ، الجامعة الاردنية ، المجلد ١٦ ، العدد ١ ، ١٩٨٩ .

٤٠- طلافحة ، حسين ، الميزان التجاري الاردني ، مجلة ابحاث اليرموك ، جامعة اليرموك ، المجلد ٥ ، العدد ٢ ، ١٩٨٩ .

٤١- عباس وداهر ، زهرة ومحمود ، الاثار المتبادلة بين هيكلي الاقتصاد والتجارة الخارجية في الكويت

© Arabic Digital Library Yarmouk University

للفترة ١٩٧٠- ١٩٨٥ ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٥٥ ، ١٩٨٨.

٤٢- عباس وداغر ، زهرة ومحمود ، اثر النمو الاقتصادي في استيرادات السعودية ، مجلة الخليج العربي ، المجلد ١٨ ، العدد ١-٢ ، ١٩٨٦ .

٤٣- لوب، جاك ، العالم الثالث وتحديات البقاء ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، العدد ١٠٤ ، ١٩٨٦ .

٤٤- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، النفط والتعاون العربي ، المجلد ٦ ، العدد ٤ ، ١٩٨٠.

٤٥- نقل ، ايليا ، اثر الاجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية على التصدير ، ندوة متخصصة لتنمية الصادرات الاردنية ، طموحات وفرص ، غرفة صناعة عمان ، عمان ، ١٩٨٩.

د. المنشورات الرسمية :

٤٦- البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات ، بيانات احصائية فصلية ١٩٦٤ - ١٩٨٩ ، عدد خاص.

٤٧- البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات ، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤ - ١٩٨٩ ، عدد خاص.

٤٨- البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات ، النشرات الاحصائية الشهرية ، كانون اول ١٩٨٧ ، تموز ١٩٩٢، كانون ثاني ١٩٩٣ ، تموز ١٩٩٤ .

٤٩- البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات ، التقارير السنوية الخامس عشر ، السادس عشر ، السابع عشر، العشرون ، الحادي والعشرون ، الثالث والعشرون ، الرابع

© Arabic Digital Library Yarmouk University

والعشرون ، الخامس والعشرون ، السادس والعشرون ، السابع والعشرون ، الثامن والعشرون ، التاسع والعشرون.

٥٠- الاردن ، دائرة الاحصاءات العامة ، الدراسة الصناعية ١٩٨٧ ، شباط ١٩٨٩ .

٥١- الاردن ، وزارة الصناعة والتجارة ، التقرير السنوي ، ١٩٩٠ .

**وزارة الصناعة والتجارة ، مقابلات شخصية مع بعض المسؤولين .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المراجع الاجنبية

A. Books :

1- Dunn , Angus and Knight, Martin ; Export Finance , Euromoney Publications, London , 1982.

2- El-Ahmad , Ahmad Q. and Bakir, Amir , Institutionalization of the Export Promotion Strategy In Jordan ,Economic Research Department , Royal Scentific Society , 1987.

3- Gordon, Robert J. , Macroeconomics , Fourth Edition, Little , Brown, and Company , Boston, 1987.

4- Kindleberger , Charle P. and Lindert, Peter H. ; International Economics , Richrd D. Irwin, Inc., USA , 1978.

5- Salvatore , Dominick, Theory and Problems Of International Economics , 2/ed , Schaum's Outline Series , MacGraw - Hill Book Company, New York, 1984.

6- Yotopoulos, Pan A. and Nugent,Jeffrey B. ; Economics Of Development , Harper Internationl Edition , New York, 1976.

B. Articles and Periodicals :

7- Balassa , Bela , Exports and Economic Growth , Journal Of Development Economics, Vol. 5, 1978.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

8- Bhagwati, Jagdish N. and Krueger , Anne O. ; Exchange Control , Liberalization, And Economic Development , American Economic Review, Vol.LXIII, 1973.

9- Brempong, Kwabena Gyimah, Export Instability And Economic Growth In Sub-Sahran Africa , Economic Development And Cultural Change, Vo1.39, 1991.

10- Das, Sandwip Kumar and Pant, Manoj; On Export Diversification And Earning Instability -Theory And Evidence, The Indian Economic Journal , Vo1.36 , 1989.

11- Glezakos, Constantine , Export Instability and Economic Growth : A statistical Verification, Economic Development And Cultural Change , Vo1.21, 1973.

12- Halder , A. and Richards , J.H.; Structural Characteristics Of India's Foreign Trade And It's Effects On The Instability Of Export Receipts , The Indian Economic Journal, Vo1. XXI, 1973.

13- Hallag,Said , Export Instability And Economic Growth ; The Case Of Jordan, Abhath Al-Yarmouk , Vo1.10, No. 4. , 1994.

14- Massell , Benetton F. , Export Instability And Economic Structure, American Economic Review , Vol.60, 1970.

15- Michaely , Michael , Exports And Growth , Journal Of Development Economics, Vol.4, 1977.

16- Morisson , Thomas K. , Manufactured Exports And Protoction In Developing Countries: Across-country Analysis, Economic Development And Cultural Change, Vol.25, 1976.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

17- Murray, David , Export Earnings Instability : Price, Quantity , Supply, Demand?, Economic Development And Cultural Change, Vol.27, 1978.

18- Naya , Seiji, Fluctuations In Export Earnings And Economic Patterns Of Asian Countries, Economic Development and Cultural Change, Vol.21, 1973.

19- Sharma, O.P., Foreign Trade And Relative prices In An Import Substituting Economy:An Econometric Study Of India's Trade Flows: 1951-1970, The Indian Economic Journal, Vol.22 , 1975.

20- Souter Geoffrey N. , Export Instability And Concentration In The Less Devoloped Countries , Journal Of Development Economics, North - Holland Publishing Company, Vol.4, 1977.

21- Tyler , William G. , Growth And Export Expansion In Developing Countries , Journal Of Development Economics , Vol.9, 1981.

22- Wong, Chung Ming, Models Of Export Instability And Empirical Tests For Less Developed Countries, Journal Of Development Economics , Vol.20 ,1986.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ABSTRACT

This thesis focuses on an important element of Jordanian foreign trade, i.e. export, through analyzing and evaluating the domestic promotion policies during the period (1976-1992). In addition, an attempt is made to determine the effects of export instability and domestic export on economic growth of Jordan for the above period. To achieve this goal ,many econometric equations and models have been used.

Export-expansion as asuperior factor in promoting economic growth,boost demand for Jordanian exports,and diversify their markets has been much emphasized a mong the policymakers in Jordan So ,many Export-Promotion policies have been used by Jordanian government during the period (1976-1992). First ,export procedures, these procedures were inffective to encourage the domestic exports due to routine procedures which increase the time needed and the cost for the exporter before he/she can get export licence.

This study also shows that Jordan has no export financing institution or institution for guaranteeing exports. The Central Bank Of Jordan and commerical banks are very active in financing exports,but this finance is limited to the short-term credits and loans. Also,these facilities are most concentrated on financing the construction and general commerce sectors in Jordan during the period of study . The

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

value of credits and loans increased from JD(207.1) million in (1976) to JD (1274.4)million in (1985) to JD (2218.3)million in (1992).

The economical - fiscal and monetary - procedures that were taken by the Jordanian government to improve the domestic export were ambiguous sometimes . Economic policy offered a protective environment to revive the Jordanian industries that were protected , and forced them to improve their production in order to be able to compete in the foreign export markets. Also , economic procedures gave each investor the right to participate in the industrial project freely without any control , but such procedure will cause a big problemes in the long-run , such as establishing similar industries which might waste foriegn currency .

Fiscal procedures included the indirect support to the domestic export through reducing the prices of some industrial products and partial tax-exemption on export income . The main feauture of the monetary procedures in Jordan has been to maintain the stability of the Jordanian dinar and to reduce the Jordanian exchange rate infront of other currencies but this policy was not effective which forced the Central Bank Of Jordan to protect the stability of the Dinar at areasonable level vis-a-vis abasket of major currencies.

In accordance with standards and measures , the ministry of industry and trade in Jordan-directorate of standards and measures - played an

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

important role in setting many standards for Jordanian products ,(184) new standards was sett or issued during the period 1989 - 1990. Jordan has witnessed some improvements in applied measures and standards ,and this improvement appears in issuing a quality mark from one side and a continuous control over the exported products to ensure that they meet the international standards .Despite of the improvements that was acomplished in this field,there are still some difficulties in implementation of these standards :many industries do not recognize the importance of these standards and their role in improving the local products ,also the inffective participation of all relevant groups concerned.

In the light of an economic trade agreements and a trade protocols were signed between Jordan and other countries ,the study shows that Jordan's trade balance suffers a chronic and increasing deficit during (1976-1992). The Jordan's trade deficit with Arab countries ,European countries ,non Arab Asian Countries ,Eastern Europe countries and Soviet Union was JD(1.9) billion , JD(6.2) billion ,JD(2.2) billion ,and JD (685.4) million respectively .

The study results ,using the econometric models ,showed that export instabilitry is likely to have a significant negative effect on the Jordanian economic growth during the period (1976-1992) ,and the estimated coefficient indicates that export instability is responsible for (2.3) of the observed variation in the growth of gross domestic product

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Further , the effect of domestic export price and quantities instability on the economic growth of Jordan was negative estimated to be (1.1) and (1.7) respectively ,though is not statistically significant .

Also , the study reveal that domestic exports is likely to have a positive insignificant effect on the Gross National Product of Jordan during the period (1976 - 1992) , and the estimated coefficient was (0.89) .

Finally , the study put forward some recommendations to enhance the domestic exports , revise the export policy , improve quality control of local products and enhance their competitiveness in local and foreign markets. These recommendations include : simplify export procedures and regulations , expand national and international exhibitions, establish adomestic export-promotion councial or institiution with membership from the public and private sectors to look into financing and gurantee system and trade agreements ... ect , and finally the researcher recommend the policy makers in Jordan to setup anational law for standardization and quality control.

© Arabic Digital Library Yarmouk University